

الحففة

الاقتصادية

العدد السابع - مايو/ يونيو 2021

الطريق للعاصمة
الإدارية

استمتع بمزايا تطبيق الموبايل البنكي BM Online الجديد كلياً في أي وقت و في أي مكان

- احجز دورك في الفرع وانت في مكانك
- احصل على خدمات البنك المختلفة مجاناً أو مخفضة
- إلى 50% من خلال التطبيق
- ادفع كل فواتيرك والتزاماتك الشهرية
- حول للمحافظ الإلكترونية والبطاقات داخل مصر
- سدد بطاقتك الائتمانية الخاصة بأي بنك

أوفر

أسهل

أسرع

BM Online
الموبايل البنكي

في أي وقت .. في أي مكان

Download on the App Store

GET IT ON Google Play

للاطلاع على كافة المزايا
يرجى زيارة الموقع الإلكتروني للبنك

افتتاحية

السياسي.. سنوات من البناء



بقلم:
إيمان عريف

على مدار سبع سنوات ومنذ تولى الرئيس عبدالفتاح السيسي سدة الحكم، لم تتوقف حركة البناء، رغم كل التحديات التي تواجه مصر. فالرئيس لديه رؤية واضحة لإعادة بناء مصر الحديثة، وخطط مستقبلية من أجل الأجيال المقبلة. إنجازات في مختلف المجالات.. كان العنوان الأبرز خلال السنوات السبع الماضية، سواء في التعليم والصحة والبناء والتشييد والاقتصاد.. إلخ.

العديد من المشروعات القومية أطلقها الرئيس لإعادة بناء مصر الحديثة بدءاً من قناة السويس الجديدة، والعاصمة الإدارية الجديدة، والمدن الذكية والقضاء على العشوائيات وتوفير سكن مناسب لمحدودي الدخل، كل هذه المشروعات أطلقها الرئيس في الوقت الذي كانت مصر تحارب فيه الإرهاب، فلم تتوقف مسيرة البناء والتنمية طوال هذه السنين.

المشروعات القومية التي أطلقها الرئيس السيسي تقدر بنحو 5.8 تريليون جنيه، بالإضافة إلى العمل على 22 مدينة وتجمع عمراني جديد، ضمن مخطط استراتيجي يضم 30 مدينة جديدة، حيث سيتم تنفيذ 8 مدن أخرى، وتبلغ مساحة تلك المدن الثلاثين 580 ألف فدان، يستوعبون 30 مليون نسمة، باستثمارات تقدر بـ690 مليون جنيه. مشروعات الإسكان والمرافق طالت 21 مدينة جديدة قائمة بقيمة 160 مليار جنيه، بينما يجري تنفيذ 21 مدينة جديدة من مدن الجيل الرابع في المناطق الصحراوية البعيدة عن الأماكن المأهولة بالسكان.

وفي مجال مشروعات الإسكان الاجتماعي تم خلال الفترة الماضية، وجار تنفيذ نحو 900 ألف وحدة سكنية بمشروعات الإسكان الاجتماعي والمتوسط، بتكلفة قدرها 390 مليار جنيه، وتم تنفيذ 501 ألف وحدة للإسكان الاجتماعي بتكلفة قدرها 88 مليار جنيه وجاري تنفيذ 156.5 ألف وحدة أخرى بتكلفة قدرها 48 مليار جنيه، كما تم تنفيذ أكثر من 50 ألف وحدة بمشروع دار مصر بتكلفة 16.75 مليار جنيه وجار تنفيذ 6 آلاف وحدة بتكلفة 2.8 مليار جنيه.

وتعمل وزارة الإسكان على البدء في تنفيذ المبادرة الرئاسية «سكن لكل المصريين» التي أطلقها الرئيس، لتنفيذ وحدات سكنية لكل شرائح المجتمع لمساعدة كل الفئات على إيجاد وحدات سكنية.

ويعد ملف العشوائيات من أهم ملفات مجال الإسكان من أجل توفير حياة كريمة لأهالي تلك المناطق، إذ جرى تنفيذ 195275 وحدة في 316 منطقة غير آمنة، تم تطويرها بتكلفة قدرها 23.9 مليار جنيه وجار الانتهاء من تنفيذ 50778 وحدة أخرى في 41 منطقة يجري تطويرها بتكلفة قدرها 15.7 مليار جنيه.

الانتقال إلى العاصمة الإدارية بنهاية العام الجاري يأتي تجسيداً لسبع سنوات من البناء ليس العمراني فقط، بل بناء الإنسان المصري المعاصر، القادر على التعلم والابتكار، لتعلن مصر الجمهورية الثانية على أسس علمية تفتح الأمل أمام الأجيال المقبلة لحياة أفضل.

تحويل مسار.. برنامج وطني للإصلاحات الهيكلية



«القبضة للسياسة والفنادق»: تطور الفنادق التاريخية ضمن خطة الدولة لإحياء القاهرة الخديوية



مصر لتأمينات الحياة تدشن أول صندوق استثمار تتعاون مع «مصر كابيتال»



«منصات» تخطط لإطلاق مشروع بنهاية العام الجاري بفكر جديد وإدارة متميزة



تطوير التعليم الجامعي لتخريج طلاب مؤهلين لسوق العمل داخليًا وخارجيًا

P.58



صاحب الامتياز ورئيس مجلس
الإدارة ورئيس التحرير
إيمان عريف

إخراج وتصميم
شريف زهير

رئيس قسم التصوير
محمد سويلم

جرافيك
محمد رمضان

المراسلات

ع ش ابن خلدون
الهرم - الدور ٦

تليفون:
01008007198

E-mail:
safqanews@gmail.com

web:
www.safqa.news

أسعار المجلة

مصر 25 جنيهًا - السعودية 20
ريالًا - الإمارات 20 درهمًا - مسقط
2 ريال - الكويت 2.5 دينار - البحرين
2 دينار - لبنان 10000 ليرة
المملكة المتحدة 6 جنيهات استرلينية

تصدر برقم 1162332
ترخيص أجنبي - لندن

الاقتصاد واللقاح



بقلم:
عبد الرحمن عمر

مستقبل الاقتصاديات بالعالم قائم على «تلقي التطعيم»، هذا ما قاله الدكتور محمود محيي الدين، المدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي والمبعوث الخاص للأمم المتحدة لتمويل التنمية المستدامة، قبل أيام، مستندًا في تصريحه لتقارير خبراء النقد الدولي والصحة العالمية، والذين حثوا حكومات العالم على ضرورة تطعيم ما يزيد على 40% من سكان كل دولة خلال العام الجاري، والـ 60% المتبقين خلال العام المقبل. والمتابع لحقائق الأمور، ومسار الدول الكبرى، يخلص يقينًا إلى أن العالم سوف ينتهج خلال المرحلة المقبلة، تعميم إجراءات احترازية من شأنها تقييد دخول الأجانب إلى أراضيها من غير الحاصلين على اللقاح، بما سوف ينعكس على حركة التجارة العالمية، وأسواق العمل المختلفة.

ومن المؤسسة الاقتصادية التي ينتمي لها محيي الدين، خرجت خطة يجري العمل على تعميمها، لتخصيص 50 مليار دولار لوضع حد لوباء «كوفيد- 19»، بهدف تطعيم ما لا يقل عن 40% من سكان العالم بنهاية 2021، والهدف الأعم من تلك الخطة الطموحة، هو إحداث تعافٍ للاقتصاد العالمي (مستدام وطويل الأمد) عبر الوصول إلى تطعيم ما لا يقل عن 60% من البشر بحلول نهاية العام القادم 2022.

وبمنظرة سريعة على خريطة التلقيح المضاد للفيروس الشرس «كوفيد- 19»، نجد أن من أهم أولويات الدول المتقدمة والطامحة للنمو، هو تعميم تلقي اللقاح على مستوياتها الجغرافية، حيث نجحت الولايات المتحدة الأمريكية في تطعيم أكثر من 40% من سكانها، وأواخر أبريل الماضي، كما نجحت دول الاتحاد الأوروبي في تطعيم ما لا يقل عن 20% من سكان الدول المنتمة له، بينما كانت إفريقيا الأقل حظًا في تطعيم سكانها، حيث لم يتجاوز عدد متلقي اللقاح نسبة 2%.

ومن بين تلك النسبة الضئيلة في إفريقيا كان الشعب المصري هو الأكثر حظًا في تلقي اللقاح، عبر خطة طموحة ومتسارعة الوتيرة، حيث وصل عدد الجرعات التي منحت للمواطنين إلى ما يقرب من 4 ملايين جرعة، وبمزيد من الوعي سوف يزيد هذا العدد إلى 10 أضعاف بنهاية العام الجاري، خاصة وأن الحكومة لا تتوانى في الحصول على اللقاحات التي تغطي احتياجات الشعب، سواء باستيراده أو تصنيعه محليًا، مدركة أهميته لصحة المواطنين، وضرورته لمسيرة دراك تعافي الاقتصاد العالمي.. المهم هو أن يعاون الشعب حكومته في تلك الخطة، للخروج من هذا المأزق لتعود حركة الحياة لطبيعتها قبل انتشار الوباء.

الطريق للعاصمة الإدارية

وزير الإسكان: نعد مشروع قانون المطورين العقاريين حماية للجمهور

أكد الدكتور عاصم الجزار، وزير الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية، استعداد الوزارة للانتقال إلى العاصمة الإدارية الجديدة، مشيرًا إلى الانتهاء من تنفيذ 9024 وحدة سكنية كمرحلة أولى من وحدات موظفي العاصمة الإدارية بمدينة «بدر»، تمهيدًا لنقل الموظفين إليها، كما يجري تنفيذ 4700 وحدة جديدة خاصة بالموظفين، مؤكدًا أن حجم الاستثمار في تلك الوحدات وصل إلى 5 مليارات جنيه.

الطريق مهده أمام موظفي الدولة للعمل بالعاصمة الإدارية بعد توفير أكثر من 9 آلاف وحدة سكنية



عاصم الجزار

حول تخصيص تلك الوحدات، قال «الجزار» إنها لموظفي الدولة المنتقلين من الجهات الحكومية للعمل بالعاصمة، ويتم التخصيص وفق قواعد تنظيمية وضعتها وزارة التخطيط، وتلك الوحدات مخصصة لكافة الدرجات الوظيفية حتى درجة مدير عام، وبمجرد تقدم موظفي الوزارات المختلفة للحصول على تلك الوحدات واستيفاء الشروط، يتم تسكينهم فوراً (من الدرجة الوظيفية الأقل للدرجة الوظيفية الأعلى)، والوزارة جاهزة للتسليم بداية من 30 يونيو الجاري، وبالتوازي مع مرحلة التسليمات، تواصل الوزارة جهودها لإنهاء وحدات جديدة بمراحل مختلفة.

وأكد وزير الإسكان إن كافة الخدمات التي تساعد الموظفين على ممارسة حياتهم بصورة طبيعية خلال بقائهم في تلك المساكن وفرتها الوزارة، مثل الخدمات التعليمية والصحية والتجارية المختلفة.

وألمح الوزير إلى أن وزارة الإسكان لديها عدد ضخم من الوحدات السكنية بمختلف الشرائح، للدخول بقوة في مبادرة التمويل العقاري بفائدة 3%.

وتطرق الوزير في حديثه حول إلغاء طرح الأراضي للأفراد مؤقتًا، قائلاً: طرحنا عدد كبير من الأراضي

وقد لاحظنا تقاعساً من قبل المخصص لهم، في الجدية وعدم التنفيذ، وهو ما دعانا إلى سحب بعض الأراضي. ملمعاً إلى أن المشكلة الحقيقية في هذا الشأن تكمن في تحول نسبة كبيرة من مناطق طرح الأراضي إلى مناطق مهجورة وبيئات غير آمنة وهو ما اشتكى منه الملتزمين في السداد الذين بدأوا فعلياً في البناء والسكن في وحداتهم، وبالتالي اتخذت الوزارة قرارها بإيقاف طرح الأراضي، حتى يأخذ غير الملتزمين موقفاً جدياً في السداد وتنفيذ البناء، ومن ثم إعادة النظر في هذا الأمر لاحقاً.

وحول ارتفاع أسعار القطاع الخاص لضعف سعر الأراضي التي تطرحها هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، قال الوزير: إن عملاء الأراضي، هم ليسوا من محدودي الدخل، وندرس حالياً مع رئيس الجمهورية أشكال أخرى لتحقيق المطلوب، بحيث تخصص الوزارة الأرض، وتقوم الهيئة ببنائها بنماذج بناء اختيارية، بحيث ننتهي من المنتج الخاص، لكنه مبني وفقاً لقواعد وبرامج الوزارة الزمنية، بما يليق بصورة مصر الحديثة.

وأكد الوزير أن الوزارة وضعت حجر أساس إنشاء مدينة «نور»، بالشراكة بين الشركة العربية للاستثمار العمراني، وهيئة المجتمعات العمرانية

أوقفنا طرح الأراضي للجمهور لإخلال البعض بدفع الأقساط.. وندرس إعادتها بضوابط صارمة تليق بمصر الحديثة

الدولة تفضل مشاركة المطورين العقاريين الجادين في التنفيذ وتنتهج في ذلك أسلوباً عمرانياً جديداً خالياً من التعقيدات

الجديدة، ويتم تنفيذها على مساحة 5 آلاف فدان أمام العاصمة الإدارية الجديدة، حصة الوزارة العينية

في هذا المشروع، 2 مليون و450 ألف متر مربع من الوحدات السكنية، مشيرًا إلى أن تكلفة تخصيص الأرض للشركة، بلغت 4 مليارات جنيه، استلمت الوزارة بالفعل الدفعة الأولى منها، مؤكداً أن الوزارة سوف تستلم الوحدات المخصصة لها على مدار 12 سنة، ملمعاً أن الوزارة التزمت بتمهيد الطرق حتى منتصف المشروع، بالإضافة إلى المياه، ويلتزم المطور العقاري بتوصيل باقي المرافق الأخرى من كهرباء وغاز واتصالات وغيرها.

وألمح الوزير إلى أن الدولة تفضل مشاركة المطورين العقاريين الجادين في التنفيذ، وتنتهج في ذلك أسلوباً عمرانياً جديداً خالياً من التعقيدات، بما يسمح بتحقيق عوائد ومصالح الدولة وشركائها من المطورين، مستعرضاً ما سبق من مشروعات استفادت منها الدولة بشكل كبير سواء في تسريع وتيرة البيع التي يتمتع بها القطاع الخاص، أو في رفع قيمة الوحدات التي تدخل في حيز أملاكها من تلك المشروعات.

وأشار الوزير إلى أن الوزارة خصصت مبلغ 140 مليار جنيه كحصة لهيئة المجتمعات العمرانية

الجديدة في ميزانية العام المالي القادم والذي يبدأ من أول يوليو المقبل.

وتحدث الوزير حول قدرة شركة العاصمة الإدارية الجديدة، بمتابعة التزام المطورين العقاريين في السداد، بما لديها من أدوات قانونية صارمة لمعاقبة غير الملتزمين، ناصحاً العملاء بالتحري عن سمعة الشركات العقارية قبل الدخول معهم في أية تعاملات، مشيرًا إلى أن الدولة حالياً تعمل على مشروع قانون للمطورين العقاريين، لحماية العملاء من تعثر وتخاذل الشركات سيئة السمعة.

وأجاب الوزير عن تساؤلنا حول المشروعات التي تكون فيها الإدارة للشركات المالكة، والتي تضغط على العملاء في أعباء مالية على غرار فروق الصيانة والخدمات وغيرها، والتي تقررهما تلك الشركات على حسب رؤيتها دون رقيب أو ضوابط محددة، مؤكداً أنه يجب على العملاء مراجعة بنود العقود التي يوقعون عليها قبل الشراء، حتى لا يتفاجئ البعض بالخروج عن نص المتفق عليه، ويجب أن يكون هناك من أصحاب الوحدات من يتابع ويراقب ميزانية مصروفات كل عام في تلك المجتمعات الخاصة عبر جمعيات عمومية حقيقية وليست وهمية.

4700

وحدة جديدة جاري تنفيذها قابلة للزيادة بمراحل لاحقة.. والأولوية للموظفين حتى مديري العموم

140

مليار جنيه حصة هيئة المجتمعات العمرانية في ميزانية 2021

مدن متكاملة

«أوراسكوم للتنمية» تطلق مدينة جديدة
في 6 أكتوبر بخبرة أكثر من 30 عاما

مدينة O West تطلق المرحلة الأولى
لفيلات Hillside ذات الإطلالة الساحرة

امتلكت خبرة عبر ثلاثون عاما في بناء المدن الجديدة، تجربة الجودة
ومشروعات عديدة في سبع دول أثقلت خبرة شركة أوراسكوم للتنمية
القابضة كبناء مدن ومطور عقاري.. هذه الخبرات المتراكمة وضعتها
«أوراسكوم» لمدينة O West حيث وضعت فيها الشركة مجموع الخبرات
والرؤى.. فهي مدينة جديدة بخبرة أكثر من 30 عام بمدينة 6 أكتوبر.

أعلنت O West، إحدى مدن شركة أوراسكوم
للتنمية - بمدينة 6 أكتوبر، عن إطلاق المرحلة
الأولى لفيلات Hillside ذات الإطلالة الساحرة
لتلبية الطلب المتزايد من العملاء على الوحدات
المطورة بالمدينة، بعد زيادة المبيعات العقارية
بنسبة 13.8% للربع الأول من العام، عن نفس
الفترة من العام الماضي 2020.

تقع فيلات Hillside الفريدة من نوعها، في حي
Qemet، وتشمل مجموعة متنوعة من الوحدات
Grand Villas و Horizon و Prime إلى الفيلد
المكونة من طابق واحد و Mansion. ومن خلال
السكن في واحدة من فيلات Hillside يمكن
الاستمتاع بجميع وسائل الراحة والرفاهية بجانب
العديد من مظاهر الطبيعة الخلابة على رأسها
الواجهات البحرية، والمتنزهات التي تناسب
ممارسة الرياضة فضلا عن المساحات الخضراء
المفتوحة الشاسعة.

المهندس سميح ساويرس، رئيس مجلس إدارة
شركة أوراسكوم للتنمية القابضة، قال إن هذا
المشروع سيعزز من مكانتنا الرائدة محليًا وعالميًا
ويضيف حجر زاوية جديد لنجاحات الشركة



على الأفراد شراء عقارات أو أي سلع أخرى، ذلك
فضلا عن كون العقارات مازال يعد ملاذًا آمن
للاستثمار.

ومن جانبه، قال المهندس عمر الحمامصي،
الرئيس التنفيذي لشركة أوراسكوم للتنمية
القابضة: «إن الأعمال الإنشائية وتجهيزات البنية
التحتية في مدينة «O West» تتم بسرعة ملحوظة
طبقا لأعلى وأفضل المواصفات العالمية، وأن

المتتالية حول العالم.
وأكد أن القطاع العقاري يعد واحدًا من أهم
القطاعات التي صمدت خلال جائحة كورونا
وساهمت في دفع عجلة الاقتصاد المصري،
ويرجع ذلك لدور الحكومة المصرية الرائد خلال
الأزمة بضخ أموال كبيرة في قطاعات مختلفة
وأهمها المرافق مما حمى الاقتصاد من حدوث
كساد كان سيؤدي إلى أزمة تجعل من المستحيل



الشركة تطبق حاليًا خطة توسع متفائلة وطموحة
لزيادة المبيعات والاستمرار في تحقيق نتائج
أعمال إيجابية خلال 2021».

وأضاف «لقد تم تصميم مخطط مدينة O
West العام لتحقيق فلسفة أوراسكوم للتنمية
في البناء، القائمة على تأسيس مدن متكاملة توفر
جميع متطلبات الحياة من كافة النواحي الفنية،
والثقافية، والرياضية، والسياحية، والتعليمية،
والصحية حيث يتم تقييم المدن في جميع أنحاء
العالم بناءً على أدائها في تحسين سبل الرفاهية
وقدرتها على جذب الأفراد والمؤسسات».

تتميز مدينة O West بموقع متميز في قلب 6
أكتوبر حيث تبعد المدينة ثلاث دقائق عن مول
مصر، وخمس دقائق عن ميدان جيهنة وأركان
بلزا. وتصل مساحتها إلى ما يقرب من 1000
فدان بتصميم عمراني متميز يخلق التوازن بين
الإنشاءات والمساحات الخضراء بالإضافة إلى
طبيعة عمرانية خاصة لكل حي. ويتضح هذا في
زيادة الطلب على الشراء بالوحدات السكنية
بالمدينة بصفة عامة، وفي حي Qemet بصفة
خاصة والذي تم إطلاقه في شهر فبراير الماضي

سميح ساويرس:
المشروع يعزز من
مكانة أوراسكوم
محليًا وعالميًا

«إي جي العقارية»

27 عامًا من ريادة سوق العقارات في مصر



ضخ 300 مليون جنيهه في الأعمال
الإنشائية بالمشروعات خلال العام الجاري



أنشئت شركة «إي جي العقارية» عام 1994، وكانت بدايتها بمشروع «جاردينيا بارك» و«حي الأشجار» بمدينة السادس من أكتوبر، واللذان يعتبران من أوائل المشروعات العقارية التي أنشأت نظام الكومباوند خلال العقد الأخير من القرن الماضي، ومنذ ذلك الحين واصلت شركة «إي جي العقارية» ريادة القطاع العقاري، ونجحت طوال الـ 27 عامًا في إنشاء العديد من المشروعات الناجحة، وتسليم آلاف الوحدات السكنية للعملاء، وتجهز حاليا لإطلاق مشروعات سكنية وتجارية وإدارية جديدة تضيف للقطاع العقاري بصفة خاصة والاقتصاد الوطني بصفة عامة.

وقد طرحت مشروع «أشجار سيتي»، والذي يعد درة مشروعات منطقة غرب القاهرة، نظرًا لتمييزه بموقع استراتيجي قريب من كل المحاور والطرق الرئيسية بالمنطقة مثل طريق الواحات، الطريق الدائري، طريق الفيوم، طريق دهشور، كما أنه قريب من خدمات رئيسية منها العديد من المولات التجارية والجامعات المشهورة بمدينة السادس من أكتوبر. وتتيح شركة «إي جي العقارية» وحدات سكنية بمساحات تبدأ من 80 مترًا تناسب الأسر الصغيرة، وحتى 236 مترًا للراغبين في اقتناء مساحات كبيرة. وبجانب التنوع في المساحة، تعرض تنوعًا في شكل الوحدة بين وحدات الدور الأرضي بحديقة، ووحدات برووف تيراس أو وحدات دوبلكس، بالإضافة إلى وحدات الدور المتكررة. وتعمل الشركة خلال الفترة الحالية على استكمال تنفيذ وتسليم الوحدات المباعة بالمشروع بإجمالي 2,000 وحدة ما بين وحدات تم تسليمها وجار تنفيذها.

الأمر نفسه ينطبق على المرحلة الأخيرة من «حي الأشجار»، والتي طرحت تحت اسم «أشجار ريزيدنس»، بمساحات تبدأ من 140 مترًا حتى 220 مترًا لتناسب احتياجات كل العملاء، واستجابت الشركة لعملائها وقدمت عروض سداد مغرية وصلت إلى مدة تقسيط حتى 10 سنوات، وفي الوقت نفسه سارعت للبدء في تنفيذه من خلال التعاقد مع إحدى كبرى شركات المقاولات وهي شركة «LMS للبناء» وشركة «العمار» استشاري المشروع، ومن المقرر أن تنتهي من كامل المشروع خلال 4 سنوات فقط. ولأنها تسعى دائمًا للريادة، نفذت شركة «إي جي العقارية»، وحدات مشروعها «أوك بارك» في مدينة 6 أكتوبر على مساحة 21 فدانًا من خلال 3 نماذج مختلفة ومساحات وتصميمات متنوعة المساحات حيث تتراوح بين 167 إلى 235 مترًا بتسهيلات في السداد تمتد حتى 10 سنوات، وتم البدء في تنفيذه على أن يتم تسليم الوحدات للعملاء خلال 3 سنوات. هذا، وتستهدف الشركة تحقيق مبيعات بمشروع «أوك بارك» و«أشجار ريزيدنس» بإجمالي 600 وحدة بقيمة 3.5 مليار جنيه.



طارق كامل



عمر الحمامصي

طارق كامل: مفهوم جديد للمدن المتكاملة بغرب القاهرة

عمر الحمامصي: خطة توسع طموحة لزيادة المبيعات ونتائج إيجابية في الربع الأول من 2021

مركز فني ورياضي وترفيهي بما يساهم في جذب الشركات وقطاع الأعمال، خاصة وأنها تمتلك الإمكانات اللازمة من مرافق وبنية تحتية ومساحات واسعة وموقع متميز يؤهلها لتكون واحدة من أهم المدن المتكاملة في غرب القاهرة». يذكر أن أوراسكوم للتنمية مصر هي أكبر الشركات التابعة لمجموعة أوراسكوم القابضة للتنمية، وهي مطور رائد للمشروعات المتكاملة حول العالم في مصر، والإمارات، وعمان، والمغرب، ومونتينيغرو، وسويسرا، والمملكة المتحدة. وتدير المجموعة 33 فندقًا بسعة 7,198 غرفة، وتمتلك حوالي 101 مليون متر مربع من الأراضي. هذا وقد حققت الشركة نتائج أعمال غير مسبقة في الربع الأول من 2021 حيث ارتفعت إجمالي الإيرادات بشكل ملحوظ بنسبة 61.5% لتصل إلى 1,46 مليار جنيه مصري، على الرغم من توقف قطاع السياحة نتيجة انتشار جائحة كورونا بالإضافة إلى ارتفاع صافي الأرباح بنسبة 377,1% لتصل إلى 438,5 مليون جنيه مصري مقابل 91.9 مليون جنيه مصري في الربع الأول من عام 2020.

تم بيعها بالفعل خلال الفترة الماضية. بالإضافة إلى البدء في بناء المدارس الخمس في الربع الأول من عام 2021. ومن المتوقع أن تبدأ المدارس العمل مع بداية العام الدراسي في سبتمبر 2022». واستطرد: «يتم حاليًا مباشرة المراحل النهائية من تطوير المخطط الرئيسي لنادي O West، والذي سيمثل إضافة هائلة للمشروع، حيث يعتبر أكبر نادي اجتماعي ورياضي في منطقة غرب القاهرة ويغطي 5% من أرض المدينة ككل، ليقدم لمشتريه مجموعة واسعة من الخدمات المتميزة. بالإضافة إلى العمل على المنطقة التجارية ومنطقة الفنادق ليساهم كل ذلك في تحقيق فلسفتنا في تقديم مفهوم جديد على صعيد المدن المتكاملة بغرب القاهرة لتصبح بصمة استثنائية في قطاع العقارات المصرية. كما تم التعاقد مع كبرى الكيانات التعليمية لإنشاء 5 مدارس دولية متخصصة في O West تقدم نظم تعليمية مختلفة لتلبية الاحتياجات المختلفة للعملاء. بالإضافة إلى التفاوض مع عدد من الكيانات والمستشفيات ذات العلامات القوية والمعرفة، كما نعمل على تحويل O West إلى

إجمالي مخزون 7.5 مليار جنيه مصري. وتنوي الشركة إضافة المزيد من الوحدات في مشروع Qemet خلال النصف الثاني من العام الجاري 2021 لتتماشي مع معدلات الطلب المتزايدة. وأوضح «لدينا سياسة عقارية تعتمد على جودة الخدمات المقدمة للعملاء داخل مشروعاتها في مصر كما هو معمول به في الدول التي تتواجد بها أوراسكوم للتنمية، كما أن لدينا خطة متفائلة وطموحة للعام المالي الحالي تركز على زيادة حجم مبيعات مشروع O West، وقد بدأنا بالفعل في جني ثمار هذه الاستراتيجية في الربع الأول من العام الحالي.

ومن جهته قال طارق كامل، الرئيس التنفيذي لمدينة O West، حرصنا في تصميم الوحدات أن تكون الوجهة المثالية للعائلة بأكملها علاوة على الحفاظ على تميز كل وحدة على حدي. ولعل أهم ما يميز مجموعة فيلات Hillside هي الواجهة المائية أو waterfront، حيث الإطلالة البحرية والموقع المثالي والمساحات الخضراء الشاسعة». وأضاف «كامل» تم بناء 406 فيلا، وفي بداية يونيو القادم سيتم البدء في بناء 185 شقة التي

مساحات خضراء واسعة. شركة «إي جي العقارية»، خاطبت شرائح مختلفة من العملاء من خلال مشروعاتها «جاردينيا بارك»، «جاردينيا بارك II» و«جاردينيا سبرينجز». وعلى نحو آخر قدمت مشروعاتها «حي الأشجار»، «أشجار هايتس»، «أشجار سيتي» و«أوك بارك»، وسلمت نحو 4,500 وحدة سكنية، حيث تضم ما يقرب من 20 ألف نسمة. وهي إحدى الشركات المنبثقة من المجموعة الدولية للاستثمارات IGI، والتي تأسست عام 1973، وتعد واحدة من شركات القطاع الخاص الرائدة، وتضم شركات متنوعة تعمل في عدة أنشطة وقطاعات منها تصنيع الصلب والبناء وخدمات الدعم النفطي وتجارة السلع الاستهلاكية والأنشطة الزراعية وتجهيز الأغذية ومستحضرات التجميل والإلكترونيات والاتصالات.

وكانت قد ضخّت «إي جي العقارية» 150 مليون جنيه بمشروعاتها خلال العام الماضي 2020، وتستهدف مضاعفة هذه القيمة لتصل إلى 300 مليون جنيه أثناء هذا العام للإسراع من وتيرة الأعمال الإنشائية بمشروعاتها. ولا تتركن شركة «إي جي العقارية» إلى نجاحاتها السابقة بل تسعى إلى مواصلة مسيرة البناء والتنمية، إذ تمتلك في الوقت الحالي محفظة أراضٍ تزيد على 2.5 مليون متر مربع، وتجهز لإطلاق باقة متنوعة من المشروعات السكنية والتجارية والخدمية، تبدأها بمشروع تجاري وترفيهي على مساحة 100 ألف متر تخطط أن يصبح «أيقونة» الأنشطة التجارية والترفيهية بالمدينة، ولذا تعكف الشركة حاليًا مع كبرى المكاتب الاستشارية المتخصصة على وضع تصميمات عالمية تراعي فيها تقديم خدمات غير مسبقة لزوار المشروع مع الحفاظ على وجود

كيان ضخم

معتز شلبي رئيس القطاع التجاري لشركة «منصات للاستثمار العقاري»

«منصات» تخطط لإطلاق مشروع بنهاية العام الجاري بفكر جديد وإدارة متميزة

أكد معتز شلبي، رئيس القطاع التجاري بشركة منصات للاستثمار العقاري، إن العاصمة الإدارية حافظت على صدارة المبيعات في مصر نظراً للمزايا التنافسية العديدة التي يضمها المشروع على رأسها الاهتمام الحكومي بسرعة تنفيذ المشروع وفقاً لأعلى مستويات الجودة، وتيسير إقامة الاستثمارات وجذب استثمارات جديدة، مضيفاً أن التوجه الحالي للعملاء يتزايد نحو شراء الوحدات التجارية مع قرب انتقال الحكومة للعمل من مقراتها الجديدة بالعاصمة، وبدء استلام الوحدات السكنية بعدد من المشروعات.

أضاف «شلبي»، أن الطلب على الوحدات التجارية مازال أعلى من المعروض بالعاصمة الإدارية الجديدة، إلا أن عوامل حسم العميل لشراء في مشروع عن غيره يرجع إلى الثقة في اسم وخبرات المطور، وهذه ميزة تميز شركة «منصات» والتي تملك خبرة وتاريخ ضخم من مؤسسيها.

يذكر أن شركة «منصات» أسسها أعضاء مجلس إدارة جمعية مطوري القاهرة الجديدة، برأس مال 200 مليون جنيه، وتجمع مجموعة من رجال الأعمال، يمتلكون خبرات كبيرة في المجال العقاري. لإنشاء كيان ضخم ينافس في السوق العقاري، مؤكداً اعتماد الشركة في تنفيذ مشروعاتها على التمويل الذاتي دون اللجوء إلى التمويل البنكي حتي الآن، مشيراً إلى أن الشركة تمتلك سيولة كافية للمشروعات التي يتم إنشاؤها حالياً.

أضاف رئيس القطاع التجاري بشركة منصات للاستثمار العقاري، أن الشركة حصلت على أول قطعة بمنطقة الأبراج السياحية بالعاصمة الإدارية الجديدة لتنفيذ برج تجاري إداري طبي، بارتفاع 110 أمتار، وهو مشروع «بوديا» بالعاصمة الإدارية الجديدة، بتكلفة استثمارية تقترب من 2.7 مليار جنيه.

وأشار إلى أن «منصات» بدأت استثماراتها في العاصمة الإدارية الجديدة، لما تحتويه على فرص

استثمارية كبيرة، وكذلك حجم الطلب الحقيقي على المدينة خاصة في ظل اهتمام الدولة بها وكونها واحدة من أهم المدن الذكية. ومشروع «بوديا» عبارة عن برج متعدد الأنشطة (تجاري إداري طبي) بالحي السياحي الفندي بالعاصمة الإدارية الجديدة على مساحة إجمالية 20 ألف متر مربع، ويتكون البرج من 3 أدوار «بدروم ودور أرضي و25 دور مكرر» بإجمالي ارتفاع 110 متر في أحد أهم المواقع المتميزة بالعاصمة الجديدة بجوار مسجد مصر ومتحف العواصم وسوق الذهب والنهر الأخضر، بالإضافة إلى أنه قريب من الطرق والخدمات الرئيسية منها محطة المونوريل وطريق محور بن زايد الشمالي مباشرة، وهو ما يمنح سهولة في الحركة والوصول للمبني بسهولة ليتحول لمكان تجاري يسهل الوصول إليه، وهو ما يضيف قيمة مضافة علي المبني مقارنة بالآخرين.

ويميز المشروع بتنوع في الوحدات وخطط السداد، ويضم وحدات متنوعة بين مكاتب إدارية توفر مساحات مختلفة تناسب مع شريحة كبيرة من الشركات، ووحدات تجارية تمثل فرصة ناجحة للمستثمرين وأصحاب الماركات التجارية.

وقال «شلبي» إن مساحة الوحدات تناسب جميع الأغراض، والتي تبدأ من 30 متر وحتى 500 متر، خاصة أن كل نشاط تجاري يحتاج مساحات مختلفة عن النشاط الآخر، وفكرة المساحة الموحدة بأي مبني تجاري، عقيمة وصعب قبولها علي أرض الواقع، وتؤدي إلى عدم التنوع في الأنشطة الخدمات الموجودة، وهو ما يؤثر بالسلب علي المبني بالكامل.

ونوه شلبي، إلى أن منصات تعاقدت مع شركة بينيكل لتنفيذ التصميمات الخاصة بالمشروع. وكشف عن تحقيق مبيعات تقترب من 50% من المبني في أقل من شهرين، مشيراً إلى أن جميع الوحدات الإدارية والطبية يتم تسليمها كاملة التشطيب.

وأضاف مشروع برج بوديا ينفرد بمزايا عديدة جعلته يحقق أعلى مبيعات في مصر خلال الـ45 يوماً، منها ثقة العملاء في المساهمين بالشركة وهم من كبار المطورين في مصر بمجموع خبرات يصل إلى 130 عام. ولفت رئيس القطاع التجاري بشركة منصات للاستثمار العقاري إلى أن «منصات» تخطط لإطلاق مشروع ثاني شرق القاهرة على قطعة أرض أخرى بنهاية العام الجاري، مشيراً إلى توجه الشركة كاستثمار لا تعتمد علي المنطقة الواحدة، وبدأنا في التصميم له وسيتم الإعلان عنه قريباً. والمشروع الجديد عبارة عن مجمع كبير طبي وتجاري وإداري بفكر جديد وإدارة متميزة، سيقدم نموذج جديد ومختلف للسوق

المصري، بالإضافة إلي دراسة عدد من المشروعات المختلفة في عدة مناطق متنوعة، خاصة في المناطق الجديدة، التي تتجه الدولة بقوة لتطويرها.

وأشاد رئيس القطاع التجاري لشركة «منصات للاستثمار العقاري» بقرار الحكومة وقف بيع الأراضي في المدن للأفراد واقتصارها على المطورين العقاريين، مؤكداً أنه قرار إيجابي ويساهم في انتعاش القطاع العقاري ويحافظ على مفهوم التنمية القائم على الدراسة والتخطيط كما يمنع ظاهرتي المضاربة والبناء العشوائي، مشيراً إلى أن طرح الأراضي للأشخاص غير خبراء تسبب في أسعار بيع وهمية للأراضي، وتسقيع للأراضي مما يعوق التنمية، إضافة إلي المخالفات التي انتشرت في المباني الصغيرة، وبالتالي أنا من أنصار المتخصصين في التطوير، وأدعو لصغار المطورين أو الأفراد إلى تقنين بشراء المساحات الصغيرة عن طريق شركات رسمية.

وأكد «شلبي» أن شركات التسويق العقاري، شريك محترم وأساسي لأي شركة تطوير عقاري، خاصة أن هناك شريحة كبيرة من العملاء، تفضل التعامل مع المسوق العقاري للاختيار بين عدة مشروعات متنوعة في مكان واحد. وقال إنه تم تأسيس جمعية للمسوقين العقاريين، وشرفت بأن أكون رئيساً لجنة داخل الجمعية، التي سيكون لها دور تنظيمي هام جداً علي قطاع التسويق العقاري يمثل بداية لضبط أداء السوق العقاري من خلال تنظيم عمل شركات التسويق وتنظيم علاقتها بالمطورين والعملاء. فشركات التسويق جزء مهم وفاعل في السوق العقاري ولعبت دوراً مهماً في خلق الوعي المعرفي للعملاء للشراء في المدن والمناطق الجديدة وبالتالي الترويج لهذه المدن.



معتز شلبي

قرار وقف طرح أراضي المواطنين يقضي على ظاهرة التسقيع



حوار صريح

أحمد منصور: 6.6 مليار جنيهه استثمارات في 3 مشروعات بالعاصمة الإدارية

قال المهندس أحمد منصور، الرئيس التنفيذي لشركة كاسيل للتطوير العمراني، إن شركته تستهدف ضخ 6.6 مليار جنيهه استثمارات في ثلاثة مشاريع تطورها الشركة بالعاصمة الإدارية على مدار 4 سنوات، مشيرًا إلى أن الاستثمارات الإنشائية خلال 2021 بلغت 700 مليون جنيهه، كما استثمرت الشركة 600 مليون جنيهه خلال عام 2020، منها 400 مليون جنيهه في العمليات الإنشائية، و200 مليون لسداد الأقساط المستحقة على الأراضي، جاء ذلك في حوار لـ «الصفقة الاقتصادية».

يذكر أن «كاسيل للتطوير العمراني» امتداد لشركة ABC، التي تأسست عام 1982 في مدينة جدة بالمملكة العربية السعودية، ويصل رأس المال الشركة إلى 1.2 مليار جنيهه.. وإلى نص الحوار.

العمل في العاصمة الإدارية اختبارًا صعبًا بسبب شروط الإنشاءات خلال مدة زمنية معينة

مع خطة الشركة، حيث أنه يتم الحصول على الأراضي التي يرغب المطور بتطويرها من مصدر مضمون تمامًا، ولا يوجد عليها أي خلافات تعرقل مسيرة العمل بها، كما أن مشروع العاصمة الإدارية الجديدة توليه الدولة اهتمامًا كبيرًا، مما أعطى المطورين ميزة كبيرة تتمثل في وجود دعم كامل من الدولة، فالأراضي وأسعارها محددة ومخططة بشكل جيد، مما يجعل المطور يشعر براحة لكونه جزءًا من مسيرة التنمية بالبلاد، على الجانب الآخر، فنحن نمتلك خبرة كبيرة بصناعة المقاولات متمثلة في الشركة المصرية للمقاولات MIG وكان لدينا رغبة كبيرة في العمل بالعاصمة الإدارية والمشاركة بهذا المشروع القومي الكبير.

● هل هناك صعوبات تواجه الشركات في

● ما مشروعات الشركة في العاصمة الإدارية الجديدة؟

- تعمل الشركة في 3 مشروعات في العاصمة الإدارية الجديدة ما بين سكني وتجاري وإداري، وهي: «كاسيل لاندمارك» على مساحة 43 فدان، و«كاسيل جيت» بمساحة 20 ألف متر مربع، أما المشروع الثالث فهو «إيست سايد» وهو متعدد الاستخدامات بمنطقة MU23 ويضم تصميمه مساحات طبية وإدارية ومتاجر تجزئة على مساحة 7600 مترا مربعا.

● لماذا اختارت الشركة العاصمة الإدارية لبدء مشروعاتها؟

- الشركة اختارت العاصمة الإدارية تحديداً كنقطة انطلاق بها لأن الطريقة التي يتم بها العمل في العاصمة الإدارية مريحة جداً وتتماشى



السوق قادر على
فلترة شركات
العقارات.. والبقاء
للأقوى ملاعة مالية
وللأكثر هدوءاً

كاسيل «لاندمارك»؟ وما حجم استثماراته؟

- يقع المشروع على مساحة 43 فدان، باستثمارات 3.7 مليارات جنيهه، وهو مشروع سكني تجاري إداري، ويضم المشروع 1800 وحدة سكنية بخلاف 250 وحدة إداري وتجاري «كاسيل جيت»، ويتم تنفيذه على 4 مراحل بينما يتم البيع على 5 مراحل.

ومن المقرر أن يتم تسليم أولي وحدات المشروع في أغسطس 2022، وسيتم تسليمها حتى نهاية 2024، وسيتم البدء في تسليم المرحلتين الثانية والثالثة بعد 6 أشهر من المرحلة الأولى، بينما سيتم تسليم المرحلة الرابعة بعد المرحلتين الثالثة والرابعة بنحو 6 أشهر، ويتم تسليم المرحلة الخامسة مع نهاية 2024، وإجمالي عدد وحدات المرحلة الأولى 476 وحدة.

وخلال العام الماضي تم ضخ 500 مليون جنيهه في المشروع، وتم الانتهاء من كامل القواعد الخرسانية التي تمثل الجزء الأكبر والأهم في الأعمال الإنشائية. وبلغت نسبة تنفيذ الأعمال الإنشائية للمرحلة الأولى أكثر من 82% والمرحلة الثانية 35%، و5% للمرحلة الثالثة، وتم الانتهاء من أعمال الحفر للمرحلة الرابعة.

● ماذا عن مبيعات المشروع وأنظمة السداد؟

- تم تسويق ما يزيد عن 67% من المشروع، 40% للمصريين المقيمين بالخارج، و10% منها تم تسويقه للعملاء الأجانب، ولدينا نظم سداد متميزة تصل إلى 6 سنوات للمرحلة الأولى، و7 سنوات للمرحلتين الثانية والثالثة، و10 سنوات للمرحلة الرابعة الجاري تسويقها حالياً، بالإضافة إلى 20% دفعة مقدمة.

● «كاسيل جيت» مشروع تجاري إداري... كم تبلغ استثمارات المشروع؟

- يقع مشروع «كاسيل جيت» على مساحة 20 ألف متر مربع في منطقة R7، وتصل استثمارات

المصرفي لتمويل أعمالها؟

- الشركة تعتمد على الموارد الذاتية وتمويلات المساهمين وحجوزات العملاء كمصادر تمويلية وحيدة حتى الآن في كافة مشروعاتها وتوسعاتها بالسوق الخارجية، ولا نية للجوء إلى القروض البنكية في المرحلة الراهنة.

والمعادلة التمويلية للشركة أثبتت فاعليتها وهو ما ظهر في إنهاء أعمال القواعد الخرسانية والتي تمثل 17% من تكلفة المرحلة الأولى بالمشروع السكني، دون تأثر الملاءة المالية.

● نعود إلى مشروعات الشركة.. ماذا عن مشروع

العمل داخل العاصمة الإدارية الجديدة؟

- شركات التطوير العقاري التي تعمل في العاصمة الإدارية الجديدة بوجه خاص تخوض اختباراً صعباً، بسبب شروط الإنشاءات خلال مدة زمنية معينة، فتزايد عدد الشركات العاملة في مجال التطوير العقاري أمر طبيعي في ظل استهداف الحكومة لزيادة الرقعة العمرانية وتنمية مدن جديدة، كما أن السوق قادر مستقبلاً على فلترة الشركات وبقاء الكيانات القوية، والتي ستعتبر حينها إضافة للسوق.

● هل تعتمد الشركة على الاقتراض من الجهاز

المشروع إلى 700 مليون جنيه، وهو مشروع يضم أنشطة تجارية وإدارية بمساحات تتراوح من 65 إلى 220 متراً مربعاً للتجاري، وبأسعار تبدأ من 80 إلى 130 ألف جنيه والإداري بمساحات ثابتة 50 متراً مربعاً وبأسعار تتراوح من 25 إلى 35 ألف جنيه. وإجمالي عدد الوحدات 196 وحدة. وحالياً تم الانتهاء من أعمال الحفر بمول كاسيل جيت، ويتولى مكتب «أوكو بلان للاستشارات الهندسية» إعداد التصميمات الهندسية والإشراف على أعمال التنفيذ. تم إبرام مجموعة من العقود والبروتوكولات لتأجير الدور الأرضي بـ «كاسيل جيت». وتستهدف تحقيق مبيعات تعاقدية بقيمة 400 مليون جنيه.

● وماذا عن المشروع الثالث إيست سايد؟

- إيست سايد مشروع متعدد الاستخدامات بمنطقة MU23 ويضم تصميمه مساحات طبية وإدارية ومتاجر تجزئة على مساحة 7600 متراً مربعاً، باستثمارات 800 مليون جنيه، ويصل ارتفاع المبنى إلى 9 طوابق، وتنقسم الأدوار إلى 3 تجاري، و2 طبي، وباقي الأدوار إدارية ويضم الدور الواحد 23 وحدة. وتم الانتهاء من أعمال الحفر فيه، والشركة تنفذ المشروع بطريقة الخرسانة سابقة الشد، ويعتمد المشروع على الطاقة الشمسية في تدبير 50% من احتياجات الطاقة به.

● هل لدى الشركة مشروعات مستقبلية أخرى؟

- بالطبع.. فالشركة تسعى إلى تنويع استثماراتها والوضع الحالي يجعلنا نفكر في الاستثمار بمنطقة العاصمة الإدارية مرة أخرى يليها منطقة الساحل الشمالي ثم منطقة غرب القاهرة.

والشركة تعاقدت على قطعة أرض من هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، تبلغ مساحتها 12 ألف متر على طريق المحور 26 يوليو، سددت الشركة كامل قيمتها، وتخطط الشركة لإنشاء مشروع إداري تجاري، من المتوقع أن تبلغ استثماراته 500 مليون جنيه، ومن المقرر أن يتم طرح المشروع بنهاية العام الجاري.

كما وصلت الشركة إلى مراحل متقدمة في المفاوضات للتعاقد على تطوير قطعة أرض بنظام المشاركة على مساحة 86 فدان تقع في الساحل الشمالي، وحصلت الشركة أيضاً على قطعة أرض في منطقة الداون تاون بالعاصمة الإدارية الجديدة بمساحة 3900 ألف متر ومن

نعتزم على الموارد الذاتية وتمويلات المساهمين وحجوزات العملاء.. ولا نية للجوء إلى القروض البنكية في المرحلة الراهنة

● هل حدث تغيير في خريطة عملاء الشركة؟

- في البداية ومنذ عام 2018 كانت أغلب المبيعات تأتي من السعودية والكويت والإمارات، سواء من مواطني تلك الدول أو المصريين العاملين هناك، ولكن في العام الحالي وفي ظل أزمة كورونا بدأ يظهر عملاء من السوق المحلية، بخلاف مصريين ممن يعملون في بلدان كالولايات المتحدة وإسبانيا واليونان وإيطاليا، وهي ظاهرة مرتبطة برغبتهم في شراء وحدات سكنية في العاصمة الإدارية بعدما بدأت ملامح المشروع القومي في الظهور. فنحو 10% من عملاء الشركة حالياً من الأجانب، و40% من المصريين المقيمين بالخارج، والباقي من المصريين.

● كيف تنشط ملف تصدير العقارات.. في رأيك؟

- الأولوية لتنشيط ملف تصدير العقارات هو التركيز على تشجيع السياحة الوافدة للبلاد من الخارج، باعتبارها الرهان النهم لخلق السمعة الجيدة والترويج للسوق العقارية المصرية، للاستحواذ على اهتمام الأجانب قبل المشاركة في المعارض العالمية.

المخطط إقامة مشروع تجاري إداري عليها مكون من 6 أدوار يضم المقر الرئيسي للشركة.

● وما موقف مبيعات الشركة.. وهل تأثرت بكورونا؟

- مبيعات الشركة خلال العام الماضي وصلت إلى 1.066 مليار جنيه متخطية المبيعات المستهدفة والتي كانت تقدر بنحو مليار جنيه، رغم أزمة كورونا، وتستهدف الشركة تحقيق مبيعات تعاقدية خلال 2021 بقيمة مليار جنيه من مشروع «كاسيل لاند مارك»، و200 مليون جنيه مستهدفه لمشروع «كاسيل جيت».

صندوق استثمار شركة مصر لتأمينات الحياة النقدي للسيولة بالجنيه المصري ذو العائد اليومي التراكمي

للمزيد من المعلومات برجاء الاتصال،

البريد الإلكتروني: MisrLifeMMF@misrcapital.com

الموقع الإلكتروني للصندوق <https://misrcapital.com/financial-services/asset-management/misrlife>

رقم الهاتف : 01555557603-15777 – 01555557608 - 01555557609



الجهة المؤسسة



MISR Capital
مصر كابيتال

مدير الاستثمار

A BANQUE MISR SUBSIDIARY
RISING ABOVE

19446 www.misrlife.com

عام التسليمات

وادي دجلة للتنمية تبدأ في تسليم وحدات «بلومار هيلز»

نجحت شركة وادي دجلة للتنمية العقارية في تجاوز الأزمات التي شهدتها الاقتصاد المصري متأثراً بفيروس كورونا، والتي أثرت على أداء الشركات العقارية نتيجة الإجراءات الاحترازية التي فرضتها الدولة للحد من انتشار الجائحة. ويتعاون وثقة عملائها استطاعت الشركة أن تعود من جديد لأزهى أعوامها من تسليمات وإنجازات، مما يجعل هذا العام بحق عام التسليمات للشركة، حيث تقوم الشركة بتسليم

مساحة 450 ألف مترًا مربعًا، ويتكون المشروع من مرحلتين، ويتضمن 190 وحدة إلى جانب مساحات تجارية على مساحة 600 متر مربع. كما انتهت الشركة من تعديل واجهات المبنى التجاري وتشغيل Best Way، كما تم الانتهاء من تهذيب الشاطئ وسور المنطقة الشاطئية وفرش الشاطئ، وتجهيز حمامات السباحة وملئها، هذا إلى جانب الانتهاء من أعمال الزراعة بالمناطق العامة للمشروع، حيث تم زراعة الحدائق الخاصة فضلًا عن إنجاز أعمال الطرق والممرات لجميع المشروع. وتحرص «وادي دجلة» على إنشاء بنية تحتية متكاملة تضمن تغطية احتياجات المدينة على المدى الطويل.

وتمتلك وادي دجلة عدة مشروعات بالعين السخنة إلى جانب «بلومار هيلز»، ولعل أبرزها وأقدمها مشروع «مارينا وادي دجلة» الذي يقع في طريق السويس بالعين السخنة، على مساحة 630 ألف متر مربع، والذي تم تسليمه بالكامل عام 2007، هذا بالإضافة إلى مشروع «بلومار الدوم» الذي يقع على بعد 25 كيلو مترًا من نهاية طريق القطامية بمنطقة الدوم بالعين السخنة، على مساحة 200 ألف متر مربع والذي تم تسليمه عام 2013، وهذا إلى جانب مشروع «بلومار السخنة»، الذي يقع على بعد 17 كيلومتر من نهاية طريق القطامية في الكيلو 32 طريق السويس - السخنة، على مساحة ٧٢٠ ألف متر مربع تقريبًا، والذي تم تسليم المرحلة الأولى منه بالكامل وجاري تسليم المرحلة الثانية، ومشروع مورانو ويقع على مساحة 470 ألف متر مربع ويتضمن ما يقرب من 2000 وحدة وتم البدء في تسليم المرحلة الأولى منه. وأخيرًا مشروع «مدى» الذي يتميز بموقعه الإستراتيجي بالعين السخنة حيث يبعد 22 كيلو من نهاية طريق القطامية، على إجمالي مساحة ٢٧ ألف متر مربع.

تنفيذ كامل أعمال الإنشاءات
والتشطيبات بالمشروع.. والانتهاه
من البنية التحتية



فرص عمل

أيمن بدوي: المشروعات القومية ساهمت في تجاوز أزمة كورونا

حوار - دينا عبد الخالق

أكد أيمن بدوي، العضو المنتدب لشركة ليذر ورئيس الغرفة التجارية الفرنسية، إن اتجاه الدولة للتوسع العمراني خاصة في العاصمة الإدارية ومدينة العلمين الجديدة تخدم خطة الدولة لبناء مصر الحديثة، مشيرًا إلى أن المشروعات القومية ساهمت في تجاوز أزمة كورونا، ومساندة الاقتصاد المصري من خلال خلق فرص عمل جديدة واستثمارات في مجال البناء والتشييد مما كان له الأثر في تشغيل شركات المقاولات والعمالة والصناعة المرتبطة بقطاع المقاولات. وأشار «بدوي» بمبادرة البنك المركزي في التمويل العقاري، مشيرًا إلى أن المبادرة ساهمت في إنعاش سوق العقارات الذي شهد تباطؤًا خلال أزمة كورونا، كما أشاد بمبادرات البنك المركزي الأخري في الصناعة والمشروعات الصغيرة.

وطالب العضو المنتدب لشركة ليذر بتوفير الأراضي للمطورين بأسعار مناسبة لدعم المطورين العقاريين لتوفير منتج بأسعار تتناسب الدخول المختلفة.

وأشار «بدوي» إلى تأثير الشركات العقارية بالقرارات الأخيرة بوقف البناء، ولكنه أبدى تفاؤلاً بانتعاش القطاع العقاري خلال النصف الثاني من العام الحالي، مشيرًا إلى تأثير الشركة بجائحة كورونا والإجراءات الاحترازية التي اتخذتها الدولة لمنع انتشار الفيروس، مما أدى إلى انخفاض إنتاج مصانع مواد البناء وتأخر تنفيذ بعض المشروعات، مشيرًا إلى أن حجم أعمال الشركة قبل ثورة يناير كان 100 مليون جنيه، وحاليًا 70 إلى ٨٠ مليون في السنة تقريبًا.

وقال رئيس الغرفة التجارية الفرنسية: خلال فترة كورونا توقفت المعارض العقارية، وأصبحت السوشيال ميديا أهم وسائل الترويج، كما أصبح البيع الإلكتروني من أهم الوسائل، لكن ستظل المعارض العقارية الوسيلة الأفضل للبيع حيث تتوافر اللقاءات المباشرة بين البائع والمشتري. يذكر أن شركة «اللوتس» أنشئت عام 95 كنشاط



توفير الأراضي للمطورين بأسعار مناسبة لتوفير
منتج بأسعار تتناسب الدخول المختلفة



أيمن بدوي خلال حوارها مع محررة «الصفقة الاقتصادية»

مريوط، مشروع في مراسي مجموعة فيلات، مجموعة فيلات في القاهرة مع شركة وادي النيل، وعمارات مع شركة النساجون ومع شركة عز العرب للسيارات وديلر BMW وقولفو، والبنك الأهلي فرع طوسون.

مقاولات متكامل، وتم إطلاق الهوية الجديدة للشركة تحت اسم «شركة ليذر»، وتتميز الشركة بتنفيذ كافة أنواع المقاولات من مباني سكنية وإدارية وتجارية وبنوك ومرافق. ومن أهم مشروعات الشركة: كمبوند كينج



محمد خالد العسال: المرحلتين الجديدتين ترجمة حقيقية لاستراتيجية الشركة للتوسع في العاصمة الإدارية الجديدة



الوجه، وتكنولوجيا تربل بلدي (Triple Play Technology) وأنظمة إضاءة تعمل عن طريق تحديد استشعار الحركة، وأنظمة إضاءة وتكييف ذكية تنطفئ تلقائيًا عندما تكون المساحات شاغرة، ومساحات مشتركة للعمل Co-working space في الطابق الأرضي تشمل محطات للشحن والواي فاي إنترنت وأنظمة صوتية داخلية للممرات والأماكن المشتركة.

قال المهندس محمد خالد العسال، الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لشركة مصر إيطاليا العقارية، إن المرحلتين الجديدتين من مشروع فينشي تعتبران ترجمة حقيقية لاستراتيجية ورؤية الشركة للتوسع في العاصمة الإدارية الجديدة والتي تستحوذ على قدر كبير من اهتمام الشركة، والتي دائمًا ما تسعى لتعظيم استثماراتها بالعاصمة سواء من خلال مشروعات جديدة، أو طرح مراحل جديدة في المشروعات القائمة، مستعينة في ذلك بكونها أول شركة تطوير عقاري تقوم بتسليم وحداتها للعلاء في العاصمة الجديدة.

موضحاً أن المرحلتين الجديدتين سيتكونان من إجمالي عدد وحدات يبلغ 818 وحدة سكنية وسيتم بدء العمل بهما خلال 2022 على أن يتم الانتهاء من المرحلتين والبدء في تسليم الوحدات خلال 2024، باستثمارات تبلغ 2.3 مليار جنيه للمرحلتين.

وأشار إلى أهمية التعاون مع شركات التصميمات والمقاولات والأعمال الإنشائية

الأخرى وهم شركة هاني سعد أنوفيشنز للقيام بأعمال التصميمات الداخلية والخارجية، وشركتي بيورسكيب وDMA لتصميم وتنسيق المواقع والتخطيط العمراني وأعمال اللاند سكيب، والذين يعتبرون من شركاء النجاح الذين يعملون مع مصر إيطاليا العقارية بما يحقق لنا الريادة داخل مشروعاتنا بتقديمنا مشروعات مختلفة تجذب العملاء وتخاطب متطلباتهم المتغيرة.

ومن جانبه، قال هاني سعد، مؤسس والرئيس التنفيذي لشركة «هاني سعد أنوفيشنز»، إن الشركة تتعاون مع مصر إيطاليا العقارية لتقديم من خلال المرحلتين الجديدتين أحدث نظم التصميمات الداخلية والخارجية للوحدات، بما يحقق للشركة سابقة أعمال جديدة ومميزة مع شركة من كبرى شركات التطوير العقاري في مصر، والتي تعاوننا معها من قبل في مشروع جاردن 8 وقدمنا من خلاله مشروع متميز للمولات التجارية. بالإضافة إلى أن مشروع فينشي يعد من أهم وأرقى المشروعات بالعاصمة الإدارية الجديدة.

وأضاف أن المشروع يتميز بأنه يتيح للعملاء إمكانية تغيير الواجهات الخاصة بهم وهي فرصة غير مسبوقة في سوق العقارات المصري من خلال مكتب «هاني سعد أنوفيشنز» لأعمال التصميمات الهندسية ونسعى دائماً بالتعاون مع مصر إيطاليا العقارية على وضع أفضل التصميمات للوحدات السكنية بما يوفر أعلى مستوى من الرفاهية، بجانب المساحات المفتوحة

والتصميمات الإنشائية الفريدة التي يبحث عنها العملاء. وبالإضافة إلى ذلك تقدم الشركة لعملاء الفيلات اختياراتاً للتصميمات الداخلية من تصميم مكتب «هاني سعد أنوفيشنز».

وأكد المهندس معتز عزت، رئيس التخطيط العمراني وتصميم وتنسيق المواقع بشركة DMA، سعادته بالتعاون مع مصر إيطاليا العقارية في هذا المشروع، حيث قامت الشركة على المخطط العام الخاص بالمشروع بالتعاون مع Callison RTKL بالولايات المتحدة الأمريكية. وعملت الشركة على تقديم كل ما هو جديد ليناسب كافة الأذواق والاحتياجات لعملائها، خاصة وأن المشروع يستهدف بشكل أساسي فئة من العملاء التي تبحث دائماً عن التميز.

وقال دكتور مهندس وليد شوري، مؤسس شركة بيورسكيب لتصميم وتنسيق المواقع والتخطيط العمراني، إن الشركة تعمل على تصميم وتنسيق المواقع لمشروع فينشي بالعاصمة الإدارية، ليكون مكان مثالي للعملاء الذين يبحثون عن الرفاهية والاندماج، من خلال التصميم البسيط الرائع، والعناصر المميزة للمساحات الخضراء والمناظر الطبيعية الخلابة التي تعكس الإحساس بالتوازن لجميع السكان. يتميز المشروع بطابع خاص حيث أن كل مرحلة بالمشروع تعكس حقبة من الفنون التي تمثل عصر معين مما يتيح إبداع التصاميم، وهو بالتحديد الذي نستهدف العمل عليه مع مصر إيطاليا العقارية في مشروع فينشي.



تصميمات استثنائية

مصر إيطاليا العقارية تطلق مرحلتين جديدتين بمشروع فينشي العاصمة

تصميمات مستمدة من الحقبة الفنية السريالية التي تعود إلى أوائل عشرينيات القرن الماضي، وتقنيات رسم متطورة، ومجموعة من المباني الذكية التي تحتوي على شقق سكنية فاخرة، من خلال أساليب حديثة للهندسة المعمارية القائمة على الزخارف وفنون الجرافيك الجذابة..تواصل شركة مصر إيطاليا العقارية ترجمة استراتيجية ورؤية الشركة للتوسع في العاصمة الإدارية الجديدة.

يتميز به مشروع فينشي، من خلال أساليب حديثة للهندسة المعمارية القائمة على الزخارف وفنون الجرافيك الجذابة.

وتتنوع مساحات الوحدات السكنية في «أمبيريا جاردنز» ما بين 138 إلى 315 متر مربع، وتشمل جاردن فيلا للدور الأرضي مع الأول وسكاي فيلا للدور الرابع مع الخامس والسادس مع السابع، كما سيتم تجهيز الشقق بمميزات وتقنيات حديثة، والتي تناسب الحياة الجديدة داخل مجمع فينشي.

وتم تجهيز شقق «أمبيريا جاردنز» «Imperia Gardens» الفاخرة بمميزات تقنية حديثة تشمل مباني ذكية وتكنولوجيا دخول المنزل بدون مفتاح عن طريق Access Code وتقنية التعرف علي

تصميماتها على الحقبة الفنية السريالية التي تعود إلى أوائل عشرينيات القرن الماضي، مع تقنيات رسم متطورة تحقق صورة مختلفة داخل المرحلة، وخاصة للفيلات المستقلة والتي سيتم إنشاؤها على جزيرة منفصلة بإطلالة فريدة على مساحات مفتوحة ومساحات مائية ومناظر طبيعية، وتتنوع المساحات ما بين 256 إلى 693 متر مربع، كما سيتم تمييز المرحلة بقدر كبير من الخصوصية.

أما المرحلة الجديدة الأخرى «أمبيريا جاردنز» فهي مجموعة من المباني الذكية التي تحتوي على شقق سكنية فاخرة، والتي سيتم تجهيزها بتقنيات حديثة تحقق الرفاهية لسكانها، والتي تعتمد في تصميمها على الأسلوب الفني الحديث الذي

أعلنت شركة مصر إيطاليا العقارية إطلاق مرحلتين جديدتين داخل مشروع «فينشي VINCI» بالعاصمة الإدارية الجديدة، والذي بدأت الشركة الأعمال الإنشائية الأولية به خلال 2019.

يقع المشروع في قلب المنطقة الدبلوماسية بالعاصمة الإدارية الجديدة بالقرب من دار الأوبرا، فندق الماسة، القصر الرئاسي، والطريق الدائري الإقليمي، يمتد على مساحة 110 فدان ويتميز بتقديم تصميمات استثنائية للعملاء حيث يمثل قيمة مضافة لمشروعات شركة مصر إيطاليا العقارية وتجربة فنية فريدة.

المرحلة الأولى تحمل اسم «كومو ليكس» Como Lakes عبارة عن منطقة فيلات مستقلة وتوين هاوس وتاون هاوس، تعتمد في

تحفة معمارية

«العتال القابضة» تطرح مبني كامل للشقق الفندقية «H» بمشروع باركلين.. وشقق فندقية بمشروع «باي سايد»

71.....

شقة فندقية.. عدد شقق مبنى «H» المكون من أدوار، باستثمارات تبلغ 200 مليون جنيه مصري

بينما يعتبر مشروع «باي سايد» واحد من أروع المشروعات برأس سدر بموقعه المتميز وإطلالته الساحرة، حيث تم بناؤه بالكامل وفي مرحلة التشطيبات النهائية بإجمالي استثمارات مليار جنيه، ويتكون من 170 وحدة فندقية فاخرة مفروشة بالكامل وفندق بسعة 40 غرفة على الطراز المالديف وأحدث المعايير المعمارية في تناغم مع الإطلالة المباشرة على مياه البحر التي تتمتع بها جميع وحدات المشروع.

وقال المهندس أحمد العتال، رئيس مجلس إدارة مجموعة شركات العتال القابضة: إن «مبنى H» للشقق الفندقية هو خطوة جديدة بمسيرة إنجازات الشركة، بما يوفره من خدمات متكاملة ونموذج حقيقي للمباني العصرية التي توفر أسلوب حياة مختلف تتوافر بها كل سبل الراحة والاستقرار والأمان في آن واحد.

ويتميز مبنى «H» بتصميمات عصرية تجمع بين العراقة والمعاصرة وتقدم صورة مختلفة للشقق الفندقية الكاملة، من خلال تصميمات المهندس هاني سعد، المدير التنفيذي لشركة هاني سعد إنوفيشنز، والذي صمم التصميمات الداخلية للوحدات وتأثيثها بالكامل، ليقدم تحفة معمارية فريدة من نوعها، تنضم إلى العديد من المشروعات التي قام بتصميمها، فهو من أشهر المصممين الذين تركوا بصمة واضحة في أهم المشاريع السياحية والسكنية الفاخرة في السنوات الأخيرة، حيث فرض موهبته على السوق بتصميماته المبتكرة التي تجمع بين إتباع أحدث المقاييس العالمية القائمة على الاستدامة وتكنولوجيا البناء وبين احترام الطبيعة والتكامل معها في مشاريعه.

كما تطرح «العتال» عدد محدود من الوحدات

الفندقية كاملة التشطيب والأثاث بأحدث مشروعاتها بمدينة رأس سدر بمحافظة جنوب سيناء مشروع «باي سايد» ضمن جهود الشركة لتقديم كل ما هو جديد لعملائها، بمختلف المناطق الحيوية الهامة بالبلد.

تتمتع الوحدات بإطلالة مباشرة على البحر وتصميمات راقية تخطف الأنظار، فالتصميم والتخطيط والديكورات الداخلية للوحدات من تنفيذ المهندس هاني سعد المدير التنفيذي لشركة هاني سعد إنوفيشنز، والدكتور ياسر البلتاجي، رئيس مجلس إدارة شركة ياسر البلتاجي للاستشارات الهندسية والمعمارية،

أحمد العتال: مبنى «H» للشقق الفندقية يوفر خدمات متكاملة ونموذج حقيقي للمباني العصرية

الذي يتمتع بخبرة تمتد على مدار 26 وسابقة أعمال تزيد عن 1200 مشروع في مصر والخارج، من أهمها مؤخرًا التصميم المعماري لعدة مشروعات رائدة في العاصمة الإدارية الجديدة والعلمين الجديدة.

من جهته قال المهندس محمد العتال، المدير التنفيذي للعتال القابضة، إن المجموعة تسعى لطرح منتجاتها بشكل راقى أمام العملاء عقب فترة طويلة من توقف المعارض بسبب أزمة كورونا، بما نقدمه من منتجات مختلفة نسعى من خلالها لتقديم بعد جديد للمنتج العقاري في مصر.



أحمد العتال

تتميز مجموعة شركات العتال القابضة بتقديم منتجات عقارية جديدة عالية الجودة في مختلف المناطق الحيوية الهامة بالبلد، لتكون بمثابة إضافة جديدة للسوق العقاري المصري، طرحت المجموعة مبنى كامل للشقق الفندقية «H» بمشروع «باركلين» بالعاصمة الإدارية الجديدة وعدد من الشقق الفندقية كاملة التشطيب بمشروع «باي سايد» برأس سدر بمحافظة جنوب سيناء.

يقع مبنى «H» بالمرحلة الرابعة بمشروع «باركلين» بالعاصمة الإدارية الجديدة بموقع فريد من نوعه بالحي السكني السابع الذي يعد من المواقع الاستراتيجية بمنطقة R7 القطعة D2، والمبنى متكامل للشقق الفندقية ومكون من 7 طوابق تضم عدد 71 شقة فندقية، باستثمارات تبلغ 200 مليون جنيه، ومن المخطط أن تبدأ عملية التسليم لوحدات المبنى خلال 42 شهرًا.

ومبنى «H» هو جزء من مشروع «باركلين» أول مشروعات الشركة في العاصمة الإدارية الجديدة باستثمارات تصل إلى 4 مليار جنيه، على مساحة 27 فدان في منطقة R7 على أربع مراحل، ويضم 1100 وحدة متنوعة بين شقق دوبلكس وبنتهاوس واستوديوهات ووحدات إدارية وتجارية.

وتم الانتهاء من تنفيذ 50% من المرحلة الأولى و15% من المرحلة الثانية بالمشروع وتستهدف الشركة الانتهاء من المرحلة الأولى بالكامل خلال العام الحالي 2021، ومن المخطط إتمام تنفيذ جميع مراحل المشروع بنهاية 2023. بلغت نسبة المبيعات من إجمالي المشروع أكثر من 80%.

حلول رقمية

اتفاقية شراكة بين «إنرشيا للتنمية العقارية» «بيتابس مصر» و«قاليو» لتوفير حلول جديدة



24

في قطاع التطوير العقاري بالتعاون مع شركة «إنرشيا»، كما أنها تعد الخطوة الأولى نحو تحقيق التكامل الرقمي لتزويد العملاء بتجربة دفع أكثر سهولة.

وأشاد بهذه الشراكة التي تهدف إلى توسيع نطاق شبكة خدمات ومنتجات الشركة، مما يتيح للعملاء المصريين إمكانية سداد مدفوعاتهم بأمان دون عناء من خلال استخدام باقة شاملة من طرق الدفع الإلكتروني بالتعاون مع بنك مصر علاوة على تعزيز المعاملات الرقمية كجزء من التوجه نحو خلق مجتمع غير نقدي بالسوق المصري.

وتحرص شركة «إنرشيا» على توفير باقة متكاملة من المزايا والحلول لعملائها من خلال منصات سهلة الاستخدام. وتمثل هذه التطورات جزء من خطة التوسع في خدمات الشركة، وتتمازج مع الاستجابة للتغيرات الجذرية التي شهدتها العمليات التشغيلية لسوق العقارات على الصعيد المحلي والعالمي جراء انتشار فيروس (كوفيد-19). ومن جانبه، أوضح أحمد العدوي، الرئيس التنفيذي لشركة «إنرشيا للتنمية العقارية» أن هذه الشراكة تأتي في إطار الاستراتيجية التطلعية التي تتبناها الشركة لتأسيس مدن ذكية تواكب مختلف التغيرات التي تشهدها أنماط الحياة.

فيما أوضح محمد الفقي، الرئيس التنفيذي لشركة «قاليو»، أن الشراكة الاستراتيجية مع «إنرشيا» تعكس التزام «قاليو» المتجدد بتوفير منصة شاملة لخدمات وحلول التفسير بالسوق المصري. وأشار الفقي إلى نموذج الأعمال الفريد الذي تتبناه «قاليو» ويتمثل محوره الرئيسي في تعزيز خدمة وتجربة العملاء عبر توفير باقة من الحلول التمويلية المصممة بعناية لتلبية مختلف الاحتياجات المالية. وأعرب الفقي عن اعتزازه بتقديم حلول تمويل أعمال تشطيب وتأثيث الوحدات السكنية لعملاء «إنرشيا للتنمية العقارية» لدعمهم في تحقيق نمط الحياة الذي يرقى إلى أذواقهم وتطلعاتهم.

تأتي الاتفاقية في إطار الاستراتيجية التي تتبناها المجموعة المالية هيرميس لتعزيز التكامل بين مختلف قطاعاتها التشغيلية عبر الترويج لمختلف الخدمات والمنتجات التي يقدمها قطاع التمويل غير المصرفي سعياً إلى تزويد العملاء بباقة متكاملة من الحلول التمويلية المصممة بعناية لتلبية مختلف احتياجاتهم ومتطلباتهم.

حضر مراسم توقيع الاتفاقية كل من هاني سليمان، المدير العام لشركة «بيتابس مصر»، وأحمد العدوي، الرئيس التنفيذي لشركة «إنرشيا للتنمية العقارية»، ومحمد الفقي، الرئيس التنفيذي لشركة «قاليو».

وأعرب هاني سليمان، المدير العام لشركة «بيتابس مصر» عن سعادته بتوفير حلول جديدة

تكنولوجيا الخدمات المالية، التابعتين لقطاع التمويل غير المصرفي بالمجموعة المالية هيرميس، عن اتفاقية شراكة استراتيجية، لتزويد عملاء «إنرشيا للتنمية العقارية» بحلول الدفع الإلكتروني لتشمل سداد مصروفات الصيانة الدورية وتكاليف حجز الوحدات من خلال منصة «بيتابس مصر».

كما ستقوم شركة «قاليو»، تحت شروط محددة، في إطار الاتفاقية بتقديم تسهيلات تمويلية لأعمال تشطيب الوحدات السكنية لعملاء «إنرشيا»، والتي تتضمن توفير برامج تقسيط ميسرة لتكاليف أعمال التشطيب والتأثيث بالكامل، وتتراوح مدتها بين 12 و48 شهراً، وتصل قيمتها إلى 2.4 مليون جنيه لكل عميل.

يشهد قطاع العقارات يشهد حالياً تغييرات غير مسبقة من التحول الرقمي، والتي أصبح ضرورية في العديد من القطاعات لمواجهة التحديات التي فرضها وباء (كوفيد-19). كما تؤمن الشركات بأهمية دور خدمات التجارة الإلكترونية وحلول الدفع عبر الإنترنت في مساعدة البلاد على تعزيز مبادرة الشمول المالي والحد من تداعيات انتشار الوباء وتعزيز الالتزام بتطبيق الإجراءات الاحترازية المتعلقة بجائحة (كوفيد-19)، بالإضافة إلى الحفاظ على استمرارية الأعمال.

وفى هذا السياق، وقعت شركة «إنرشيا للتنمية العقارية» وشركتي «بيتابس مصر» و«قاليو» للتمويل الاستهلاكي، وهي الشركة الرائدة في توفير حلول وبرامج البيع بالتقسيط عبر توظيف



25

**أحمد العدوي: نهدف لتأسيس مدن ذكية تواكب
مختلف التغيرات التي تشهدها أنماط الحياة**

**«قاليو»، تقدم تسهيلات تمويلية لتشطيب الوحدات
السكنية لعملاء «إنرشيا» تصل إلى 2.4 مليون جنيه للعميل**

استراتيجية توسعية

«MBG» للتطوير العقاري
تتعاقد مع «كريم مأمون»
رئيساً للقطاع التجاري

وضعت شركة «MBG» للتطوير العقاري استراتيجية توسعية جديدة تستهدف خلال الفترة المقبلة، تتضمن خطة لإعادة هيكلة الشركة واستقطاب كفاءات بالقطاع العقاري، وخطة التوسع لإضافة مشروعات جديدة لمحفظة الشركة، لذا تعاقدت الشركة مع كريم مأمون لتولى منصب رئيس القطاع التجاري.



عمرو العدل: 7 مليارات
استثمارات الشركة ونخطط
ل طرح مشروعين جديدين
في العاصمة الإدارية

كريم مأمون: الشركة تمتلك
ملاءة مالية قوية عالية..
وأسعى لتنفيذ خطتها
التوسعية

الإجراءات الخاصة بالتراخيص والتصميمات الهندسية للمشروعين ومن المقرر الإعلان عن التفاصيل نهاية الشهر الجاري.

يذكر أن شركة «MBG» للتطوير العقاري تطور مشروع «PUKKA» السكني والمقام على مساحة 41 فداناً ويضم 42 مبنى بنسبة مباني لا تتجاوز 22% وباقي المساحة مسطحات خضراء ولاند سكيب، ويضم المشروع منطقة تجارية بالمشروع مساحتها 20 ألف متر وتضم أكبر وأشهر البراندات العالمية.

وتنفذ الشركة أول مركز طبي متكامل «River Green» بالعاصمة الإدارية الجديدة، والتي أطلقتها الشركة مؤخرًا باستثمارات مليار جنيه بمنطقة MU-23 بين الحي السكني R3، R2 مباشرة على محور الأمل.

وتعد شركة «MBG» للتطوير العقاري من كبرى شركات التطوير العقاري في منطقة الدلتا وتضم محفظتها مشروعات طبية وسكنية وتعليمية منها مشروع سكني بمدينة المنصورة التابعة لمحافظة الدقهلية ومشروع صن ست برأس البر بمحافظة دمياط والمركز الطبي العالمي بالمنصورة و Elite Medical Tower ومشروع العلا سيتي في مدينة المنصورة و Gehaan Medical Center في مدينة المنصورة.

بقوة في السوق العقاري خاصة العاصمة الإدارية الجديدة .

و أوضح «مأمون» أنه تم وضع دراسة تسويقية متكاملة لمشروعات الشركة قيد التطوير والمقرر طرحها خلال الفترة المقبلة بهدف تحقيق المستهدف من المبيعات التعاقدية، بالإضافة إلى وضع خطط تسويقية جديدة تهدف لجذب شرائح العملاء من راغبي السكن والاستثمار لمشروعات الشركة .

مشيراً إلى أن الشركة تخطط لطرح منتج عقاري جديد في العاصمة الإدارية من خلال مشروعين بمنطقة الداون تاون ويجرى حالياً إنهاء كافة

المقبلة ضمن إستراتيجيتها الجديدة.

لفت العدل أن الشركة بصدد إطلاق مشروعين جديدين في العاصمة الإدارية الجديدة خلال الشهر المقبل تضاف إلى محفظة الشركة، وسيتم الإعلان عن تفاصيلهما قريباً، متوقعا أن يحقق «القطاع التجاري» بالشركة الخطة البيعية المستهدفة، خاصة أنه سيتبع آليات تسويقية جديدة تتناسب مع أوضاع السوق الحالية وجذب شرائح العملاء المستهدفين بمشروعات الشركة. من جانبه، قال كريم مأمون رئيس القطاع التجاري إن شركة «MBG» تمتلك محفظة عقارية وملاءة مالية قوية تضمن لنا المنافسة



قال د. عمرو العدل الرئيس التنفيذي لشركة «MBG» للتطوير العقاري إن الشركة ستضخ استثمارات جديدة في السوق العقاري عبر طرح مشروعات جديدة وفي مقدمتها العاصمة الإدارية الجديدة، مشيراً إلى أن التعاقد مع «كريم مأمون» يأتي ضمن خطة الشركة لاستقطاب الكفاءات في القطاع العقاري، خاصة أن «مأمون» نجح خلال فترة قصيرة في تحقيق نتائج قوية في سوق العاصمة الإدارية بجانب الشركات التي ساهم في وضعها مصاف شركات التطوير العقاري، بالإضافة إلى النتائج البيعية التي حققها.

أضاف «العدل» أن حجم استثمارات الشركة في السوق العقاري تتجاوز 7 مليارات جنيه موزعة في العاصمة الإدارية الجديدة ومنطقة الدلتا، وتوسع الشركة لزيادة استثماراتها خلال الفترة

منتج عقاري رائد

The Muse بالقاهرة الجديدة على مساحة 15 ألف متر مربع باستثمارات 2 مليار جنيه



محمد سعد الدين



أشرف الشيتي

أشرف الشيتي : ارتفاع الطلب في المرحلة الأولى للمشروع من المستثمرين بمصر والخارج

محمد سعد الدين: التوسع العمراني وتطوير البنية التحتية فتح شهية المستثمرين

مشروع مميز في القاهرة الجديدة. وأشار إلى أهمية التعاون بين المطورين العقاريين لتحقيق التكامل فيما يمتلكه كل مطور من عناصر تميز، لتقديم منتج عقاري رائد بالسوق العقاري، لافتاً إلى أنه من المخطط تسليم المشروع خلال 3 سنوات من بدء التنفيذ، وتتولى شركة «الجزيرة العربية» أعمال الإنشاءات للمشروع. مؤكداً أن النقلة النوعية التي حققتها الدولة من تطوير جذري في البنية التحتية والتوسع العمراني الكبير فتح شهية المستثمرين للدخول في مشروعات اقتصادية في مختلف القطاعات.

فيما أوضحت لنا إسكندر، رئيس قطاع المبيعات وعمليات البيع بشركة «مطور إكس العقارية»، أن الشركة بدأت طرح بالوحدات

والمنفذ بالشراكة مع «مجموعة سعد الدين» يحقق عنصر التكامل بين ما يمتلكه كلتا الشركتين من عناصر نجاح وتميز وخبرة قوية وملاءة مالية يساهمان في تنفيذ مشروع عقاري فريد من نوعه في مدينة القاهرة الجديدة. لافتاً إلى أن الشركة تسعى باستمرار للتعاون مع الشركاء الناجحين لتنفيذ مشروعات تتناسب مع تاريخها. وأوضح الدكتور محمد سعد الدين، رئيس مجلس إدارة «مجموعة سعد الدين»، ورئيس لجنة الطاقة باتحاد الصناعات، إن الشراكة مع مجموعة شوري القابضة لتنفيذ مشروع متميز في القاهرة الجديدة يأتي استكمالاً لسلسلة مشروعات قوية تم تنفيذها قبل ذلك، لافتاً إلى أن هذه الشراكة تتضمن التعاون الكامل لتنفيذ

بمدينة القاهرة الجديدة وقربها من العاصمة الإدارية الجديدة يرفع حجم الطلب على المشروعات التجارية والإدارية للاستفادة من توافر الخدمات واكتمال الحياة بالقاهرة الجديدة، والتكامل بين السكن والعمل في نفس المدينة، وهي عوامل عززت توجه الشركة للاستثمار في مشروع جديد تجاري إداري بالمدينة. مؤكداً أن المجموعة تسعى من خلال شركة «مطور إكس العقارية» لتنفيذ مشروعات تتلاءم مع خبرتها في مجال التطوير العقاري وتتناسب مع احتياجات العملاء المستهدفين، بالإضافة إلى استغلال محفظة الأراضي الكبرى والمتميزة المملوكة للشركة. وأشار «الشيتي» إلى أن المشروع الجديد

آلاف متر مربع ودورين إداري بمساحة 5 آلاف متر مربع ويتكون من 16 مبان، في مكان متميز بشارع التسعين الشمالي وبإطلالة على محور جمال عبد الناصر. يضم المشروع مساحات تتراوح بين 70 و180 متر مربع للشركات الصغيرة، ودور كامل بمساحة 500 متر مربع ومبني إداري بمساحة ألف متر للشركات الكبرى، كما يضم دورين جراج بهما ساحات انتظار سيارات تسع حوالي 420 سيارة، كما تقدم الشركة إمكانية تأجير الوحدة لصالح العميل لتحقيق عائد إيجاري مرتفع على الوحدة يحافظ على استثمارات العميل. قال أشرف الشيتي، رئيس مجلس إدارة «مجموعة شوري القابضة»، إن اكتمال التنمية

اهتمام الرئيس عبدالفتاح السيسي بتطوير البنية التحتية والتوسع العمراني، فتح شهية المستثمرين المصريين للدخول في مشروعات اقتصادية في مختلف القطاعات أبرزها العقاري والصناعي والتجاري. شهدت مصر خلال الفترة الأخيرة إطلاق العديد من المشروعات العملاقة، خاصة في القطاع العقاري، حيث أعلنت شركة «مطور إكس العقارية»، إحدى شركات «مجموعة شوري القابضة»، عن مشروعها الجديد The Muse بالقاهرة الجديدة، على مساحة 15 ألف متر مربع، بالشراكة مع «مجموعة سعد الدين»، باستثمارات تصل إلى 2 مليار جنيه. المشروع مقسم لـ3 أدوار تجارية بمساحة 10

الإدارية، مؤكداً أن الشركة تخطط لتنفيذ مشروع ذي طابع مميز بالقاهرة الجديدة وليس مجرد مشروع تقليدي، فالمشروع يتضمن أفكاراً ابتكارية جديدة في التصميم من شركة «س إيه ارتكيتكتس آند بارتنرز». وأشارت إلى أن المشروع يضم «بوتيك أوتيل» ونادي صحي ومطاعم وسوبر ماركت بمساحة 1200 متر مربع ومنطقة ترفيهية للشباب وبنوك ومعرض سيارات ومحلات خدمة لقاطني المنطقة، ومركز للمؤتمرات والاجتماعات وساحات للعمل الجماعي، مؤكداً أن شركة «انكوميرشل للإيجارات والاستثمار العقاري» تتولي إدارة المشروع وتستهدف اجتذاب علامات تجارية عالمية مميزة. وتابعت بأن الشركة بدأت في طرح المرحلة الأولى من المشروع للوحدات الإدارية بأسعار تنافسية في منطقة القاهرة الجديدة، وتقدم الشركة أنظمة سداد مميزة تلأم احتياجات كافة العملاء تبدأ بمقدم 10% وأقساط متساوية تصل إلى 8 سنوات بما يؤدي إلى ارتفاع العائد على الاستثمار في المشروع. وأشارت إلى ارتفاع الطلب في المرحلة الأولى للمشروع من المستثمرين القائمين بمصر والخارج، موضحة التعاون مع شركة «ناينتين ناينتي إكس» المسؤولة عن التسويق ووسائل التواصل الاجتماعي للمشروع.

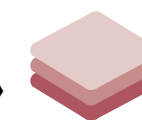
ناطحات سحاب

النيل للتطوير العقاري تحقق 1.2 مليار جنيه مبيعات من «North 31» في شهرين.. وتستهدف 2.5 مليار جنيه العام الحالي



محمد طاهر

محمد طاهر: بدء أعمال الحفر خلال «شهر ونصف».. ونحرص على تقديم منتج فريد بسعر مميز



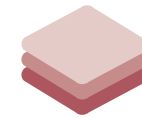
ويضم 5 أدوار بدروم يليها محلات تجارية، وفي الدور الأخيرة وحدات فندقية، ويبلغ إجمالي الوحدات 1000 وحدة، بالإضافة إلى خدمات ترفيهية وكافة المتطلبات التي تضمن الراحة للعملاء، منها مساحات واسعة مفتوحة و«جيم» وغرفة اجتماعات في كل دور وخدمة تقديم مشروبات لكل المكاتب وبنوراما، كما يعد المبنى أول فيستفال تاورز يقدم شكل جمالي ومبهج مع كل احتفال ومناسبة، وتمثل المساحات المفتوحة البلازا واللاند سكيب 55% من المساحة الإجمالية.

من المشروع إلى 4.5 مليار جنيه ومن المقرر بدء التسليم خلال 4 سنوات. وكشف «طاهر» عن حصول الشركة على القرار الوزاري للمشروع وجارى حالياً إنهاء التراخيص متوقعاً بدء عمليات الحفر خلال شهر ونصف من الآن. وأوضح أن «North 31» يقع على مساحة إجمالية 18 ألف متر مربع بارتفاع 131 متراً، وعدد أدوار 31 دوراً و5 أدوار تحت الأرض بإجمالي 36 دور، وهو مبنى تجارى إداري طبي فندقى يتمتع بواجهة رئيسية 100 متر على الداون تاون،

تفكير خارج الصندوق.. ودراسات مستفيضة قبل البدء في الاستثمار بالعاصمة الإدارية الجديدة.. نهج مجموعة «النيل والأهرام للتطوير العقاري»، لتقديم منتج مميز وفريد يحقق فكر وأهداف الدولة بإنشاء ناطحات سحاب بمصر توازى دبي ومانهاتن ونيويورك ويلبى احتياجات كبار المؤسسات العالمية والبراندات الشهيرة. المجموعة درست عدة مواقع بالعاصمة الإدارية الجديدة لاختيار مشروعها الأول بالعاصمة، ووقع اختيارها على موقع فريد على النهر الأخضر مباشرة، وتم وضع دراسات لتنفيذ ناطحة سحاب على شكل حرف «Y» تتمتع بـ9 واجهات وتضمن إطلالة لجميع الوحدات على النهر الأخضر وتعد الشركة هي الأولى من القطاع الخاص التي تنفذ ناطحة سحاب بذلك الشكل وهو الذي تنفذه الحكومة بأبراج العاصمة الإدارية والعلمين الجديدة، بحسب المهندس محمد طاهر، رئيس مجلس إدارة مجموعة النيل والأهرام للتطوير العقاري.

لذا حققت شركة النيل للتطوير العقاري مبيعات تتخطى 1.2 مليار جنيه من مشروعها الأول بالعاصمة الإدارية الجديدة «North 31»، «فيستفال تاورز» خلال شهرين، رغم حالة الهدوء التي شهدتها القطاع العقاري في الفترة الماضية لتعكس قوة وتميز المنتج المقدم من شركة النيل للتطوير العقاري وقدرته على تقديم قيمة مضافة للسوق.

يقع «North 31» بقلب الداون تاون بالعاصمة الإدارية الجديدة على النهر الأخضر مباشرة، بإجمالي استثمارات تتخطى 4 مليارات جنيه، ومن المستهدف ضخ 1.5 مليار جنيه في أعمال الإنشاءات، ويصل حجم المبيعات المستهدف



«31» على مساحة إجمالية 18 ألف متر مربع بارتفاع 131 متراً بـ9 واجهات على النهر الأخضر

وشدد «طاهر» على أنه تم الاستعانة بكبار الاستشاريين المتخصصين في إنشاء ناطحات السحاب لضمان تقديم المنتج المميز فيتم التعاون مع شركة «CFM» إحدى شركات مجموعة أوراسكوم لتقديم حلول إدارة المرافق، وكذلك مع مكتب الاستشاري أسعد سلامة وعدد من المكاتب العالمية لوضع التصميمات الخاصة بالمشروع وأيضاً هانى سعد للابتكارات للتصميمات الداخلية، وكذلك شركة «كاد» المتخصصة في عمليات تشغيل وإدارة المباني الإدارية والمولات ولديها خبرات في إدارة أشهر المراكز التجارية وجذب البراندات العالمية. مؤكداً حرص الشركة توفير الاستغلال الأمثل لكل المساحات بالمبنى والعمل على معادلة تتمثل في تقديم منتج مميز وفريد بأسعار مناسبة. وتستهدف شركة النيل للتطوير العقاري تحقيق 2.5 مليار جنيه مبيعات من «North 31» خلال 2021. مشيراً إلى أن شركة النيل تحرص على طرح بأسعار مميزة ورفعها دورياً بمعدل 1.5% كل 3 أشهر لتحقيق عائد استثماري مناسب للعملاء، ولكن سعر الطرح الأول المميز بـ«North 31» وكذلك ارتفاع أسعار الخامات دفع الشركة لرفع الأسعار بمعدل 7% وهو ما يحقق مكاسب كبرى للعملاء، لافتاً إلى أن الشركة تمكنت من بيع جزء من المرحلة الثانية للمشروع رغم عدم طرحها رسمياً. وتمتلك النيل للتطوير العقاري سابقة أعمال مميزة بالسوق المصرية، وفى 2018 تم الاندماج بين النيل والأهرام لتأسيس كيان مشترك ونفذت الشركة سلسلة مشروعات مميزة بالتجمع الخامس بلغ إجمالي المساحة المبنية إلى الآن 200 ألف متراً.

ثمار المؤتمر الاقتصادي جدار العقارية تنتصر على كورونا



أحمد فخري: 5 مليارات
جنيه استثمارات المشروع..
ونفذنا المرحلة الأولى
خلال 24 شهر فقط

وائل عبد الغنى:
المصداقية وضعت «جدار»
في صدارة الشركات
العقارية رغم حداتها



تسلم أول 700
وحدة بمشروع
سى فيو بالساحل
الشمالي

أعادت شركة جدار العقارية إلى الازدهار المؤتمر الاقتصادي الذي عقد برعاية الرئيس عبدالفتاح السيسي في أعقاب توليه سدة الحكم والذي تم خلاله طرح العديد من المشروعات الاقتصادية لتنمية مصر، وباستثمارات وصلت إلى 5 مليار جنيه للشركة في الساحل الشمالي، نجحت «جدار» في تسليم أول 700 وحدة بالمرحلة الأولى بمشروع «سي فيو» بالساحل الشمالي، والالتزام بالجدول الزمني المبرم بالعقود مع عملائها.

مشروع «سي فيو» مقسم على 3 مراحل، المرحلة الأولى منه تمثل 50% من مساحة المشروع بالكامل. بحسب أحمد فخري، العضو المنتدب لشركة جدار العقارية، حيث أكد أن الشركة تأخذ على عاتقها دعم الدولة والسير على نهج الحكومة في توفير وحدات سكنية للعملاء بأقساط كبيرة، تماشيًا مع الوضع الحالي عقب أزمة كورونا، لافتًا إلى أن فلسفة الشركة الجديدة تجعل من الاستثمار في العقار أفضل استثمار في الوقت الحالي.

وأشار «فخري» إلى أن الشركة نجحت في بيع المرحلة الأولى والثانية بالكامل في وقت قياسي، في ظل الأزمة التي يعاني منها السوق العقاري المصري، وهو ما يؤكد على الثقة الكبيرة التي تتمتع بها الشركة داخل السوق العقاري المصري. يقع مشروع «سي فيو» بالكيلو 187 طريق إسكندرية مطروح على البحر مباشرة وعلى بُعد ساعتين من طريق «الفيو»، ويتمتع المشروع

بواجهة على البحر تصل ألف متر، مما أعطى المشروع تميزًا بخدماته وتنوعها، كما أن المساحة الخدمية والترفيهية للمشروع على مساحة 300 ألف متر على البحر، من المساحة الإجمالية للمشروع وتصل إلى 137 فدانًا. ويضم المشروع عدد فندقين 5 نجوم على البحر، ومولًا تجاريًا، 23 حمام سباحة، ومنطقة ترفيهية للأطفال، أكوا بارك، نادي صحي، وتصل عدد وحدات المشروع إلى ألفين وحدة، مقسمة ما بين

الفيلات المستقلة والتوين على البحر مباشرة، والشاليهات بمساحات مختلفة تبدأ من 57 متر وبأسعار تبدأ من 875 ألف جنيه وتقسيط يصل إلى 7 سنوات. واستعانت الشركة باثنين من أكبر المكاتب الاستشارية للتصميم والإشراف علي التنفيذ وهما المكتب الاستشاري الإفريقي متمثل في د. إسماعيل العدل ود. أحمد فؤاد، كما استعانت بـ«عمران مصر» كاستشاري مشرف علي التشطيب

متمثل في د.مصطفى جبر، لافتًا إلى أنه تم التعاقد أيضًا مع كبرى الشركات التي تعمل في مجال إنشاءات حمامات السباحة والبحيرات الصناعية وهي شركة إيماك، والتي قامت بتنفيذ 18 حمام سباحة بالمرحلتين الأولى والثانية من مجمل 32 حمام سباح.

يذكر أنه تم تخصيص أرض المشروع عام 2017 وتم الانتهاء من المرحلة الأولى خلال فترة لا تتجاوز 24 شهرًا، في ظل جائحة كورونا، موضحًا أنه تم تقسيم المشروع إلى ثلاث مراحل، حيث تم البدء بإنشاءات المرحلة الأولى بمنتصف عام 2018 بعدد وحدات حوالي 700 وحدة، والشركة بدأت في تسليم المرحلة الأولى ويتم تسليم الوحدات بتشطيب كامل.

وأكد أحمد فخري، أنه من المقرر أن يتم إطلاق المرحلة الثالثة من مشروع سي فيو الساحل الشمالي قريبًا، على فترات تقسيط تصل لـ15 عام لأول مرة في الساحل الشمالي، تماشيًا مع سياسة الدولة، ودعم مبادرة الرئيس للتمويل العقاري التي تتعلق بمد فترات التقسيط، الأمر الذي يجعل الشركة مطور وممول في نفس الوقت.

مبادرة الشركة الخاصة بمد فترات التقسيط لـ15 عاما، تتيح للعميل استلام وحدته بالكامل، بعد سداد نسبة لا تتخطى الـ35% من قيمتها، بالمقارنة بشركات كبرى في السوق العقاري تقوم بتسليم العملاء بعد سداد ما يقرب من 60 إلى 70% من قيمة الوحدة، وهو ما

يؤكد على القدرة المالية لدى شركة جدار في السوق.

قال وائل عبدالغني، رئيس مجلس إدارة شركة «جدار»، إن الشركة رغم حداتها في السوق المصري، غير أنها احتلت مكانة كبيرة في القطاع العقاري في وقت قياسي، نظرًا للخبرات التي تتمتع بها، فضلًا عن القدرة المالية الكبيرة لدى الشركة، وهو ما جعلها تضخ ما يقرب من 1.5 مليار جنيه في أعمال التنفيذ دون اللجوء للبنوك أو الحصول على تمويلات بنكية.

وأعلن «عبدالغنى» أن الشركة تتفاوض مع عدد من الشركات العالمية لإدارة الفندقين بمشروع سي فيو الساحل الشمالي، موضحًا أن المشروع يتضمن أكثر من 300 غرفة فندقية.

وكشف أن الشركة تمتلك محفظة أراضي بالساحل الشمالي تصل إلى 800 فدان، ومن المقرر أن يتم الإعلان عن مشروعات أخرى في الساحل في 2022، عقب الانتهاء من تسليم وحدات مشروع سي فيو بالكامل، مشيرًا إلى أن شركة جدار تسعى دائمًا أن يكون فكرها الخاص بطرح المشروعات وعمليات التنفيذ خارج الصندوق.

فيما قال هاني فرج، المدير التنفيذي وعضو مجلس الإدارة، إن الشركة عدلت من سياستها بعد كورونا، لتوفير كافة احتياجات العملاء من سكن ملائم وخدمات ترفيهية على أعلى مستوى، بالتناسب مع قدراته الشرائية.

وشدد على أن تنفيذ المشروعات في المواعيد المحددة والالتزام مع العملاء أكبر دعاية للشركة ورسالة على المصداقية الكبيرة التي حصلت عليها الشركة في الفترة الأخيرة.

من جانبه قال محمد العربي، عضو مجلس إدارة شركة «جدار العقارية»، إن مشروع سي فيو بالساحل الشمالي، يضم منطقة «Club house» مخصصة لكبار السن، ومنطقة كيدز آريا علي مساحة 5 آلاف متر مربع مخصصة للأطفال، وأكوا بارك علي البحر مباشرة، بجانب 22 حمام سباحة، منهم 2 حمام سباحة مغطاة، كما يضم المشروع شاطئ مخصص للعائلات، ومنطقة مطاعم على مساحة ٤٠ ألف متر تطل على البحر مباشرة.

وأكد أن الشركة تسعى لتحقيق رغبات العملاء بالسوق العقاري، وتسعى إلى ضخ استثمارات كبرى بمشروعين الأول بـ«سهل حشيش» بالبحر الأحمر، ومن المتوقع طرحه بالسوق خلال الأيام القليلة المقبلة بأسعار تنافسية والمشروع يضم وحدات متنوعة بمساحات تبدأ من 40 مترًا، ويتضمن خدمات متكاملة من نادي ومنطقة تجارية وفندق، والمشروع الثاني بمنطقة العين السخنة. وأوضح أن الشركة تمتلك مشروع آخر بسهل حشيش، على مساحة 100 ألف متر مربع، تم تنفيذ المرحلة الرحلة الأولى، موضحًا أن المشروع يتضمن 600 وحدة سكنية، لافتًا إلى أن التنوع في المناطق والمشروعات ينبع من سياسة الشركة في تنويع محفظة عملاتها خلال الفترة المقبلة.

تحويل مسار

برنامج وطني للإصلاحات الهيكلية لتحويل مسار الاقتصاد المصري إلى اقتصاد إنتاجي

أطلق الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية، المرحلة الثانية من البرنامج الوطني للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي. يستهدف البرنامج للمرة الأولى القطاع الحقيقي بإصلاحات هيكلية جذرية وهادفة، لزيادة مرونة الاقتصاد المصري، ورفع قدرته على امتصاص الصدمات الخارجية والداخلية، وتحويل مسار الاقتصاد المصري إلى اقتصاد إنتاجي يتمتع بمزايا تنافسية؛ مما يدعم قدرة الاقتصاد على تحقيق النمو المتوازن والمستدام.



مصطفى مدبولي

الاقتصاد الكلي، تتأثر مستهدفات المالية العامة وميزان التعاملات الخارجية بالتراجع في النمو الاقتصادي وزيادة الإنفاق على الصحة والحماية الاجتماعية وانخفاض الإيرادات الضريبية.

فتراجع المصادر الرئيسية للعملة الأجنبية، لا سيما من السياحة وعائدات قناة السويس وربما لاحقا من تحويلات المغتربين في دول مجلس التعاون الخليجي المصدرة للبتترول قد تؤدي إلى تدهور الموازين الخارجية لمصر، على الأقل في المدى القريب. وقد أدت زيادة الاحتياجات التمويلية إلى تصاعد الضغوط على الدين الحكومي المرتفع بالأساس.

كما تأثرت العديد من الشركات بالصدمات على جانبي العرض والطلب وبالأثر السلبي للأزمة على ميزانياتها العمومية، وقد يدفع بعضها إلى الإفلاس مع توقف النشاط وانكماش الطلب. أما الشركات والعمالة المتواجدة في القطاع غير الرسمي، فهم معرضون لمخاطر شديدة، خاصة مع وجود عدد قليل من الاحتياطات الوقائية لحمايتهم من الصدمات المتعلقة بالرعاية الصحية والدخل. لقد اتخذت الحكومة عدة إجراءات للتخفيف من آثار تفشي الفيروس، بما في ذلك التخفيض الكبير في معدلات الفائدة الرئيسية، وتأجيل مدفوعات الضرائب للقطاعات المتضررة،

توطين أهداف التنمية المستدامة على مستوى كل المحافظات.. وإصلاحات تشريعية

والمنتجات الأقل تطورًا. وتوقع كل من تكلفة وتوافر وجودة الخدمات الحيوية كالنقل والخدمات اللوجستية، من إمكانية الانتقال إلى أنشطة تصنيع ذات قيمة مضافة أعلى. ورغم تنامي السوق المحلية في مصر وقربها من الأسواق العالمية، لم تجتذب مصر بعد تدفقات قوية من الاستثمار الأجنبي المباشر للاستفادة من سوقها المحلي الكبير أو لربط مصر في التجارة الدولية القائمة على سلسلة القيمة العالمية والتي لها تأثير مهم في الحد من الفقر وخلق فرص عمل منتجة.

كورونا والتحديات

لقد أدت جائحة فيروس كورونا وتبعاتها إلى تفاقم الكثير من هذه التحديات بل وخلقت تحديات جديدة، بحسب الدراسة. فعلى مستوى

كشفت دراسة للبنك الدولي عن أنه رغم نجاح برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي بدأ عام 2016 في تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي، والذي أعاد الثقة في الاقتصاد المصري، غير أن تلك الإصلاحات لم تحقق بعد زيادة ملحوظة ومستدامة في الاستثمارات الخاصة والصادرات غير البترولية. فرغم زيادة نسبة الاستثمار الخاص في الاقتصاد خلال السنوات القليلة الماضية، لكنها لا تزال أقل من متوسطها التاريخي وأقل كثيرا مما هي عليه في الدول النظيرة.

وساعد الانخفاض الشديد في سعر صرف الجنيه بعد التعويم على تراجع العجز التجاري، غير أن القدرة التنافسية للصادرات ما زالت ضعيفة، كما أن حصيلة الصادرات تقل كثيرا عن الدول النظيرة، فنحو 9% من الشركات الصناعية تقوم بالتصدير مباشرة.

يذكر أن أكثر من 60% من الشركات وأكثر من 70% من العاملين في القطاع الخاص يعملون في القطاع غير الرسمي.

سلاسل القيمة

تعد مشاركة مصر في سلاسل القيمة العالمية واحدة من أدنى المستويات بين نظيراتها، إذ تتركز صادراتها في الأساس في السلع الأولية



رفع معدلات الاستثمار بشكل مستدام.. تعميق وتوطين الصناعة ونمو سلاسل التوريد المحلية والاندماج الأعلى في سلاسل القيمة العالمية والإقليمية.. أهم الأهداف

وتوسيع مظلة المساعدات الاجتماعية للفئات الفقيرة المعرضة للمعاناة.

تحديات هيكلية

كما فاقمت أزمة فيروس كورونا من أثر التحديات الهيكلية القائمة. فزاد الاستثمار الخاص لكنه يظل أقل من متوسط معدلاته تاريخياً. كما أن الأنشطة الحيوية التي تدر النقد الأجنبي (الصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر) وانتشار القطاع غير الرسمي يساهمون جميعاً في معدلات البطالة المرتفعة ونقص العمل. فهناك ما يقرب من 800 ألف خريج يدخلون سوق العمل كل عام، ورغم ذلك فإن معدل التشغيل بين الأفراد في سن العمل قد انخفض من 44.2% عام 2010 إلى 38.9% عام 2019. وقد شهد مزيداً من الانخفاض ليصل إلى 35% في الربع الثاني من عام 2020. وكان معدل البطالة قد تراجع إلى 8% قبل الأزمة لكنه عاد إلى الارتفاع إلى 9.6% في الربع الثاني من عام 2020. كما أن معدلات البطالة بين الإناث والشباب أعلى كثيراً حيث بلغت 20% و 27% على التوالي في نهاية عام 2019.

القطاع غير الرسمي

يسيطر القطاع غير الرسمي على نشاط القطاع الخاص، ويعمل معظمه بدون مقر ثابتة، كما أن فرص العمل فيه متدنية الأجر، ويفتقر لتطور الإنتاجية. إن النمو وفرص العمل يشكّلان أساس تحسين الدخل وتخفيف حدة الفقر، والذي بلغ معدله 32.5% في السنة 2017/2018 مع وجود تباينات كبيرة بين الأقاليم الجغرافية المختلفة.

معوقات القطاع الخاص

تسهم الحواجز التجارية المتعلقة بالسياسات التجارية وتيسير التجارة، بالإضافة إلى ضعف خدمات النقل والخدمات اللوجستية، في ضعف أداء الصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات غير الاستخراجية، وهما مرتبطان ببعضهما البعض ارتباطاً وثيقاً.

صراحة أن تحقق تلك الشركات معدل عائد إيجابي على أنشطتها التجارية، مما قد يضعف الشركات الخاصة المنافسة في السوق نفسها. وتتيح بعض الإعفاءات بموجب قوانين الضرائب والمنافسة والمشتريات امتيازات خاصة للشركات العامة القائمة التي تعمل في قطاعات رئيسية.

ورغم أن قانون المنافسة رسخ عناصر رئيسية لتعزيز الأسواق التنافسية، فإن أوجه القصور في الإطار التنظيمي للمنافسة تعوق إنفاذها الفعال وتؤثر على تكافؤ الفرص. فغياب الفصل الواضح بين هيئات الدولة الرقابية والتنفيذية وتلك المعنية بوضع السياسات في بعض الأسواق يخلق تضارباً أصيلاً في المصالح. فقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يعمل تحت إشراف وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات المسؤولة عن وضع السياسات للقطاع بأكمله كل من الشركة المصرية للاتصالات (المشغل) هي تحتل موقعاً مهيماً في السوق، والجهاز القومي لتنظيم الاتصالات (الجهة الرقابية) وبالمثل في قطاع النقل البحري

والموانئ، يؤدي غياب استراتيجية واضحة لمنع تضارب المصالح بين اختصاصات متعددة، للجهة الرقابية والمشغل، حالة من عدم اليقين بين الراغبين في الاستثمار من القطاع الخاص. وفي صناعة الكيماويات، يحد عدم الكفاءة في نشاط الشركات المملوكة للدولة في الأنشطة الأولية من احتمالات استثمار لقطاع الخاص على طول سلسلة القيمة.

وفي الصناعات الزراعية، فإن الدور الضخم الذي تضطلع به الدولة - من خلال دعم أسعار الأغذية الأسمدة، والحماية الجمركية، وحظر التصدير، والعدد الكبير من الشركات المملوكة للدولة- يحد من مشاركة القطاع الخاص في قطاعات بعينها. وتتمثل العقبة الرئيسية في قطاع السيارات - من حيث دور الدولة - في غياب رؤية واضحة ومتسقة للقطاع ودور القطاع الخاص فيه.

القضاء التجاري

وبمقارنة بالدول الأخرى، يعتبر أداء القطاع التجاري ضعيفاً، مما يزيد من مخاطر الاستثمار

مشاركة مصر في سلاسل القيمة العالمية واحدة من أدنى المستويات

والهيئات العامة الأخرى وإعمال هذه الحقوق، ويؤثر على ثقتها في الاتفاقات التعاقدية وتعويلها عليها. ويؤدي طول العملية نسبياً إلى تجميد الأصول خلال فترة التقاضي، مما يؤثر على استخدامها أغراض إنتاجية ويسبب خسائر للشركات وللادقتصاد بشكل عام. كذلك، فإن هذه المشكلات في إنفاذ العقود تدفع الشركات الأكبر حجماً نحو التكامل الرأسي أو التعامل مع الشركات الكبيرة الأخرى، مما يعوق نمو الكيانات الأصغر ويضعف الروابط الأمامية والخلفية بين مختلف الصناعات. وبالنسبة للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، يعد اللجوء إلى المحاكم أمراً مكلفاً وجزافاً، لا سيما أن النظام القضائي المصري لا يوفر المشورة للأطراف التي تمثل نفسها أو المساعدة القانونية لتحقيق تكافؤ الفرص.

وستزيد أزمة فيروس كورونا من الضغوط على النظام القضائي، وذلك نظراً للزيادة المتوقعة في الدعاوى الناتجة عن الانكماش الاقتصادي، مثل حالات الإفلاس النزاعات بشأن تحصيل

وعدم التيقن، ويكون أشد تأثيراً على الشركات الأصغر حجماً. إذ تعاني مصر من أوجه خلل في إنفاذ العقود من خلال النظام القضائي- حيث سجلت 40 نقطة من أصل 100 بحسب البنك الدولي، كما أن ضعف إنفاذ العقود يزيد من مشاكل غياب الشفافية عن البيئة التشريعية في مصر وتعقدها وصعوبة التنبؤ بتغييراتها. وتشمل العقبات حالات التأخير المفرط في الفصل في الدعاوى وتنفيذ الأحكام، مما يعوق قدرة الشركات على المطالبة بحقوقها من الشركات



قطاع الزراعة: زيادة إنتاجية القطاع وتحسين التنافسية وتحقيق الأمن الغذائي والمائي وزيادة الصادرات الزراعية



الديون، والدستغناء عن العمالة والتعويضات المرتبطة بها.

رأس المال البشري

يتصدر رأس المال البشري العوامل التي تؤدي إلى تعزيز الإنتاجية، فالأعداد الكبيرة من الشباب في قوة العمل ينبغي تجهيزها بالقدر الكافي من التعليم والمهارات والقدرات الصحية اللازمة. يعد افتقار العاملين للمهارات المطلوبة أحد أهم المعوقات التي يواجهها سوق العمل، وهو ما يدل على وجود فجوة كبيرة بين نواتج العملية التعليمية واحتياجات سوق العمل. ويؤدي ضعف الاستثمارات في التدريب، إلى جانب نقص معلومات السوق عن المهارات التي يحتاجها أصحاب العمل، إلى التأثير سلباً على فرص القطاع الخاص في العثور على عاملين يتحلون بالمهارات الفنية والحياتية المطلوبة، بالإضافة إلى التكلفة الإضافية التي تتكبدها الشركات لتدريب العاملين. ففي صناعة الكيماويات على سبيل المثال، نسبة كبيرة من الوظائف في المصانع والخدمات ذات الصلة تتطلب مهارات عالية أو متوسطة لأن الصناعة كثيفة رأس المال وتعتمد على التكنولوجيا، مما يتطلب عمالة مدربة تدريباً عالياً على العمليات والصيانة والبحث والتطوير.

وفي قطاع الزراعة، رغم وجود مجموعة كبيرة من الباحثين في الجامعات والمعاهد، لا تتوفر استثمارات في البنية التحتية لتدريب المهارات المحلية أو المتخصصة اللازمة للزراعة وتجهيز المنتجات للتصدير.

تحديات خاصة

هناك مجموعة أخرى من التحديات الخاصة بكل قطاع على حدة، تعوق من نمو القطاع الخاص وخلق فرص العمل في القطاعات الرئيسية. ففي قطاعات الزراعة والصناعات الزراعية والمنسوجات والملابس على سبيل المثال، يعرقل ضعف سلاسل الإمداد المحلية من فعالية أنشطة التصنيع النهائية، ويؤدي إلى الاعتماد على

الديون، والدستغناء عن العمالة والتعويضات المرتبطة بها.

رأس المال البشري

يتصدر رأس المال البشري العوامل التي تؤدي إلى تعزيز الإنتاجية، فالأعداد الكبيرة من الشباب في قوة العمل ينبغي تجهيزها بالقدر الكافي من التعليم والمهارات والقدرات الصحية اللازمة. يعد افتقار العاملين للمهارات المطلوبة أحد أهم المعوقات التي يواجهها سوق العمل، وهو ما يدل على وجود فجوة كبيرة بين نواتج العملية التعليمية واحتياجات سوق العمل. ويؤدي ضعف الاستثمارات في التدريب، إلى جانب نقص معلومات السوق عن المهارات التي يحتاجها أصحاب العمل، إلى التأثير سلباً على فرص القطاع الخاص في العثور على عاملين يتحلون بالمهارات الفنية والحياتية المطلوبة، بالإضافة إلى التكلفة الإضافية التي تتكبدها الشركات لتدريب العاملين. ففي صناعة الكيماويات على سبيل المثال، نسبة كبيرة من الوظائف في المصانع والخدمات ذات الصلة تتطلب مهارات عالية أو متوسطة لأن الصناعة كثيفة رأس المال وتعتمد على التكنولوجيا، مما يتطلب عمالة مدربة تدريباً عالياً على العمليات والصيانة والبحث والتطوير.

وفي قطاع الزراعة، رغم وجود مجموعة كبيرة من الباحثين في الجامعات والمعاهد، لا تتوفر استثمارات في البنية التحتية لتدريب المهارات المحلية أو المتخصصة اللازمة للزراعة وتجهيز المنتجات للتصدير.

تحديات خاصة

هناك مجموعة أخرى من التحديات الخاصة بكل قطاع على حدة، تعوق من نمو القطاع الخاص وخلق فرص العمل في القطاعات الرئيسية. ففي قطاعات الزراعة والصناعات الزراعية والمنسوجات والملابس على سبيل المثال، يعرقل ضعف سلاسل الإمداد المحلية من فعالية أنشطة التصنيع النهائية، ويؤدي إلى الاعتماد على

استيراد المستلزمات الوسيطة. كما يؤدي ضعف خدمات الإرشاد الزراعي إلى تقييد مهارات وقدرات المزارعين والشركات، وتحد من لجوئهم إلى الحلول المبتكرة والتقنيات القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وفي قطاع المنسوجات والملابس، يُشار إلى غياب المعلومات بشأن أسواق التصدير والاتجاهات العالمية - والتي يمكن أن تساعد الشركات على اتخاذ قرارات استراتيجية والمنافسة دولياً - على أنها عائق رئيسي. في قطاع البتروكيماويات، تعد أوجه القصور في قطاع التكرير عقبة رئيسية أمام التوسع في المنتجات الثانوية المهمة للتكرير والتي تعد مدخلات رئيسية لقطاع التصنيع النهائي لبتروكيماويات. وتعاني صناعة السيارات أيضاً من تفتت منظومة التوريد وقدراتها المحدودة على الوفاء بالمتطلبات الدولية. ويعد أيضاً انخفاض إنتاجية العمالة بسبب ضعف المهارات التقنية والإدارية من المشكلات الأخرى في قطاع السيارات، كما أن هناك حاجة لحوار بين القطاعين العام والخاص لوضع استراتيجية ورؤية للقطاع.

فجوة المهارات

إن القطاع الخاص يمكنه القيام بدور فعال في معالجة فجوة المهارات ولكنه يواجه عدة قيود. بعض الحواجز تعوق المستثمرين عن إنشاء مؤسسات تعليمية، سواء كانت جامعات أو كليات تطبيقية مهنية. ففيما يخص الجامعات الخاصة والكليات الأهلية وهيئات التدريب الفني والمهني، تشكل القوانين واللوائح المتعلقة بالتأسيس والتسجيل عيباً كبيراً. كما إن ضعف الاستثمار في تقديم خدمات التدريب، بالإضافة إلى نقص المعلومات عن المهارات التي يطلبها أصحاب الأعمال، يؤثران سلباً على قدرة القطاع الخاص على العثور على العمالة التي تتحلّى بالمهارات الفنية والحياتية ذات الصلة.

توصيات

طالبت الدراسة بضرورة تركيز الأولويات الرئيسية

لمصر لتعزيز تنمية القطاع الخاص على إرساء ثقافة الشفافية وإتباع نهج تشاركي في وضع السياسات. حيث يُعد غياب التنسيق والتشاور بين الهيئات الحكومية والقطاع الخاص مشكلة محورية، فقد سلط القطاع الخاص الضوء عليها في العديد من القضايا الاقتصادية، كتلك الخاصة بصياغة السياسات التجارية وتيسيرها، واللوائح المنظمة للشركات، والاستراتيجيات واللوائح التنظيمية الخاصة بكل قطاع.

كما يستشعر القطاع وجود منافسة غير عادلة مع الجهات التابعة للدولة وغياب تكافؤ الفرص. وتقترح الدراسة عدة إجراءات شاملة ذات أولوية، منها تشكيل لجنة للإصلاح. يتطلب تبني الحكومة المصرية للموجة الثانية من الإصلاحات أن تشكل لجنة للإصلاح بمشاركة واسعة من القطاعين العام والخاص. فقد لعبت مثل هذه اللجان دوراً حيوياً في تعزيز أجندة الإصلاح في مجموعة كبيرة من الدول، مثل ماليزيا وبولندا والهند والمغرب وروسيا، بما في ذلك إصلاح الإجراءات المُنظمة لأنشطة الأعمال، ولتحقيق

النجاح في هذا المسعى، تشير الشواهد الدولية إلى أن اللجنة ستحتاج إلى قيادة عليا وتبني المبادرة والدعم السياسي ونهج شامل تشاركي بين الأطراف المعنية من المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني، وذلك من خلال المحافظة على حوار منتظم بين القطاعين العام والخاص والتواصل المنتظم المكثف حول نتائج هذا الحوار؛ وإطار عام للمتابعة ومراقبة الأداء مع وجود أهداف محددة، وإجراءات محددة لبلوغ تلك الأهداف، ومؤشرات لتقييم النتائج ومدى التقدم في عملية الإصلاح.

وعند إعادة النظر في دور الدولة كعامل رئيسي في تنمية القطاع الخاص، فإن وضع سياسة عامة لملكية الدولة يمكن أن تفيد في استكمال الإصلاحات القانونية وتحسين إطار حوكمة الشركات المملوكة للدولة.

ومن الممكن تعزيز الشفافية بشأن النشاط الاقتصادي للدولة من خلال إتاحة المعلومات المالية والتشغيلية المتعلقة بالشركات المملوكة للدولة، وذلك لتمكين القطاع الخاص من اتخاذ



دراسة للبنك الدولي تكشف: 9% من الشركات الصناعية تقوم بالتصدير مباشرة

ويعتبر وجود نظام قضائي تجاري يتسم بالفعالية والكفاءة أمراً أساسياً لخلق بيئة مواتية لأنشطة الأعمال. ويتطلب ذلك التصدي لمشكلة التأخير في البت في القضايا المدنية والتجارية من خلال حسين إدارة عبء العمل القضائي، وتبسيط إجراءات العمل، وتعزيز إدارة القضايا، ودعم ذلك التحسين من خلال استخدام الميكنة، هو ما يصب أيضاً في صالح زيادة الشفافية. هناك أيضاً حاجة إلى ضخ استثمارات كبيرة لإضفاء الطابع المهني على إدارة الموارد البشرية والمالية في المحاكم ووزارة العدل. ويمكن استخدام استطلاعات رأي المترددين على المحاكم لإنشاء قاعدة بيانات عن وجهات نظر هؤلاء المترددين وكيفية تحسين كفاءة الخدمات وجودتها وزيادة إمكانية الحصول عليها.

وإصلاح السياسات التجارية عن طريق تبسيط الإجراءات الجمركية وغير الجمركية، وتحديث نظام الجمارك، وتحسين وسائل النقل الربط. إن نمو القطاع الخاص سيظل مُقيداً ما لم تتمكن مصر من الاستفادة من مزايها موقعها الجيوستراتيجي

القرارات الاستثمارية بناء على فهم أفضل لوزن هذه الشركات في القطاعات التي تعمل بها. كما أن تدعيم الإطار القانوني للشركات المملوكة للدولة يعد خطوة مهمة صوب تعزيز حوكمة وشفافية الشركات.

والحد من الاستثناءات والإعفاءات من قانون المنافسة وغيره من اللوائح التنظيمية الاقتصادية والقطاعية. كما يتطلب ذلك الفصل الواضح بين دور الدولة في القطاعات الرئيسية بوصفها جهات رقابية مقابل مشاركتها ككيان اقتصادي.

الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات: زيادة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي ورفع إنتاجية القطاع وقدرته على خلق فرص وزيادة عدد الشركات الناشئة التابعة



من خلال تعزيز قدرتها التنافسية التصديرية.

حلول حكومية

يركز برنامج الحكومة المصرية للإصلاحات الهيكلية على زيادة الوزن النسبي لقطاعات الصناعات التحويلية، والزراعة، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، من 26% عام 2020 إلى ما بين 30-35% في 2024/23. ووضعت الحكومة عدة معايير لاختيار القطاعات التي سيتم إعادة هيكلتها وتتمثل في القدرة على النمو السريع، والوزن النسبي للقطاع، والقدرة التوظيفية، والتشابكات القطاعية، والتنافسية الدولية وتوليد القيمة المضافة عبر محاور داعمة للإصلاحات الهيكلية تتمثل في رفع كفاءة سوق العمل وتطوير منظومة التعليم الفني والتدريب المهني، وتحسين بيئة الأعمال وتنمية دور القطاع الخاص، ورفع كفاءة المؤسسات العامة بالتحول الرقمي والحكومة، بالإضافة إلى تعزيز الشمول المالي وإتاحة التمويل، وتنمية رأس المال البشري.

معايير ومحددات

الدكتورة هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية أشارت إلى إن معايير تحديد أسبقية الإجراءات داخل القطاعات ذات الأولوية تتم وفقاً لمعيار سهولة التنفيذ من حيث درجة توافر القدرات والجهود المطلوبة لتنفيذ الإصلاح المقترح، ودرجة تعقيد ونسبة المخاطرة في تنفيذه، بالإضافة إلى التكلفة المالية وغير المالية لتنفيذ هذا الإصلاح، والمعيار الآخر هو مستوى التأثير من حيث درجة معالجة الإصلاح المقترح للاختلالات القائمة، وتأثير هذا الإصلاح على كل محور من المحاور الرئيسية للإصلاح، واحتمالية مساهمة هذا الإصلاح في رفع الكفاءة الإنتاجية في كل محور.

يستهدف البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية 6 محاور إصلاح، و 32 سياسة وهدف، و 88 إصلاح هيكلي إجرائي وتشريعي ذو أولوية من إجمالي 310، مع توطئ أهداف التنمية المستدامة على مستوى كل المحافظات الـ 27.

الصناعة

ففي قطاع الصناعة تستهدف الدولة في رفع معدلات الاستثمار بشكل مستدام، وتعميق وتوطئ الصناعة ونمو سلاسل التوريد المحلية وتعميق التشابكات، والاندماج الأعلى في سلاسل القيمة العالمية والإقليمية، بالإضافة إلى زيادة القدرة التنافسية الدولية للصناعات التحويلية والنهوض بالصادرات الصناعية. لزيادة مساهمة القطاع في الناتج المحلي لتصل إلى 15% في 2024، وزيادة نسبة المشتغلين بالقطاع إلى 18-20% في ذات العام مع توفير من 400-460 ألف فرصة عمل جديدة سنوياً حتى 2024، وزيادة معدلات التوظيف بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى 61.5% في 2024. كما تهدف الاستراتيجية للقطاع إلى الاندماج في سلاسل القيمة وزيادة نصيب الصادرات الصناعية ذات المكون التكنولوجي المرتفع من إجمالي الصادرات الصناعية بمعدل لا يقل عن 20% سنوياً، وزيادة نصيب الصادرات الصناعية ذات المكون التكنولوجي المتوسط من إجمالي الصادرات الصناعية بمعدل لا يقل عن 10% سنوياً، مع زيادة تنافسية صادرات القطاع الصناعي من خلال زيادة صادرات السلع الصناعية كمكون من إجمالي الصادرات بمعدل سنوي لا يقل عن 15%.

الزراعة

وفي قطاع الزراعة؛ تهدف الاستراتيجية إلى زيادة إنتاجية القطاع وتحسين التنافسية، وتحقيق الأمن الغذائي والمائي، مع زيادة الصادرات الزراعية، وخلق فرص عمل جديدة وزيادة دخول صغار المزارعين، بالإضافة إلى إنفاذ اتفاقات الزراعة التعاقدية، وإنشاء مجمعات المراكز اللوجيستية، وتعظيم القيمة النقدية للمتر المكعب، وإعادة هيكلة التعاونيات، والتوسع في دعم وإنشاء وتفعيل دور الجمعيات الزراعية، فضلاً عن تحديث قانون الزراعة الصادر عام 1966. ودعم صغار المزارعين من خلال تكامل الجهود والترابط والتوسع في مبادرات دعمهم وتعزيز قدرتهم التسويقية، وتعزيز القدرات التسويقية

لصغار المزارعين والذي يهدف إلى تحسين مستوى المعيشة والمساهمة في تخفيض معدلات الفقر في المناطق الريفية للفئات المستهدفة بمناطق عمل المشروع (7 محافظات)، ويستهدف المشروع أصحاب الحيازات الصغيرة (أقل من 3 فدان)، والذين لا يملكون أراضي، والسيدات المعيلات، الشباب العاطلين، وأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وتهدف الاستراتيجية إلى زيادة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى 12% في 2024 وزيادة الإنتاجية الزراعية بنحو 30%، وخلق فرص عمل جديدة وزيادة دخول صغار المزارعين من 430-530 ألف فرصة عمل جديدة بحلول 2024، وزيادة صادرات المحاصيل الزراعية في الصادرات لتصل إلى 25% في 2024، مع ضمان تحقيق واستدامة الأمن الغذائي والمائي وتحسن ترتيب مصر في مؤشر الأمن الغذائي العالمي من المرتبة 60 إلى 50 من بين 113 دولة.

الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

تتضمن الأهداف الاستراتيجية لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، زيادة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى 5% في 2024 مع الحفاظ على معدلات نمو مرتفعة للقطاع في حدود 16%، ورفع إنتاجية القطاع وقدرته على خلق فرص عمل وزيادة أعداد المتدربين في البرامج التي تقدمها وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وجهاتها التابعة في مجالات التكنولوجيا المختلفة بمعدل نمو 20-25% سنوياً وتوفير 120-140 ألف فرصة عمل جديدة بحلول 2024.

وتطوير البنية التحتية للقطاع وزيادة عدد الشركات الناشئة التابعة له من 10% إلى 15%، وتحسين ترتيب مصر طبقاً لمؤشر التعقيد التكنولوجي Oxford Insights عشرة مراكز من المرتبة 55 إلى 45، بالإضافة إلى زيادة حصة صادرات المنتجات الإلكترونية والأجهزة التكنولوجية الحديثة ومضاعفة صادرات قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات



تشكيل لجنة للإصلاح بمشاركة واسعة من القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني

سوق العمل، مع دعم تمكين المرأة والشباب وذوي المهارات الخاصة.

وتشمل سياسات المحور الثاني خلق بيئة داعمة للمنافسة، وتسهيل وتطوير حركة التجارة وإزالة القيود، ورفع كفاءة النقل وتوفير النقل المتعدد الوسائط، مع دعم التحول للاقتصاد الأخضر. أما المحور الثالث فيشمل تسريع وتيرة التحول الرقمي، واستمرار الإصلاح الإداري والمؤسسي، وتمكين وحدات الإدارة المحلية وتعزيز قدرتها، مع حوكمة أداء الشركات المملوكة للدولة.

تشمل سياسات المحور الرابع تسريع وتيرة الشمول المالي، زيادة فرص التمويل المتاحة لشركات القطاع الخاص، تنشيط سوق المال وإعداد استراتيجيات وطنية موحدة للشمول المالي.

وتتضمن سياسات المحور الخامس من المحاور الداعمة لبرنامج الإصلاحات الهيكلية رفع كفاءة الخدمات الصحية وتوسيع نطاقها، تفعيل استراتيجية تنمية الأسرة المصرية، رفع كفاءة النظم التعليمية واستكمال جهود زيادة تغطية مظلة الحماية الاجتماعية.

محاور داعمة

أكدت الدكتورة هالة السعيد أن سياسات المحور الأول من المحاور الداعمة للبرنامج والتي تتمثل في تطوير منظومة التعليم الفني والتدريب المهني، ووضع إطار مؤسسي لتفعيل دور القطاع الخاص في مجال التعليم والتدريب، وتحقيق التوافق بين جانبي العرض والطلب في

(الصادرات الخدمية+السلعية) لتصل إلى 8 مليار دولار عام 2024.

منظومة إلكترونية

البنك الزراعي المصري يطلق منظومة إلكترونية لتوريد القمح للتيسير على الموردين

علاء فاروق: خدمات مصرفية وتمويلية للمزارعين والمنتجين لتعزيز الاستفادة من القطاع الزراعي



42

تسير أعمال توريد القمح المحلي هذا الموسم بشكل جيد ونحقق نتائج إيجابية نتيجة للاستعدادات المبكرة لاستقبال موسم توريد القمح وتطبيق منظومة متكاملة جديدة لاستقبال القمح بهدف التيسير على المزارعين والموردين. واستعد البنك الزراعي المصري لموسم توريد القمح بتطبيق منظومة متكاملة لاستقبال الأقماع يتم إدارتها بالكامل إلكترونياً من خلال توفير ماكينات نقاط البيع «POS» في كافة المواقع التخزينية، يتم من خلالها توفير قاعدة بيانات لحظية تشمل على معلومات خاصة بكل مورد والكمية الموردة ودرجة الفرز وغيرها من البيانات التي يتم ربطها بشاشات عرض مرتبطة بالمركز الرئيسي والشؤون وكافة فروع البنك بالمحافظات للإطلاع على الكميات الموردة أولاً بأول لكل شونة ومراقبة الأداء بها، وأنشأ البنك غرفة عمليات خاصة بموسم توريد القمح المحلي لمراقبة وتنظيم عمليات التوريد، كما يشارك البنك في عضوية غرفة العمليات المركزية بوزارة التموين، لما كان له الأثر في زيادة توريد القمح خلال الموسم الحالي، في إطار سعي البنك الزراعي المصري لمساندة جهود الدولة في استلام محصول القمح الاستراتيجي والحفاظ عليه وفق المواصفات والمعايير التي حددتها وزارة التموين والتجارة الداخلية، ضمن إستراتيجية الدولة لزيادة معدلات التوريد من القمح المحلي.

وقال علاء فاروق، رئيس مجلس إدارة البنك الزراعي المصري، إن حصة توريد القمح المحلي للصوامع والشؤون والسعات التخزينية التابعة للبنك في كافة محافظات الجمهورية بلغت نحو 504 ألف طن قمح بقيمة 2 مليار و425 مليون جنيه منذ بداية الموسم وحتى الأسبوع الأخير من مايو، متوقعا زيادة كميات الأقماع المستلمة هذا الموسم بالمقارنة بالمواسم الماضية. وأكد «فاروق» أن المنظومة الجديدة ستسهم في التيسير على الموردين بشكل كبير حيث يتمكنهم من صرف القيمة المالية للكميات الموردة من القمح من أي فرع من فروع البنك الزراعي المصري التي يختارها، ويتم الصرف نقداً أو بأي وسيلة أخرى يختارها المورد، مشدداً على أن المبالغ المستحقة للموردين ستكون معفاة من



مراجعة وزنه بمعرفة أمين الشونة ومندوب جمعية القبانة وغيرها من التيسيرات الأخرى التي تستهدف توفير الجهد والوقت على المزارعين والموردين. وأشار «فاروق» إلى أن البنك الزراعي المصري يعد أحد الجهات التي تقوم باستلام القمح المحلي من الموردين لحساب الهيئة العامة للسلع التموينية نظراً لأنه يمتلك مساحات تخزينية لاستلام وتخزين الأقماع قوامها 205 شونة و82 هنجراً و6 صوامع معدنية تستوعب جميعها نحو مليون طن وموزعة على كافة أنحاء الجمهورية، حيث يمتلك البنك 52 شونة في شرق الدلتا و59 شونة في غرب الدلتا و75 شونة في شمال الصعيد و19 شونة في جنوب الصعيد فضلاً عن الشؤون الترابية التي تستخدم كنقاط تجميع لفترة

مؤقتة لحين نقلها إلى مراكز التخزين سواء للمطاحن أو شون وهنجر البنك الزراعي تيسيراً على العملاء من المزارعين والموردين مؤكداً أن أغلب هذه الشؤون يتركز في محافظات الشرقية والمنيا وأسيوط والبحيرة لكونها من أكبر المحافظات إنتاجاً لمحصول القمح. جاء ذلك خلال الزيارة التفقدية التي قام بها رئيس البنك الزراعي المصري وعدد من قيادات البنك ورؤساء القطاعات للشؤون والسعات التخزينية الخاصة باستلام القمح المحلي في مركز طامية بمحافظة الفيوم للوقوف على سير العمل بها خلال موسم توريد القمح المحلي 2021. وكان رئيس مجلس إدارة البنك الزراعي المصري قد التقى الدكتور أحمد الأنصاري، محافظ الفيوم، لبحث سبل تعزيز التعاون بين الجانبين كما تناول

2.4 مليار جنيه حصة التوريد.. وتوقعات بارتفاع كميات التوريد

1 مليون طن من القمح.. السعة التخزينية لشونات لبنك في مختلف المحافظات

43

اللقاء استعراض جهود البنك في تمويل وتفعيل مبادرات الدولة لدعم القطاع الزراعي وفقاً لتوجيهات البنك المركزي المصري وبالتنسيق والتعاون الوثيق مع وزارة الزراعة بما يعود بالنفع على صغار المزارعين والمربين مثل مبادرة تمويل إنشاء وتطوير مراكز الألبان والمشروع القومي للبتلو وبرنامج الدنتقال من نظام الري التقليدي لنظام الري الحديث وغيرها من المبادرات والمشروعات القومية. وأسفر اللقاء عن توقيع بروتوكول تعاون بين البنك ومحافطة الفيوم لدعم وتمويل مشروعات القطاع الزراعي والثروة الحيوانية والسكنية ونظم الري الحديث وعدد من مشروعات التنمية الريفية، بحضور الدكتور محمد عماد نائب المحافظ والأستاذ سامي عبد الصادق نائب رئيس مجلس إدارة البنك الزراعي المصري لقطاع الأعمال والأستاذ محمد إيهاب نائب رئيس مجلس الإدارة لقطاعات الدعم وعدد من القيادات الشعبية والتنفيذية بالمحافظة وقيادات ومسؤولي المناطق والقطاعات بالبنك. وأختتم «فاروق» مؤكداً أن البنك الزراعي يضع كافة إمكانياته في متناول الفلاح ويقدم كافة خدماته المصرفية والتمويلية في متناول كافة المزارعين والمنتجين لتعزيز الاستفادة من القطاع الزراعي والصناعات الزراعية التي تمثل أهم ركائز الاقتصاد القومي.

شهادة ثقة

«التجاري الدولي» يحصد 5 جوائز

يحرص البنك التجاري الدولي - مصر «CIB»، على توفير أفضل الحلول المبتكرة لعملائه. والتي تشمل خدمات إدارة النقد مجموعة كبيرة ومتنوعة من المنتجات والحلول المصرفية الرقمية المصممة لتمكين العملاء في قطاع الشركات من إدارة احتياجاتهم المالية بفاعلية وأمان من أي مكان في العالم والتي ساهمت في تحسين إدارة أعمال ورأس مال وسيولة العديد من الشركات. لذا حصد البنك التجاري الدولي - مصر «CIB»، 5 جوائز من مجلة «The Digital Banker» العالمية، كأفضل بنك في خدمات إدارة النقد وأفضل بنك في خدمات المدفوعات وأفضل بنك في المعاملات المصرفية وأفضل مبادرة لتمويل احتياجات الموردين وأفضل مبادرة في مجال «سلسة التمويل» في مصر، خلال حفل توزيع جوائز الابتكار في مجال الخدمات البنكية في الشرق الأوسط وأفريقيا لعام 2021 والذي نظّمته The Digital Banker.

وتكرم جوائز «The Digital Banker» المؤسسات العالمية الدولية الرائدة في القطاع المصرفي حول العالم وهي تمنح تقديرًا سنويًا للبنوك المتميزة في مجالات الابتكار الرقمي وتطوير المنتجات والخدمات البنكية وخدمة العملاء.

وقال محمد فرج، نائب الرئيس التنفيذي لقطاع العمليات في البنك التجاري الدولي - مصر، إن تلك الجوائز تعد بمثابة شهادة ثقة جديدة للبنك، وتعكس الخطوات الجادة التي خطاها «التجاري الدولي» في كافة المجالات المصرفية وحرص البنك في تقديمه لمجموعة واسعة ومتنوعة من الخدمات المصرفية عبر القنوات الرقمية والتي صممت خصيصًا لجعل التجربة المصرفية أسهل وأنسب للعملاء.

تساهم هذه الجوائز المرموقة في ترسيخ مكانته كأفضل مزود لخدمات إدارة النقد وتمويل الموردين، والتي تعد أكبر دليل على قوة المنتجات والخدمات المقدمة في مجال المعاملات البنكية، ويحرص دائمًا على توفير أفضل الحلول

المبتكرة لعملائه. بالإضافة إلى ذلك، تشمل خدمات إدارة النقد مجموعة كبيرة ومتنوعة من المنتجات والحلول المصرفية الرقمية المصممة خصيصًا لتمكين عملاءنا في قطاع الشركات من إدارة احتياجاتهم المالية بفاعلية وأمان من أي مكان في العالم والتي ساهمت في تحسين إدارة أعمال ورأس مال وسيولة العديد من الشركات. يذكر أن البنك يقدم باقة متكاملة من المنتجات والخدمات الرقمية لمساعدة الشركات والمؤسسات في إتمام جميع معاملاتهم البنكية بأمان من أي مكان في ظل تفشي فيروس كورونا المستجد من خلال البوابة الإلكترونية للشركات وحلول مميزة لإدارة السيولة النقدية، إذ تمتد إلى أكثر من 135 دولة في أنحاء العالم، مع الحفاظ

على الإجراءات الاحترازية لتحقيق سلامة عملائه والعاملين لديه، وذلك في إطار توجيهات البنك المركزي لمساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة باعتبارهم الأكثر تضررًا خلال الأزمة. وأثمرت تلك الجهود عن ارتفاع حجم المعاملات المنفذة عبر خدمة الإنترنت البنكية للشركات بنسبة 93% على أساس سنوي، بزيادة في عدد المشتركين وصلت إلى 45% حتى شهر ديسمبر 2020 بسبب اعتماد العملاء الكامل على هذه القنوات كبديل للمعاملات النقدية والإجراءات الورقية منذ بداية الأزمة كما يقدم برنامج مصمم خصيصًا لعملاء البنك التجاري الدولي - لتمويل احتياجات الموردين وأنشطة المشتريات والتوريد والتعاقد من خلال منصة إلكترونية واحدة.

تحصيل إلكتروني

بنك مصر يوقع بروتوكول تعاون مع الهيئة القومية للأنفاق

يسعى بنك مصر دائمًا لدعم جهود التحول الرقمي من خلال توفير الحلول الإلكترونية للتسهيل على العملاء، بما يساهم بصورة أكبر في تقديم الخدمات المصرفية والمالية بصورة مبسطة ومتطورة، ويعمل البنك على تعزيز تميز خدماته والحفاظ على نجاحه طويل المدى والمشاركة بفاعلية في الخدمات التي تلي احتياجات عملائه، حيث أن قيم واستراتيجيات عمل البنك تعكس دائمًا التزامه بالتنمية المستدامة والرخاء لمصر.

وفي هذا السياق وقع البنك بروتوكول تعاون مع الهيئة القومية للأنفاق، لدعم منظومة التحصيل الإلكتروني لكافة المشاريع الخاصة بالهيئة (الخط الأول والثاني والثالث لمترو الأنفاق - القطار الكهربائي - المونوريل).

يهدف البروتوكول إلى توفير نقاط البيع الإلكترونية POS ورمز الاستجابة السريع QR Code للتحصيلات التي ستتم من خلال بطاقات الدفع الإلكترونية بمختلف أنواعها (فيزا وماستر كارد وميزة بأنواعها وأيا كان البنك المصدر لهذه البطاقات) أو من خلال المحافظ الإلكترونية.

وقع البروتوكول عاكف المغربي، نائب رئيس مجلس إدارة بنك مصر، مع الدكتور المهندس عصام عبد القادر والي، رئيس مجلس إدارة الهيئة القومية للأنفاق، وبحضور إيهاب درة، رئيس قطاع الفروع والتجزئة المصرفية ببنك مصر ولفيف متميز من قيادات البنك والهيئة.

ويأتي توقيع البروتوكول في إطار حرص البنك على دعم التحول للمجتمع اللا نقدي وإتمام كافة المعاملات المصرفية بسهولة وأمان، وبخاصة في ظل تفضيل الأفراد للتباعد الاجتماعي واستخدام الخدمات الإلكترونية كبديل آمن في ظل الظروف الحالية الخاصة بفيروس كورونا، وهو ما يساهم في تحقيق أهداف الشمول المالي كأحد الأهداف القومية للدولة، وتماشياً مع سياسات المجلس القومي للمدفوعات الإلكترونية؛ وذلك من خلال تحفيز استخدام الوسائل والقنوات الإلكترونية في الدفع بدلاً من

استخدام النقد، حيث تعد الآن الخدمات التكنولوجية ضرورة لاستمرارية ريادة البنك للسوق المصرفي المصري، حيث أن إدخال عناصر التحول الرقمي في منظومة العمل المصرفي، سيساهم بصورة أكبر في تحسين تقديم الخدمات المصرفية والمالية، كما أن التحول الرقمي ودعم التكنولوجيا المالية لبنك مصر، سوف يساهم في الاستفادة من المسارات الجديدة الواعدة للتنمية الاقتصادية والمالية؛ بهدف تدعيم النمو وتمكين شرائح مجتمعية أكثر من الحصول على الحلول المالية الملائمة لها.

ويولي بنك مصر اهتمامًا كبيرًا بالشمول المالي ويعمل من خلال عدة محاور تماشيًا مع خطة البنك المركزي لتعزيز جهود الشمول المالي وفي سبيل ذلك وحرصًا على التسهيل على العملاء، فقد قام البنك بتقديم حلول مختلفة لميكنة المرتبات موجهة لشركات قطاع الأعمال العام والخاص عن طريق تقديم مجموعة متنوعة من منتجات تحويل المرتبات (بطاقات مرتبات - حسابات مرتبات) حيث بلغ عدد الشركات



عاكف المغربي وعصام عبدالقادر والي أثناء توقيع البروتوكول

المتعاقدة مع البنك 1443 شركة بعدد بطاقات 969.5 ألف بطاقة وكذلك ما يزيد عن 62 ألف حساب. وذلك بخلاف تقديم خدمة السداد الإلكتروني للضرائب والجمارك، وعلى صعيد المنتجات الإلكترونية فقد عمل البنك على التوسع في إصدار المحفظة الإلكترونية الخاصة ببنك مصر BM Wallet والتي بلغت نحو أكثر من 1.4 مليون محفظة، كما بلغ عدد نقاط البيع الإلكترونية POS 250 ألف نقطة بيع مما يشير إلى زيادة اعتمادية العملاء على هذه المنتجات في تنفيذ عمليات التحويل وسداد الفواتير المختلفة.

يذكر أن بنك مصر يحتفظ بالمركز الأول للعام الخامس عشر على التوالي منذ بدء منظومة وزارة المالية لميكنة المرتبات في 2005، وذلك بين البنوك المشاركة في المنظومة بحصة سوقية بلغت 48% وبعدها بطاقات بلغ 2.6 مليون بطاقة تخص الجهات الحكومية المتعاقدة مع البنك وعددها 1400 جهة، كما بلغت قيمة المرتبات لكلا القطاعين العام والخاص ما يزيد عن 98.5 مليار جنيه سنويًا يتم تحويلها عن طريق البنك.

أرباح فصلية

862 مليون أرباح بنك التعمير والإسكان
بنمو 13.7% خلال الربع الأول من عام 2021



حسن غانم: النتائج تتيح
للبنك تسريع وتيرة
الاستثمار في التكنولوجيا
الرقمية لدعم النمو
المستقبلي

50

مليار جنيه الودائع.. و63.3
مليار إجمالي الأصول.. و22
مليار القروض والتسهيلات

47

البنك الإمكانيات اللازمة للتوسع في المستقبل. كما بلغ العائد على حقوق الملكية (متضمنة صافي ربح الفترة) نسبة 7.9% عن الربع الأول لعام 2021 كما بلغ العائد على الأصول نسبة 1% عن الربع الأول من عام 2021. فيما بلغ صافي القروض إلى الودائع نسبة 39% عن الربع الأول من عام 2021 مقابل 41% عن العام السابق.

وتتيح النتائج الجيدة التي حققها البنك تسريع وتيرة الاستثمار في التكنولوجيا الرقمية لدعم النمو المستقبلي، كما تساهم الربحية وقاعدة رأس المال القوية للبنك في تمكينه من الحفاظ على مستويات حصينة من التحوط لتغطية مخصصات انخفاض قيمة الائتمان لكي يتمكن من مواصلة دعم عملائه ومتعامله خلال رحلة التعافي من تداعيات الوباء العالمي.

مقارنة بعام 2020. كما ارتفعت إجمالي القروض والتسهيلات إلى 22 مليار جنيه بنمو 2.85%.

وشهدت ودائع العملاء ارتفاعاً إلى 50 مليار جنيه مصري بنمو 7.9% مقارنة بعام 2020. فيما بلغ صافي الدخل من العائد 818 مليون جنيه مقابل 635 مليون جنيه بزيادة 183 مليون جنيه بزيادة 28.8% متمثل في زيادة عائد القروض والإيرادات المشابهة بنسبة 8.6% وانخفاض تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة بنسبة 6.3%.

وبلغت توزيعات الأرباح 124 مليون جنيه بزيادة قدرها 43% عن فترة المقارنة مما يعكس تطور أرباح الشركات التابعة والشقيقة. ونمت أرباح مشروعات البنك الإسكانية حيث بلغت 114 مليون جنيه بزيادة قدرها 27% عن فترة المقارنة.

فيما بلغ معدل كفاية رأس المال طبقاً لمتطلبات بازل 2 نسبة 20.59% مما يعكس متانة المركز المالي للبنك ويعطى

الشمول المالي، وتشجيع التعامل مع المؤسسات المصرفية، ومواكبة استراتيجية التحول الرقمي ونشر ثقافة الدفع الإلكتروني، كان لها تأثير إيجابي على ما حققناه من نتائج، إلى جانب التوسع الجغرافي وزيادة عدد الفروع وشبكات الصراف الآلي للوصول إلى عملائنا في مختلف أنحاء الجمهورية.

وأكد « غانم » أن كفاءة وحرفية الإدارة التنفيذية للبنك وعامله ومجلس إدارته والمتابعة المستمرة، كان لهم دور كبير في تحقيق هذه المؤشرات الجيدة في ظل الظروف الاقتصادية الحالية على كافة بنود الميزانية وقائمة الدخل عن الربع الأول لعام 2021.

وأشارت القوائم المالية إلى نمو ملحوظ في إجمالي الأصول التي دعمت نمو الإيرادات التشغيلية، حيث ارتفع إجمالي الأصول بنهاية الثلاثة أشهر لعام 2021 ليصل إلى 63.3 مليار جنيه بنمو 8.6%



حسن غانم

التجارية، وتطبيقاً لخطة تطوير الخدمات والمنتجات المصرفية، حيث شهدت الفترة السابقة تطور ملحوظ في تقديم جميع الخدمات والمنتجات المصرفية التنافسية التي تتلاءم مع احتياجات كافة شرائح العملاء. وأضاف أن سياسات البنك المركزي لتعزيز

والعضو المنتدب، القوائم المالية المستقلة عن الثلاثة أشهر المالية المنتهية في 31 مارس 2021، واستمر في تحقيق نتائج جيدة، مشيراً أن تلك النتائج المتحققة كانت نتيجة وضع استراتيجية واضحة يسعى البنك من خلالها بأن يكون في مقدمة البنوك

وضع بنك التعمير والإسكان خطة لمواجهة أي ظروف وأحداث استثنائية والآثار السلبية الناتجة عن جائحة فيروس كورونا على كافة المجالات والأنشطة الاقتصادية سواء على الصعيد المحلي أو العالمي، تشمل المحافظة على استقرار المركز المالي للبنك، مما عزز قدرة البنك على التعامل مع كافة السيناريوهات التي يمكن أن يواجهها خلال الأزمة.

واستمراراً لنجاح البنك في تحقيق نتائج جيدة عن الثلاثة أشهر للربع الأول من عام 2021، أظهرت نتائج أعمال بنك التعمير والإسكان عن الفترة المالية المنتهية في 31/3/2021، عن تحقيق أرباح إجمالية قبل الضرائب قدرها 862 مليون جنيه بزيادة قدرها 13.7% عن فترة المقارنة، وبلغ صافي الربح بعد الضرائب 620 مليون جنيه. وجاءت هذه النتائج بعد إجراء التدعيمات الاحتياطية المطلوبة من البنك المركزي المصري للمخصصات الائتمانية للعملاء في ظل بيئة تشغيلية مليئة بالتحديات وذلك استمراراً للسياسة المتحفظة التي انتهجها البنك منذ بداية جائحة كورونا. واعتمد حسن غانم، رئيس مجلس الإدارة

46



استراتيجية شاملة للتكامل بين شركات «القايزة للتأمين»

48

انعقدت الجمعيات العامة العادية للشركات التابعة لمجموعة مصر القايزة للتأمين أكبر مجموعة مالية غير مصرفية في مصر، برئاسة السيد الأستاذ باسل الحيني رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة مصر القايزة للتأمين، وبحضور أعضاء الجمعية العامة ومجلس إدارة الشركة فضلاً عن ممثلي الهيئة العامة للرقابة المالية والجهاز المركزي للمحاسبات وذلك لمناقشة الموازنات التقديرية للشركات التابعة.

وناقشت الجمعيات آخر تطورات الموازنات التقديرية لشركات المجموعة بالإضافة إلى مستجدات الشركات التابعة وآلية العمل والخطة الاستثمارية الجديدة للقايزة للتأمين والتي تتضمن الدخول في عدة مجالات جديدة يتصدرها التأجير التمويلي والتخصيم والتمويل المتناهي الصغر فضلاً عن الاستثمار في القطاعين الطبي والتعليم.

وأكد باسل الحيني رئيس مجلس إدارة مجموعة مصر القايزة للتأمين، إن الشركة لديها استراتيجية شاملة ومتكاملة في قطاع التأمين وإدارة الأصول العقارية والاستثمارات المالية وأوضح أن خطة الشركة في قطاع التأمين تركز على تعزيز الريادة في السوق سواء في تأمين الممتلكات أو تأمينات الحياة، وزيادة الحصة السوقية بالتوازن مع تحقيق الربحية.

وأشار الحيني لفلسفة القايزة للتأمين التي

للمراقبة المالية لتأسيس شركة متخصصة في التأمين الطبي برأسمال مُصدر ومدفوع 160 مليون جنيه، وسيضم هيكل المساهمين الجديد الشركة القايزة للتأمين وشركاتها التابعة.

كما نوه الحيني أن الشركة القايزة تعمل على تطوير أداء الشركات بتحديث المنتجات وطرق التسعير وأسلوب تقديم الخدمات التأمينية لتعظيم معدلات النمو والربحية وزيادة الحصة السوقية لشركات التأمين، والاعتماد على التكنولوجيا الرقمية الحديثة في إدارة كافة الأعمال والأنشطة داخل الشركات، كما تعتمد الشركة على نظام تخطيط ومتابعة موارد المؤسسة ERP System على مستوى المجموعة بما يحقق الربط بين الشركة القايزة وشركاتها التابعة.

وأضاف أن عام الموازنة سوف يشهد طرح 25% من أسهم شركة مصر لتأمينات الحياة في البورصة المصرية خلال، وتضع المجموعة في مقدمة أولوياتها تطوير المنتجات وآليات التسويق في هذه الشركة بما يتوافق مع متطلبات المستثمرين المرتقبين الباحثين عن الدخار والاستثمار ومواكبة التطورات العالمية والتكنولوجية في صناعة التأمين.

وأوضح أن شركة مصر لإدارة الأصول العقارية التابعة للقايزة للتأمين تمتلك وتدير أضخم محفظة عقارية في السوق المحلية وتسعى لتحقيق عوائد مالية تتلاءم مع هذه المحفظة

باسل الحيني: ندرس الدخول في عدة مجالات جديدة يتصدرها التأجير التمويلي والتخصيم

عمر جودة: الشركة تسعى
لتحقيق صافي أرباح بعام 2021-
2022 بمبلغ 2.7 مليار جنيه

العقارية. وتمتلك مصر لإدارة الأصول النصيب الأكبر من العقارات ذات الطراز المعماري المتميز بالقاهرة الخديوية.

كما أن الشركة تقوم بتنفيذ مشروعات عملاقة بالتعاون مع مطورين ومستثمرين عقاريين، بالإضافة إلى النهوض بخدمات إدارة العقارات والتكامل بين الشركات التابعة في نفس المجال وأيضاً تطوير العقارات ذات الطبيعة التاريخية الخاصة بما يضمن استدامة رونقها وتميزها، ويحوّلها لمصدر للعائد المجزي، والمشاركة في عدد من المؤتمرات والمعارض العقارية المهمة بهدف التعريف بالشركة في هذه الأوساط المتخصصة - والتواصل مع المستثمرين والمطورين ذوي الاهتمام B2B.

واختتم أن القايزة للتأمين تعمل على تدشين قنوات تسويقية وشراكات جديدة على نهج التأمين البنكي الذي أصبح داعماً رئيسياً لتحقيق طفرة في نشاط تأمينات الحياة وخاصة بعد عقد التأمين البنكي مع البنك الأهلي المصري الذي تجاوزت أقساطه التأمينية مليار جنيه، حيث تستهدف الشركة تحقيق معدلات نمو قدرها 58.3%، و15.7% لأقساط التأمين الفردي والتأمين الجماعي بشركة مصر لتأمينات الحياة.

وقال عمر جودة العضو المنتدب التنفيذي لشركة مصر للتأمين، إن الشركة تستهدف تحقيق موارد جارية لعام 2021-2022 بنحو 9.4

بليار جنيه، مقابل 8.3 مليار جنيه محققة عام 2019-2020، وبمعدل نمو قدره 12.4%. كما تستهدف الشركة تحقيق أقساط بعام 2021 - 2022 قدره 10.3 مليار جنيه، مقابل 9.3 مليار جنيه محققة عام 2019-2020 وبمعدل نمو قدره 10.2%.

وأوضح جودة أن الشركة تسعى لتحقيق صافي أرباح بعام 2021-2022 بمبلغ 2.7 مليار جنيه وبحصة للمساهمين في الأرباح تقدر بنحو 1.7 مليار جنيه، مقابل أرباح بمبلغ 2.2 مليار جنيه محققة عام 2019-2020 وبحصة للمساهمين في الأرباح بلغت 1.3 مليار جنيه وذلك يكون معدل النمو المستهدف بصافي الأرباح 18.9%.

من جانبه قال الدكتور أحمد عبد العزيز عبد السلام العضو المنتدب التنفيذي لشركة مصر لتأمينات الحياة، إن إجمالي الموارد الجارية المستهدف بعام 2021-2022 تقدر بنحو 10.6 مليار جنيه، مقابل 8.9 مليار جنيه محققة عام 2019-2020، بمعدل نمو قدره 19.1%.

كما تستهدف الشركة تحقيق إجمالي أقساط بعام 2021 - 2022 قدره 7.0 مليار جنيه، مقابل 5.0 مليار جنيه محققة عام 2019-2020 وبمعدل نمو قدره 40.0%، حيث تم استهداف تحقيق معدلات نمو بعام الموازنة 58.3% و15.7% لأقساط التأمين الفردي والتأمين الجماعي على التوالي مقارنة بفعلي عام 2019-2020.



ولفت عبد العزيز إلى أن الشركة تسعى لتحقيق صافي أرباح بعام 2021-2022 بمبلغ 1.8 مليار جنيه وبحصة للمساهمين في الأرباح تصل لـ 1.2 مليار جنيه، وذلك مقابل صافي أرباح 1.5 مليار جنيه محققة عام 2019-2020 وبحصة للمساهمين في الأرباح بمبلغ 807 مليون جنيه وبذلك يصل معدل النمو المستهدف بصافي الأرباح إلى 18.1%.

وفي سياق متصل أوضح الأستاذ محمد جلال العضو المنتدب التنفيذي لشركة مصر لإدارة الأصول العقارية أن الشركة تستهدف تحقيق إجمالي موارد جارية بعام 2021-2022 قدره 661.5 مليون جنيه، مقابل 358.9 مليون جنيه محققة بعام 2019-2020 وبمعدل نمو يبلغ 84.3%.

وأضاف أن الشركة تسعى لتحقيق إجمالي إيرادات للنشاط بعام 2021-2022 قدره 637.5 مليون جنيه، مقابل 340.4 مليون جنيه محققة عام 2019-2020 وبمعدل نمو يصل لـ 87.3%.

وتابع قائلاً: وتتطلع الشركة لتحقيق صافي أرباح بعام 2021-2022 يبلغ 200.9 مليون جنيه وبحصة للمساهمين في الأرباح تقدر بنحو 214.0 مليون جنيه، مقابل صافي أرباح قدرها 60.1 مليون جنيه محققة عام 2019-2020 وبحصة للمساهمين في الأرباح بنحو 74.6 مليون جنيه، حيث يصل معدل النمو المستهدف في صافي الأرباح لـ 234.1%.

صندوق استثمار

مصر لتأمينات الحياة تدشن أول صندوق استثمار تتعاون مع «مصر كابيتال»

أطلقت شركة مصر لتأمينات الحياة، «صندوق استثمار شركة مصر لتأمينات الحياة النقدي للسيولة بالجنيه المصري». وهو أول صناديق الاستثمار لشركة مصر لتأمينات الحياة، بحجم مبدئي 100 مليون جنيه مصري، بالتعاون مع شركة مصر كابيتال، الذراع الاستثماري لبنك مصر، بهدف إتاحة وسيلة استثمارية للأفراد والمؤسسات، ويتم الاكتتاب بالصندوق من خلال شركة مصر كابيتال، وشركة مصر كابيتال للوساطة في السندات.

وأكد «عبدالعزیز» أنه رغم الظروف التي واجهت الأسواق جراء انتشار وباء COVID-19 والتحديات التي فرضت على كافة الشركات والقطاعات، إلا أن عام 2020 شهد نموًا ملحوظًا في استثمارات الشركة، حيث نمت أرباح الشركة من 1.546 مليار جنيه في العام المالي 2019-2020 مقارنة بـ 1.310 مليار جنيه في العام المالي السابق بنسبة نمو بلغت 18%.

ومن جانبه، قال خليل البواب، الرئيس التنفيذي لشركة مصر كابيتال، إن الصندوق يتيح للمستثمرين الأفراد الاستثمار تعظيم

التنفيذي لشركة مصر لتأمينات الحياة: «يعد هذا الصندوق أول الأنواع الاستثمارية التي تطلقها الشركة في سوق رأس المال المصري، لإتاحة وسيلة استثمارية للأفراد والمؤسسات، وحول مجال استثمار أموال الصندوق قال سيتم استثمار أصول الصندوق في أدوات مالية نقدية عالية السيولة سواء قصيرة أو متوسطة الأجل مثل أدوات الدين الصادرة عن الحكومة والشركات، بالإضافة إلى اتفاقيات إعادة الشراء ووثائق صناديق أسواق النقد الأخرى بمتوسط آجال استحقاق لا يتعدى 150 يومًا».

تقدر استثمارات شركة مصر لتأمينات الحياة بأكثر من 28 مليار جنيه تستثمر في قطاعات اقتصادية مختلفة. وتمتلك الشركة أكبر شبكة فروع في جميع أنحاء مصر بخلاف فروع التأمين البنكي، وتخدم قاعدة عملاء واسعة.

قال الدكتور أحمد عبدالعزیز، العضو المنتدب



أحمد عبدالعزیز: الاستثمار في أدوات مالية نقدية عالية السيولة ووثائق صناديق أسواق النقد

صكوك في السوق المصري. والمعروف أن شركة مصر لتأمينات الحياة هي أكبر شركة متخصصة في تأمينات الحياة في السوق المصري من حيث الحجم ورأس المال والحصة السوقية؛ وتقدم أكثر من 25 وثيقة تأمين وادخار واستثمار. وتأسست شركة مصر لتأمينات الحياة في عام 1900 تحت اسم شركة التأمين الأهلية المصرية، وهي أقدم شركة تأمينات حياة في مصر ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وصار اسمها شركة مصر لتأمينات الحياة في عام 2010، بعد قرار نقل كافة أنشطة تأمينات الحياة في الشركات الحكومية إلى شركة واحدة. وشركة مصر لتأمينات الحياة هي إحدى الشركات التابعة لمجموعة مصر القابضة للتأمين، إحدى شركات وزارة قطاع الأعمال العام.

والسيولة النقدية وأدوات الدخل الثابت. وتم إضافة نشاط الوساطة في السندات عبر شركة مصر كابيتال للوساطة التي تقدم خدماتها بشكل أساسي في سوق أدوات الدخل الثابت المصري مع تقديم خدماتها لأسواق أخرى في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا. وتمتلك الشركة محفظة استثمارات مباشرة ومساهمات تتعدى قيمتها 12 مليار جنيه مصري في مجالات عديدة تشمل البنوك والتكنولوجيا المالية والتأجير التمويلي والقطاع العقاري والبتروكيماويات. وتحتل مصر كابيتال مركز الريادة في تقديم الخدمات الاستشارية والحلول المالية المتكاملة لخدمات بنوك الاستثمار وبالتحديد في مجال أدوات الدين حيث قامت بتنفيذ كبرى صفقات إصدار سندات توريق وإصدار

العوائد وإتاحة السيولة عن طريق صندوق يوفر عائد يومي تراكمي ومدار من قبل فريق عمل يمتلك خبرات متنوعة وفلسفة تطبيق أعلى معايير الحوكمة وإدارة المخاطر، وهي الإستراتيجية التي ينفرد بها قطاع إدارة الأصول بمصر كابيتال في السوق المصري. ولفت إلى أن المقومات التنافسية التي تحظى بها مصر كابيتال، كونها الذراع الاستثماري لبنك مصر، أحد أكبر وأعرق البنوك العاملة في مصر وإفريقيا، تعزز من مكانة الشركة كأكبر مدير استثمار بالسوق المصري من حيث إجمالي حجم الأصول تحت الإدارة والتي تتعدى الـ 30 مليار جنيه مصري. يذكر أن مصر كابيتال تقدم خدمات استثمارية في مجالات إدارة الأصول من صناديق ومحافظ استثمار في الأسهم، والأسهم الإسلامية، والمتوازنة، وحماية رأس المال،

خليل البواب: الصندوق يتيح للمستثمرين الأفراد تعظيم العوائد وإتاحة السيولة

تطوير واستثمار

«القابضة للسياحة والفنادق»: تطوير الفنادق التاريخية ضمن خطة الدولة لإحياء القاهرة الخديوية



شراكة مع القطاع الخاص لتعظيم العوائد على الأصول المملوكة للدولة



كذلك يتضمن المشروع مجموعة من المحلات التجارية لخدمة المنطقة وتتكامل مع الخدمات الخاصة بالفندق. وذلك بتكلفة تقديرية تصل لنحو 800 مليون جنيه بخلاف قيمة الأرض.

● في إطار خطة الدولة لتطوير الفنادق التاريخية.. ماذا عن فندق شبرد؟

- بالنسبة لفندق «شبرد»، فقد تم في 8 مارس 2020 توقيع عقد شراكة في الإيراد بين شركة إيجو المالك للفندق ومجموعة الشريف السعودية، لتطوير الفندق وزيادة طاقته الفندقية وتطويره بتكلفة 1.4 مليار جنيه.

والتطوير شامل للفندق والتأثيث والفرش والتجهيز للتشغيل وتطوير الفندق بسعة فندقية 316 غرفة وجناح بمستوى خدمة فندقية متميزة ورفع المستوى من 4 نجوم إلى 5 نجوم لينافس الفنادق العالمية، مع إضافة أماكن انتظار سيارات تسع حوالي 80 سيارة وإضافة طاقة فندقية 56 غرفة، و 2 حمام سباحة، بتكلفة استثمارية حوالي 1.4 مليار جنيه. فالفندق كان يعاني من عدم وجود جراج للسيارات وتم هدم جزء خلفي من الفندق وسيتم عمل جراج 3 أدوار تحت الأرض وعمل حمام سباحة ومطاعم أعلى الجراج.

● وما خطة تطوير فندق كوزموبوليتان بالشراكة مع شركة بلزا؟

فندق «كوزموبوليتان» يقع في منطقة وسط القاهرة ويعود تاريخ إنشائه إلى عام 1902 على الطراز الأوروبي ما يعد ذو قيمة فنية وتاريخية، وتم وضع خطة لتطوير وتحديث الفندق ليتماشى مع أحدث نظم الإدارة الفندقية. وتهدف فكرة التطوير إلى إعادة التصميم الداخلي للغرف

الفندق تم ببناءه عام 1866، وطُور فقط سنة 1908، كأحد أهم الفنادق التاريخية بالقاهرة الخديوية، وهو متها لك للغاية، وفي إطار خطة الدولة لإحياء القاهرة الخديوية نظراً لما تتميز به المنطقة من تراث معماري متميز، تم إعداد خطة متكاملة لإعادة بناء فندق «كوتيتنتال» بالتصميم الأصلي ونفس الطراز المعماري المميز الذي أنشئ عليه في عام 1860 مع الاحتفاظ بواجهة شارع عدلي، باعتبارها أثر تاريخي لا يمكن الاستغناء عنه.

وسيتم إعادة الفندق إلى نفس هيئته التي كان عليها منذ إنشائه، مع الحفاظ على شكل هذا المعلم التاريخي، والحفاظ على الواجهة كما هي، وسيتم الحرص على الحفاظ على نفس شكل البلاط والشرفات. ويوجد إقبال كبير من المستثمرين على المشاركة في تطوير الفندق.

ويتكون المشروع المستهدف تنفيذه بعد الانتهاء من أعمال الهدم على إنشاء فندق بدرجة نجومية خمس نجوم Business Hotel بطاقة إجمالية 250 غرفة وجناح، بالإضافة إلى مجموعة من القاعات والمطاعم ونادي صحي (سبا) وجيم، وعدد ثلاثة بدرومات (أدوار تحت الأرض) كأماكن لانتظار السيارات بطاقة استيعابية 691 سيارة،

● ما خطة الشركة لتطوير الفنادق التاريخية؟

- وضعنا خطة لتطوير الفنادق التاريخية، ضمن خطة الدولة وتوجيهات الرئيس عبدالفتاح السيسي بضرورة استكمال أعمال تطوير الفنادق التاريخية التي تمتلكها مصر، ومنها فندق كتاركت ونتربالاس وميناوهاوس وشبرد وكوتيتنتال وغيرها. فالفنادق التاريخية التي مضى مئات السنين على إنشائها ولم تمتد يد التطوير لها منذ عشرات السنين، وتطوير هذه الفنادق للحفاظ على الأثر التاريخي الذي لن يعوض مرة ثانية، ومن ناحية أخرى مواكبة تكنولوجيا الفنادق الحديثة. وتطوير الفنادق يستهدف زيادة الاستثمار، وأيضاً إلى زيادة العائد المالي لهذه الفنادق.

● ومن أين يتم تمويل عمليات التجديد؟

- عمليات التمويل تتم من خلال دخول بعض المستثمرين، واستعانة إحدى الشركات المطورة بشركات عالمية لإدارة الفنادق بعد تطويرها.

● هل توقفت أعمال التطوير خلال فترة كورونا؟

- لا.. لأن الشركة استغلت فترة كورونا والركود السياحي للنهوض بالفنادق، من خلال تطوير البنية التحتية بالكامل، وإتمام أعمال الصيانة والترميم وتطوير الأعمدة والبنية التحتية والزخارف والأقمشة والأثاث والإضاءة وكل ما هو داخل الفندق وخارجه مثل المناطق الخضراء وحمامات السباحة.

● وماذا عن إحياء وتطوير فندق الكوتيتنتال التاريخي بميدان الأوبرا؟



عادل والي: التطوير يستهدف زيادة الاستثمار والعائد المالي للفنادق

أكد عادل والي، الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب للشركة القابضة للسياحة والفنادق، أن استمرار أعمال تطوير الفنادق التاريخية رغم أزمة جائحة كورونا، مشيراً إلى أهمية الحفاظ على الأثر التاريخي ومواكبة تكنولوجيا الفنادق الحديثة، مؤكداً أن الهدف من التطوير يشمل أيضاً زيادة الاستثمار والعوائد المالية للشركة، وأضاف في حوار مع «الصفقة الاقتصادية» أن الشركة القابضة تتبنى مبدأ الشراكة مع القطاع الخاص لتحقيق المنفعة للطرفين، مشيراً إلى اتخاذ كافة الإجراءات الاحترازية أثناء فترة كورونا.. وإلى الحوار

استراتيجية للمشاركة مع القطاع الخاص في شركات التجارة



خدمات بريدية مصر تستضيف منتدى اللجنة العربية الدائمة للبريد

استعداد المؤتمر السابع والعشرون للاتحاد البريدي العالمي في أغسطس 2021 بالعاصمة الإيفوارية أبيدجان، استضافت مصر ممثلة في البريد المصري فعاليات منتدى اللجنة العربية الدائمة للبريد بمدينة شرم الشيخ، لمناقشة دور وأهمية التحول الرقمي والتجارة الإلكترونية، والتضمين المالي في مستقبل الخدمات البريدية المقدمة للمواطن العربي، ومناقشة أهم الموضوعات المطروحة على جدول أعمال.

قال الدكتور شريف فاروق، رئيس مجلس إدارة البريد المصري، أن البريد المصري يسعى جاهداً إلي استثمار هذا الحدث إلهام للترويج لدعم المرشح المصري في انتخابات منصب الأمين العام للاتحاد البريدي الإفريقي الشامل والتي ستقام خلال مؤتمر المفوضين للاتحاد المقرر تنظيمه بزيمبابوي الشهر المقبل.

شهد المنتدى مشاركة واسعة من الوفود العربية المتخصصة وكبار الشخصيات البريدية العالمية المعنية، على رأسها المهندس هشام حسب الرسول، وزير الاتصالات السوداني، وبشار حسين، مدير عام المكتب الدولي للاتحاد البريدي العالمي، وبسكال كليفاز، نائب مدير عام المكتب الدولي للاتحاد، ويونس جبرين، الأمين العام للاتحاد البريدي الإفريقي الشامل، بالإضافة إلى مشاركة وفود 15 دولة من رؤساء الهيئات والمؤسسات البريدية العربية، وحضور كافة المرشحين لمنصبي المدير العام ونائب المدير العام للاتحاد البريدي العالمي، إلى جانب قيادات البريد المصري على رأسها رئيس مجلس إدارة البريد المصري.

وأضاف «فاروق» إن المنتدى يتمتع بأكثر مشاركة بريدية دولية وإقليمية عقب جائزة كورونا، مؤكداً أن استضافة مصر ممثلة في البريد المصري لاجتماعات اللجنة العربية الدائمة للبريد تؤكد ريادتها على المستويين الإقليمي والدولي في تقديم الخدمات البريدية المختلفة على كافة المستويات، بالإضافة إلى أنها تعد المبادرة الأولى لاستعادة الحركة الطبيعية



شريف فاروق

شريف فاروق: استثمار الحدث للترويج لدعم المرشح المصري في انتخابات منصب الأمين العام للاتحاد البريدي الإفريقي

البريدي الإفريقي الشامل، والمرشحين لمنصبي المدير العام ونائب المدير العام للاتحاد البريدي العالمي.

تناول اللقاء بحث أوجه التعاون وتبادل الخبرات ونقل التجارب الناجحة في مجال العمل البريدي تمهيداً لتوقيع اتفاقيات تعاون مشتركة في مجالات تطوير الخدمات البريدية واللوجستية كما تناول اللقاء استعراض حزمة خدمات مشتركة تخص خدمات التجارة الإلكترونية بهدف فتح آفاق جديدة للتعاون بما يضمن تقديم خدمات متميزة للعملاء.

للمؤتمرات الدولية عقب جائزة كورونا، مع تطبيق كافة الإجراءات والتدابير الاحترازية التي تضمن الحفاظ على صحة وسلامة جميع المشاركين في المنتدى.

وفي ختام فعاليات منتدى اللجنة العربية الدائمة للبريد التقى رئيس مجلس إدارة البريد المصري المهندس هاشم حسب الرسول وزير الاتصالات السوداني، وبشار حسين مدير عام المكتب الدولي للاتحاد البريدي العالمي، وبسكال كليفاز نائب مدير عام المكتب الدولي للاتحاد، ويونس جبرين، الأمين العام للاتحاد



تطوير قصر مينا هاوس وفندق سفير دهب والمخطط وفندق ونتر بالاس بالأقصر

رأس البر لتشغيلها وتحقيق إيرادات متميزة في ظل تعليمات لجنة أزمة كورونا بعدم تشغيل القطاعات.

وتم إطلاق مبادرات مع شركة مصر للسياحة في الفنادق لتنشيط السياحة الداخلية، وإطلاق مشروع المقاصد السياحية مع شركة مصر للسياحة للمصريين بصفة خاصة وللأجانب المقيمين في مصر لسياحة اليوم الواحد.

● ما أهم المشروعات الجديدة؟

سيتم الاستفادة من المبادرة في تمويل التطوير لقصر مينا هاوس وفندق سفير دهب والمخطط لإنهائهم نهاية هذا العام، كذلك تطوير فندق ونتر بالاس بالأقصر نظراً لسوء حالته الفنية استعداداً لعودة السياحة بعد الجائحة.

● وماذا عن شركات التجارة؟

تبنت الشركة القابضة استراتيجية المشاركة مع القطاع الخاص بالنسبة لشركات التجارة حيث تتمثل نسبة شركات التجارة في الدخول بالفرع وحصصة المشارك في تطوير الفرع وتجهيزه بالبضائع وتشغيله لمدة تتراوح من 7 إلي 9 سنوات حسب التكلفة الاستثمارية التي يضخها المشارك مع الاحتفاظ بالعلامة التجارية للفرع وللمشارك وتتعامل الشركات مع علامات تجارية كبيرة مثل بي تك والنساجون الشرقية ومجموعة عرفة وريموندس وسيرا ورنين وغيرها من العلامات التجارية.

وبموجب الاتفاق ستتولى الشركة تطوير وإنشاء فندق سياحي من الفئة الممتازة خمسة نجوم مكون من عدد 200 بتكلفة استثمارية حوالي 1.5 مليار جنيه، ويتم إدارته تحت العلامة التجارية فورسيرون. يقام الفندق وملحقاته على أرض السلطنة ملك الواقعة على نهر النيل- المملوكة لشركة «إيجوث» التي تبلغ مساحتها 21.4 ألف متر مربع.

● وعلى مستوي الشركة القابضة.. كيف واجهت الشركة تداعيات كورونا وانخفاض الإيرادات؟

تم اتخاذ قرارات بترشيد الاتفاق علي كافة المستويات وترحيل جزء من مستحقات الإدارة أولا علي مستوي الشركة القابضة التابعة والشركات المشاركة. أما بالنسبة للعاملين فتم تحديد حد أدني لما يتقاضاه العاملين لا يتم الترحيل له مراعاة لظروفهم المعيشية.

كما تم اتخاذ الإجراءات الاحترازية والتباعد والتعقيم المستمر سواء علي مستوي الفنادق أو أي منشآت أو مقرات الشركة. كما تم الاستفادة من مبادرة البنك المركزي في صرف مرتبات العاملين بمبلغ 122 مليون لستة أشهر لحين تحسن أوضاع السياحة. وخلال فترة الركود السياحي تم استغلال واستكمال الأماكن المفتوحة بالفنادق لإقامة الأفراح واستغلال المنطقة الشاطئية بمدينة

الموجودة والموزعة على 6 طوابق متكررة والعمل على دمج بعض الغرف لزيادة مساحتها وإجراء التعديلات المعمارية المطلوبة، بالإضافة إلى تطوير المناطق العامة والخدمات الموجودة بالطابقين الأرضي والبدروم مع مراعاة اتساع المداخل والاستقبال ونقل الإدارة إلى المنطقة الخلفية، وكذلك إنشاء نادي صحي، والتجديد للواجهات مع المحافظة على الطابع المعماري المميز للمبنى، بتكلفة استثمارية 85 مليون جنيه. وعملية التطوير تتم مع شركة بلزا بتكلفة ٨٥ مليون جنيه.

● في إطار الشراكة مع القطاع الخاص.. ما تفاصيل الاتفاق مع «طلعت مصطفى» لإنشاء فندق عالمي بالأقصر؟

- محافظة الأقصر بما تحتويه من آثار تحتاج إلى فنادق كبرى لتحقيق نقلة لخريطة السياحة في المدينة الثرية الأهم عالمياً، وفي إطار الحرص على تفعيل التعاون بين شركات قطاع الأعمال العام والقطاع الخاص بهدف تعظيم العوائد على الأصول المملوكة للدولة واستغلالها بالشكل الأمثل بما يعود بالنفع على الطرفين، ويسهم في توفير فرص عمل مباشرة وغير مباشرة، وقعت شركة إيجوث عقد شراكة، مع الشركة العربية للاستثمارات الفندقية والسياحية «آيكون» إحدى شركات مجموعة طلعت مصطفى القابضة، لإنشاء فندق مستوى 5 نجوم على أرض السلطنة ملك بمحافظة الأقصر.

ووفق العقد، تحتفظ «آيكون» بملكية الفندق المزمع إنشاؤه فيما تحتفظ «إيجوث» بملكية الأرض مقابل نسبة من إيرادات الفندق بحد أدنى مضمون سنوياً.

هواتف جديدة

Realme تطلق سلسلة realme 8 بكاميرا نقية 108MP فائقة التطور والأداء الرائد

أطلقت شركة realme ثلاثة من هواتفها الذكية الأكثر تقدما دفعة واحدة، في السوق المصرية، يأتي على رأسهم أحدث إصدارات الشركة من سلسلة الأرقام لهواتفها الذكية realme 8 & realme 8 Pro والذان يمتلكان قدرات تشغيلية وترفيهية فائقة التطور بالإضافة لهاتف realme C25 الأفضل على الإطلاق لعشاق الألعاب الباحثين عن هواتف ذكية ذو سعر في المتناول. وذلك في احتفالية افتراضية تم بثها عبر منصات الشركة

المختلفة على مواقع التواصل الاجتماعي فيسبوك ويوتيوب وإنستجرام. هشام محرم، مدير قطاع التسويق والمتحدث الرسمي باسم شركة realme egypt، أكد أن الشركة نجحت في اكتساب ثقة 70 مليون مستخدم لهواتفها الذكية من ضمنهم 40 مليون لسلسلة الأرقام، موضحا أن realme ستقدم خدمة ضمان AMOLED المجانية لمدة عام على شاشة هاتفي realme 8 و realme 8 Pro لجميع العملاء الذين يقومون بالشراء خلال الفترة

من 1 وحتى 15 يونيو 2021 وفقًا لفاتورة الشراء الصادرة من مركز الخدمة الرسمي المعتمد.

ويسمي هاتف realme 8 Pro بالكومبو فلاجشيب لأنه يأتي بعدة مواصفات كثيرة مذهلة. فأبرزها هي أنه يأتي بكاميرا رباعية فـالأساسية تأتي بمستشعر سامسونج HM2 بدقة 108 ميجابكسل فائقة الوضوح تمنحك القدرة على التقاط صور كاملة التفاصيل والجودة بفضل تقنية دمج 9 بيكسل في بيكسل واحد، وميزة التكبير حتى 3 مرات In-sensor Zoom -3X، بالإضافة لقدرتها على التقاط 8 إطارات من الصور على التوالي، ومعالجتها لإنتاج صور تتمتع بأعلى درجات الوضوح والدقة. ويعد realme 8 pro أول هاتف ذكي في العالم يدعم تصوير الفيديو بفاصل زمني مع Tilt-shift Time-lapse، ووضع Tilt-shift Mode الذي يحول العالم الحقيقي إلى عالم مصغر بملامح سحرية، بالإضافة لوضع فيديو «العرض المزدوج» الذي يسمح بالتسجيل من الكاميرات الأمامية والخلفية في نفس الوقت، وغيرها من المميزات والقدرات التصويرية المذهلة. ويأتي realme 8 pro بشاشة Super AMOLED قياس 6.4 بوصة Full HD مزودة

بتكنولوجيا فتح الهاتف باستخدام البصمة، مع نظام تشغيل أندرويد 11، وواجهة مستخدم realme UI 2.0 السريع والدكر امانا وسلاسة، مع معالج من نوع Snapdragon 720G، فائق الجودة وبطارية عملاقة قدرة 4500 مللي أمبير وشاحن سريع 50 وات SuperDart يشحن 50% من البطارية خلال 17 دقيقة فقط. كل ذلك مع تصميم جريء أكثر نحافة بحجم 8.1 م ووزن خفيف 176 جم، مع شعار «Dare to Leap» على ظهر الهاتف باستخدام تقنية AG-Crystal المفضلة للمستهلكين والتي توفر لهم شعور سلس خلال حمل الهاتف واستخدامه كل ذلك بسعر تنافسي 5,690 جنيه مصري

realme 8 يعد الأفضل في الفئة السعرية المتوسطة لأقل من 5 آلاف جنيه، حيث يأتي بمعالج ألعاب (ميديا تيك هيليو G95) وكاميرا رباعية فائقة الوضوح بدقة 64 ميجا بيكسل مدعومة بتقنيات الذكاء الاصطناعي، مع شاشة Super AMOLED قياس 6.4 لضمان رؤية شديدة الوضوح من كل الزوايا، وبطارية عملاقة 5000 مللي أمبير وشاحن سريع 30 وات SuperDart يشحن 50% من البطارية خلال 26 دقيقة فقط، فضلا عن نظام تبريد متقدم يعتمد على وجود سائل نحاسي، وليس ألياف الكربون، بما يزيد من كفاءة التبريد بنسبة 14.4% ويحافظ على سرعة أداء الهاتف والحفاظ عليه، بالإضافة لتصميم عصري أكثر نحافة بحجم 8 م ووزن 177 جم، مع شعار «Dare to Leap» على ظهر الهاتف وسعر تنافسي 4,690 جنيه مصري

كما طرحت realme هاتفيها C25 الملقب بجيمر ليثل الوحش لقدراته الفائقة في تشغيل الألعاب لأطول فترة دون «تقطيع» حيث يأتي بمعالج ألعاب Helio G70 وبطارية عملاقة 6000 مللي أمبير، وشاحن سريع 18W، بالإضافة لكاميرا ثلاثية معززة بتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي 48 ميجابكسل. وحصل هاتف realme C25 على شهادة موثوقية الهواتف الذكية من هيئة TÜVRheinland التي تؤكد قدرة الهاتف على تحمل مختلف الظروف والصدمات وجودة كافة الخامات الداخلة في إنتاجه. بما يجعله الأفضل على الإطلاق في الفئة السعرية للاقتصادية 2,790 جنيه.

108MP. Capture infinity.

هشام محرم: نجحنا في اكتساب ثقة 70 مليون مستخدم لهواتفها

مشروع قومي

تطوير التعليم الجامعي لتخريج طلاب مؤهلين لسوق العمل داخليًا وخارجيًا

90 مليار جنيه استثمارات الدولة في الجامعات الحكومية خلال السنوات الماضية



تطوير الجامعات الحكومية.. والتوسع في الجامعات الأهلية وفروع الجامعات الأجنبية

الجامعات الخاصة والأهلية والمعاهد الخاصة لا تمثل أكثر من 17% من طلاب الجامعات

مليار جنيه خلال السنوات الماضية، أغلبها جرى تخصيصه للجامعات الحكومية. مؤكدًا أن الجامعات الأهلية ليست هادفة للربح، أي أن ما ينتج من إيرادات ومصرفات منها يعاد ضخها لاستدامة المشروع.

وينقسم التعليم الجامعي ما بين الجامعات الحكومية التي يلتحق بها أكثر من 83% من الطلاب، والتي تتضمن أيضًا أقسامًا متطورة وبأسعار خاصة لتدريس المناهج باللغات الأجنبية أو تخصصات نادرة، والنوع الثاني الجامعات الأهلية والتي لا تهدف للربح، رغم ارتفاع مصاريفها مقارنة بالجامعات الحكومية، ثم الجامعات الخاصة، ومنها الجامعات الأجنبية.

وتختلف مصروفات كل كلية عن نظيرتها من الكليات الأخرى، سواء في الجامعات الأهلية أو الخاصة أو حتى الجامعات الحكومية في الأقسام ذات الطبيعة الخاصة والتي تدرس المناهج باللغات الأجنبية، مما يتيح لأولياء الأمور فرصة لاختيار الجامعات التي يلحقون بها أبناءهم بحسب قدرتهم المالية.

«الصفقة الاقتصادية» تستعرض مصروفات

الجامعات بحسب وزير التعليم العالي، د. خالد عبدالغفار، لافتًا إلى أن كتلة كبيرة من الطلاب ما زالت تدخل الجامعات الحكومية. مشيرًا إلى أن الدولة عملت على تطوير الجامعات الحكومية، على غرار ما حدث في كلية كفر الشيخ، التي باتت تحتوي على كلية علوم الثورة السمكية والمصايد الموجودة بجوار بحيرة غليون، وتحتوي على مصنع للأعلاف ومصنع لصناعة السمك وتدريب للطلاب على الاستزراع السمكي في البحيرة. وتم إضافة 3 جامعات حكومية، مثل جامعة مطروح التي انفصلت بذاتها عن جامعة الإسكندرية، بالإضافة إلى جامعتي الوادي الجديد والأقصر.

ولأول مرة تستثمر الدولة في جامعات أهلية وتكنولوجية دولية جديدة وتتوسع في الجامعات الحكومية سواء من خلال إنتاج كليات جديدة أو تخصصات جديدة داخل الجامعات لتستوعب الطلاب أو تفتح في أماكن جديدة بالعلمين أو سلمان أو الطور أو شرم الشيخ وكلها رثة جديدة للتعليم.

وأشار وزير التعليم العالي إلى أن استثمارات الدولة المصرية في الجامعات بلغت ما يقرب 90

يعد تطوير التعليم الجامعي والمراكز البحثية، أحد المشروعات القومية، وتعمل وزارة التعليم العالي على محورين رئيسيين، الأول إتاحة الخدمات التعليمية، وتحسين جودة التعليم العالي والجامعات، وتحسين تنافسية نظم ومخرجات التعليم العالي، والثاني يتمثل في المعرفة والابتكار والبحث العلمي، الذي يهدف إلى تهيئة بيئة محفزة لتوطين وإنتاج المعرفة، وربط تطبيقات المعرفة ومخرجات البحث العلمي والابتكار بالولويات القومية للدولة، وتفعيل وتطوير نظام وطني متكامل للابتكار.

وحاليًا يتم إنشاء عدد من أفرع الجامعات الدولية، التي جرى إقامتها في مصر، واشتملت على مجمع الجامعات الكندية، والجامعة الألمانية الدولية، ومجمع الجامعات التطبيقية الألمانية، وجامعة العاصمة الدولية، ومجمع الجامعات الأوروبية، وجامعات المعرفة الدولية، ومجمع المعرفة الأكاديمي، وجامعات جلوبال الدولية، والجامعة الأهلية الفرنسية في مصر.

يذكر أن الجامعات الخاصة والأهلية والمعاهد الخاصة لا تمثل أكثر من 17% من طلاب

اهتمت الدولة في عهد الرئيس عبد الفتاح السيسي بتطوير الجامعات، لذا عملت على تهيئة البنية التحتية للجامعات والبحث العلمي، مع تنفيذ عدد من المشاريع التي ترتبط بتوأمة مع الجامعات الأجنبية، بما يساعد على تخريج طلاب مؤهلين لسوق العمل داخليًا وخارجيًا، ويرفع ترتيب الجامعات المصرية في التصنيفات العالمية المعترف بها.

تقرير - سارة إيهاب



الجامعة الأمريكية الأعلى.. يليها البريطانية.. و6 أكتوبر وجامعة مصر الأعلى في الجامعات الخاصة

أسعار متفاوتة للكليات تناسب كافة الدخول.. والجامعات الأهلية لا تهدف للربح

61

60

وتخصصات مختلفة وتعتمد الدراسة في هذه الجامعة على نظام الساعات المعتمدة وذلك لعدد الطلاب الكبير الدراسة في الجامعة تكون باللغة الإنجليزية ماعدا بعض الكليات، وتصل مصروفات كلية الطب البشري إلى 98 ألف جنيه، وصيدلة 60 ألف جنيه، وطب الأسنان 75 ألف جنيه، علاج طبيعي 50 ألف جنيه، العلوم التطبيقية «الطبية» 32 ألف جنيه، لغات وترجمة 22 ألف جنيه، إدارة واقتصاد 26 ألف جنيه.

جامعة 6 أكتوبر

هي أقدم الجامعات الخاصة التي تم تأسيسها في مصر أنشئت عام 1996، حيث تقع بمدينة السادس من أكتوبر وتقع الجامعة على مساحة حوالي 40 فدان وتضم بداخلها 15 كلية بمختلف التخصصات. وتصل مصروفات كلية الطب والجراحة إلى 120 ألف جنيه، طب الأسنان 90 ألف جنيه، الصيدلة الإكلينيكية 85 ألف جنيه، الصيدلة الدوائية «فارما» 75 ألف جنيه، العلاج الطبيعي 61 ألف جنيه، العلوم الطبية التطبيقية «أجهزة حيوية» 35 ألف جنيه، الهندسة

الهندسة إلى 80 ألف جنيه، وكل من كليات التجارة والدراسات الإنسانية، وإدارة الأعمال الدولية وإدارة النظم، والدراسات الإنسانية 62 ألف جنيه.

الجامعة المصرية الروسية

حددت الجامعة المصرية الروسية مصروفات كلية طب الأسنان بنحو 114 ألف جنيه، صيدلة «دوائية» 82 ألف جنيه، وصيدلة «إكلينيكية» 85 ألف جنيه، وهندسة 60 ألف جنيه.

الجامعات الخاصة

بينما ترتيب الجامعات الخاصة في مصر الموجودة في 6 أكتوبر من حيث الأفضلية: «جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا، جامعة 6 أكتوبر، جامعة الأهرام الكندية»

جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا

هي جامعة خاصة تقع بمدينة السادس من أكتوبر تم تأسيسها في عام 1996، وتنتمي الجامعة لكل من الاتحاد العربي والأفريقي للجامعات، وتضم الجامعة 13 كلية برامج

90 مليار جنيه استثمارات الدولة في الجامعات الحكومية خلال السنوات العاضية

الجامعة البريطانية

وحددت الجامعة البريطانية مصروفات كلية طب الأسنان بنحو 180 ألف جنيه، والصيدلة 105 آلاف جنيه والإعلام 114 ألف جنيه، والتمريض 33 ألف جنيه، وكلية الطاقة والبيئة 124 ألف جنيه، وإدارة الأعمال والاقتصاد والعلوم السياسية 109 ألف جنيه، والإعلام 114 ألف جنيه، وعلوم الحاسب 97 ألف جنيه، والهندسة 124 ألف جنيه، والآداب والإنسانيات 97 ألف جنيه، والقانون 97 ألف جنيه.

الجامعة المصرية اليابانية للعلوم والتكنولوجيا

تم تأسيس الجامعة المصرية اليابانية للعلوم والتكنولوجيا بالشراكة مع مؤسسات يابانية في فبراير عام 2009 وكان تأسيس الجامعة بهدف تقوية العلاقة بين الدولتين المصرية واليابانية وهي جامعة بحثية تحاول إجراء وعمل البحوث وذلك لتطبيق المعايير التعليمية والسياسات والنظم اليابانية وذلك لتخرج طلاب قادرين علي مواجهة احتياجات سوق العمل تعتمد الجامعة في دراستها على اللغة الإنجليزية، وتصل مصروفات كلية

بعض الجامعات الأشهر في مصر، على رأس هذه الجامعات الخاصة: «الجامعة الأمريكية، الجامعة الألمانية، الجامعة البريطانية» تاليهم الجامعة المصرية اليابانية والمصرية الروسية.

الجامعات الأجنبية الجامعة الأمريكية

تعد الجامعة الأمريكية بالقاهرة واحد من أعرق الجامعات في مصر، وتتميز بمستوى علمي مميز تؤهل المتخرج منها للحصول على فرص عمل متميزة بعد التخرج وتقدم ما يقارب من 30 تخصص في برنامج البكالوريوس، وحوالي 50 تخصص لبرنامج الدراسات العليا.

وتختلف المصروفات باختلاف الكليات، في كليات الاقتصاد والعلوم السياسية والإدارة والأعمال تصل المصروفات إلى 200 ألف جنيه في العام الدراسي الواحد، أما في الكليات الهندسية والعلمية فتصل إلى 150 ألف جنيه في العام الدراسي الواحد والمصاريف قابلة للزيادة أو النقصان حسب المواد التي يتم اختيار دراستها.



كلية الصيدلة والتصنيع الدوائي بجامعة فاروس 39 ألف جنيه لكل فصل دراسي



85
ألف جنيه
للصيدلية في 6
أكتوبر.. و53 ألف
جنيه للهندسة
في «الأهرام
الكندية»

جامعة فاروس

كلية الصيدلة والتصنيع الدوائي 39 ألف جنيه

لكل فصل دراسي، كلية طب الأسنان 45 ألف جنيه لكل فصل دراسي، كلية الهندسة 27 ألف جنيه لكل فصل دراسي، كلية اللغات والترجمة 21 ألف جنيه لكل فصل دراسي، كلية العلاج الطبيعي 31 ألف جنيه لكل فصل دراسي، كلية الإعلام وفنون الاتصال 21 ألف جنيه لكل فصل دراسي، كلية العلوم الطبية التطبيقية 25 ألف جنيه لكل فصل دراسي.

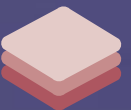
جامعة سيناء

تأسست جامعة سيناء بالقرار الجمهوري رقم 363 لسنة 2005، وأنشئ فرع آخر بمدينة القنطرة شرق محافظة الإسماعيلية وتضم الجامعة حتى الآن 7 كليات بمختلف التخصصات (فرع العريش) الأسنان 141 ألف جنيه، صيدلة 108 ألف جنيه، الهندسة 62 ألف جنيه.

طب الأسنان 145 ألف جنيه، صيدلة 116 ألف جنيه، العلاج الطبيعي 92 ألف جنيه، هندسة 68 ألف جنيه، الإعلام 50 ألف جنيه.



200 ألف جنيه للاقتصاد والعلوم السياسية والإدارة والأعمال بـ «الأمريكية».. و180 ألف لطب الأسنان بـ «البريطانية»



55 ألف جنيه، الاقتصاد والإدارة (إنجليزي) 40 ألف جنيه، الاقتصاد والإدارة (عربي) 30 ألف جنيه، إعلام 30 ألف جنيه، لغات وترجمة 27 ألف جنيه.

جامعة الأهرام الكندية

الفم والأسنان 105 ألف جنيه، الصيدلة 82 ألف جنيه، علاج طبيعي 80 ألف جنيه، الهندسة 53 ألف جنيه، إعلام 40 ألف جنيه، اللغات والترجمة 45 ألف جنيه.

جامعة نيو جيزة

الطب 151 ألف جنيه، طب الأسنان 145 ألف جنيه، الصيدلة 107 ألف جنيه، سياسة واقتصاد 122 ألف جنيه، إدارة أعمال 122 ألف جنيه.

الجامعات الأهلية

مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية 43 ألف جنيه، اللغات التطبيقية 43 ألف جنيه، الدراسات القانونية 45 ألف جنيه، العلوم الإدارية 46 ألف جنيه، السياحة والضيافة 40 ألف جنيه، الإنتاج الإعلامي 50 ألف جنيه، الفنون 49 ألف جنيه.

العلوم الهندسية 69 ألف جنيه، علوم وهندسة الحاسبات 69 ألف جنيه، العمارة 69 ألف جنيه، علوم وهندسة المنسوجات 58 ألف جنيه، مجال الصناعات التكنولوجية 39 ألف جنيه، العلوم الأساسية المتقدمة 48 ألف جنيه، الغذاء والصناعات الغذائية 43 ألف جنيه، الزراعات الصحراوية 43 ألف جنيه، الطب 105 ألف جنيه، طب الأسنان 97 ألف جنيه، العلوم الصيدلانية 85 ألف جنيه، العلاج الطبيعي 63 ألف جنيه، تكنولوجيا العلوم الصحية التطبيقية 39 ألف جنيه، علوم التمريض 31 ألف جنيه.

جامعات الإسكندرية

بينما ترتب الجامعات الخاصة المعتمدة في الإسكندرية: «الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، جامعة فاروس بالإسكندرية»

الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري هي أكاديمية تابعة إلى جامعة الدول العربية في المشاريع البحثية والدورات الخاصة، كما أنها منظمة متعددة الأوجه، توفر الكثير من الخدمات

عودة للسوق المصري

جي بي أوتو تستحوذ على وكالة سيارات شانجان الصينية

كتبت - دينا عبد الخالق

استحوذت مجموعة جي بي غبور أوتو رسميًا على وكالة سيارات العلامة الصينية شانجان، لتعود سيارات شانجان إلى السوق المصري بأربعة موديلات تتميز بقدرات عالية وأسعار تنافسية تلبي كافة احتياجات وتطلعات المستهلك ليتمتع بتجربة قيادة فريدة مدعومة بأحدث وسائل التكنولوجيا والأمان والسلامة. تأتي هذه الشراكة في إطار استراتيجية جي بي غبور أوتو التي تؤمن بضرورة تعزيز قطاع السيارات وتقديم كل ما هو جديد للسوق والمستهلك المصري. وتتمثل الموديلات الأربعة التي تطرحها جي بي أوتو من شانجان في السيارة New Alsvin، والسيارة EADO DT وهما من فئة السيدان، وكذلك السيارة CS15، والسيارة

CS55، وهما من فئة السيارات الرياضية متعددة الاستخدامات SUV. وتتمتع سيارات شانجان بتكنولوجيا فائقة توفر لمستخدميها الرفاهية وتجربة قيادة فريدة، كما تضم أعلى مواصفات السلامة والأمان، حيث تمكن شانجان من منافسة عدد من العلامات التجارية. قال سعد حبيب، رئيس قطاعات مبيعات السيارات الملوكي لمجموعة جي بي غبور أوتو: «فخرون بشراكتنا الجديدة مع العلامة الصينية الرائدة شانجان، والتي تعد واحدة من أكبر 4 مجموعات سيارات في الصين. ونحن سعداء بإطلاق الطرازات الجديدة، التي ستعزز قطاع السيارات المصري، خاصة وأنها سنقوم بدعمها من خلال شبكة خدماتنا القوية والممتدة على

مستوى الجمهورية، وخبراتنا العميقة في تقديم أفضل خدمات البيع وما بعد البيع لعملائنا الكرام». وأضاف: «نحرص دائمًا على تعزيز قطاع السيارات بكل ما هو جديد، وتوفير مختلف الموديلات والفئات بإمكانيات كبيرة وأسعار تنافسية، مما يعود بالنفع على القطاع والاقتصاد ككل». لافتًا إلى أن المجموعة تتوقع أن تكون شانجان ضمن أفضل 5 علامات تجارية في السوق المصري خلال السنوات الثلاث القادمة، كما تقدم المجموعة ضمان على سيارات شانجان لمدة 5 سنوات أو 150 ألف كيلومتر أيهما أقرب، مع خدمة الصيانة الدورية مجانية لأول 500 مشتري لمدة عامين أو 50 ألف كيلومتر أيهما أقرب.

قوائم سعرية

«غبور» ترفع أسعار هيونداي توسان الجديدة في السوق المحلي



سيارات «توسان» الفئة الرابعة «Advanced» إلى 565 ألف جنيه، بدلاً من 560 ألفًا. وقدرت طرازات «هيونداي توسان» الفئة الخامسة «Premium» بنحو 605 آلاف جنيه، مقارنة بنحو 600 ألف. وينتمي طراز «هيونداي توسان» لفئة السيارات الرياضية متعددة الاستخدامات «SUV» مزودة بمحرك رباعي الأسطوانات، سعة 1600 سي سي تيربو، يولد قوة 180 «حصان»، وعزم أقصى للدوران 265 نيوتن/ متر، متصل بناقل حركة سباعي السرعات أتوماتيك. وطبقًا للبيانات المعلنة عن «هيونداي»، تتسارع السيارة من وضع الثبات حتى 100 كم/ ساعة، في غضون 9 ثواني.

أخطرت مجموعة «جي بي غبور أوتو» الوكيل المحلي للعلامات التجارية «هيونداي، وشيري، ومازدا، وجيلي» في مصر، شبكة موزعيتها المعتمدين بزيادة أسعار سيارات «هيونداي توسان» بقيمة بلغت 5 آلاف جنيه لمختلف الفئات المطروحة داخل السوق المحلية. وطبقًا للقوائم السعرية الصادرة عن «هيونداي»، ارتفعت أسعار طرازات «توسان» الفئة الأولى «Smart» إلى 450 ألف جنيه، بدلاً من 445 ألفًا سابقًا. وقلزت أسعار سيارات «توسان» الفئة الثانية «Smart Plus» إلى 480 ألف جنيه، مقارنة بنحو 475 ألفًا. وصعدت أسعار طرازات «هيونداي توسان» الفئة الثالثة «Modern» إلى 515 ألف جنيه، مقابل 510 آلاف. وارتفع سعر



سعد حبيب: طرح 4 موديلات جديدة تعزز قطاع السيارات المصري

البنك الزراعي المصري ييفتح لك



الآن من خلال أكثر من ٢٠٠ فرعاً بجميع المحافظات

أحصل على

٢,٠٠٠ جنيه حتى ١٠,٠٠٠ جنيه

وابداً مشروعك

قروض صغيرة لتربية الطيور - تربية الأغنام و الهاعز
الصناعات الريفية و الحرف اليدوية - التجارة الريفية

سيارات



سيارة خارقة

ريماك تطرح نيفيرا الكهربائية بقوة 1914 حصان

كتبت - دينا عبد الخالق

بعد اختبار دامت لثلاث سنوات على السيارة C-Two، كشفت صانعة السيارات الكهربائية الكرواتية ريماك السيارة C-Two عن النسخة النهائية من سيارتها الخارقة الكهربائية بالكامل تحت اسم نيفيرا، وهو اسم إحدى عواصف البحر المتوسط.

وسيتصنع 150 وحدة فقط من نيفيرا، لتكون نموذجاً عالمياً حقيقياً بسعر 2 مليون يورو للنسخة، وسيتصنع التوقيع على كل نسخة من قبل مؤسس الشركة والرئيس التنفيذي ماتي ريماك وحصلت نيفيرا على العديد من التغييرات عن النموذج الاختباري، ما أدى إلى زيادة 34 في المائة في الكفاءة الديناميكية الهوائية، وتم تعزيز القوة السفلية بنسبة هائلة تصل إلى 326 بالمائة، كما تم ضبط الهيكل الأكثر أناقة لتحسين كفاءة التبريد لمجموعة نقل الحركة والمكابح.

تتمتع نيفيرا بأربعة محركات كهربائية تمنحها قوة 1914 حصاناً وعزم دوران يبلغ 2360 نيوتن متر، وتتسارع السيارة الخارقة ذات المقعدين من الصفر إلى سرعة 100 كم/س في 1.97 ثانية. ومنحت ريماك سيارتها بطارية كبيرة تبلغ 120 كيلو واط في الساعة، تقول إنها تحتوي على طاقة كافية لمنح السيارة القدرة على قطع مسافة 550 كيلومتراً اعتماداً على شحنة كاملة، قبل أن تحتاج إلى إعادة الشحن مرة أخرى، وهي العملية التي تحتاج إلى 22 دقيقة للشحن من الصفر إلى 80 بالمائة من خلال دعم الشحن السريع. ومع القوة الهائلة والوزن، كان لابد من أن تحصل نيفيرا على أقراص فرامل Brembo الكربونية والسيراميك مقاس 390 مم، والمزودة بملاقط بستة مكابس.

وسيتصنع العملاء من الاختيار من إصدارات GT وSignature Timeless، بالإضافة إلى إصدار Bespoke مع خيارات تخصيص أكبر. تذهب ريماك إلى القول إنه لن تكون هناك سيارتان متطابقتان.

تصنع 150 وحدة فقط بسعر
2 مليون يورو للنسخة



INVEST IN THE RIGHT PLACE



Castle Landmark project is located at the outstanding R7 Zone in the New Administrative Capital. This unrivalled location is just minutes from the Green River, the Main Roads Network, the Money & Business District & Governmental District in the New Capital.



 16533

www.castle-development.com